الحسبة
وحرية التعبير

حلمي النمنم

الكتاب : الحسبة وحرية التعبير

الناشر : الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان

١٠ ش علوي ، شقة ٥ خلف البنك المركزي ، وسط المدينة ، القاهرة

ت / فاكس : ٢٣٩٦٤٠٥٨ - ٢٣٩٦٤١٨٠

الموقع : www.anhri.net

البريد الإلكتروني : info@anhri.net

الإعداد : حلمي النمنم

الغلاف والإعداد الفني : عماد عوف

الطبعة الأولى : يونيو ٢٠١٢

رقم الإيداع : ٢٠١٢/١٠٦٧٧

الترقيم الدولي: ISBN:978-977-6370-57-9

نشر :



الفهرس



توطئة

في عام ٢٠٠٨، رفع أحد المواطنين قضية ضد أحد الصحفيين مطالبا بإلغاء ترخيص الجريدة التي يرأس تحريرها، وإلغاء عضويته في نقابة الصحفيين، ثم تمادي في دعواه، حين طالب بمصادرة أمواله وممتلكاته! لماذا؟

لأن هذا الصحفي في رأيه ينشر مقالات مناهضة للعروبة والإسلام ويتطاول على الرموز الوطنية!

وحين سأله القاضي عن الضرر الذي أصابه شخصيا، او المصلحة المباشرة التي تمنحه الصفة في رفع الدعوى؟ أجاب أنه مواطن مصري غيور على الوطن!!

وفي قضية أخرى، تقدم أحد المحامين ببلاغ للنيابة العامة ضد كاتب صحفي أخر يتهمه بأن المقالات التي نشرها عن الرئيس حسني مبارك، قد إصابته وأصابت أطفاله بالفزع! وبالفعل وحين تحركت النيابة العامة وباشرت تحقيقاتها وحولت القضية للمحكمة، لم يتورع هذا المحامي عن أن يصطحب طفله لقاعة المحكمة، رغم ان عمره لم يكن يزيد عن عشر سنوات! بالطبع كان الفزع يملأ وجه الطفل، ليس بسبب مقالات هذا الكاتب الصحفي، بل بسبب الازدحام والجو المقبض والضجيج الذي يخيم على قاعة المحكمة.

ولم يتوقف هذا النمط من القضايا بعد الثورة، فالباحثين عن الشهرة، والحالمين بتطبيق أفكارهم

الدينيــة أو السياســية مــازالوا يبحثــون عــن دورا، ومــا أسهل الحصول عليه عبر تقديم بلاغ للنيابة العامة أو رفع قضية تختصم فيها كاتب أو صحفي أو فنان أو مبدع، ثـم ترسـل نسـخا مـن هـذا الـبلاغ أو عريضـة القضية إلى وسائل الإعلام، وهي وسائل لن تفشل بأي حال، فإذا كنت باحثا عن الشهرة، وبغض النظر عن نتيجة البلاغ أو القضية، فسوف تتناول وسائل الأعلام قضيتك، ثـم تستضيفك لتجري معـك المقـابلات، وتتحول إلى شخص مشهور، وبأقل التكاليف المادية!

وإذا كنـت صـاحب خلفيـة وصـادقا في قناعاتـك السياسية أو الدينية، فلن تصل رسالتك لهذا الكاتب او الصحفي أو الفنان فقط، بل سوف تصل لأصحاب الـرأي الآخـرين كـذلك، ويبـدأ في النمـو ألـد أعـداء حرية التعبير، الرقابة الذاتية!

أن تضطر للدفاع عن شيطان ضد شياطين آخرين! هذا هو حالنا وحال المدافعين عن حرية الرأي والتعبير في مصر والعالم العربي، فحين يرفع أحدهم قضية مطالبا بنزع الجنسية المصرية من الدكتور محمد البرادعي وجمال مبارك، لن تجد مفرا من الدفاع عنهما، أن تدافع عن حق جمال مبارك في جنسيته المصرية، ورافضا نزعها عنه، ومطالبا في قضية أخرى بمحاكمته عن إفساده الحياة السياسية!،

لتذهب حرية التعبير وحرية الإبداع الى الجحيم في نظر هؤلاء.

حينما يلجأ البعض و يسعى لتطبيق فكرته عبر المحاكمات والملاحقة القانونية وإشاعة مناخ الخوف بين أصحاب الراية فهو ليس مأزق المدافعين عن حرية التعبير وحدهم، ولكنه مأزق المجتمع بأسره، لاسيما حين يقبل المجتمع أو بعضا منه هذا النهج، وبدلا من شعار الفكرة بالفكرة والكلمة بالكلمة، يتساهل البعض مع هؤلاء الساعين لتطبيق أفكارهم بالتخويف والملاحقة القانونية، أو يتغاضي عن رغبة البعض من الساعين للشهرة ولو على حساب حرية التعبير.

هؤلاء هم المحتسبين الجدد، الذين ينصبون من أنفسهم أوصياء على المجتمع، والراغبين في الشهرة على حساب حقوق هذا المجتمع وأولها حرية التعبير والإبداع.

ورفضا للحسبة بكل أشكالها دينية كانت أو سياسية، رفضا لكل وصاية على حرية الفكر تحت أي مبرر، نصدر هذا الكتاب، لعله يكون خاتمة ونهاية لمناخ التخويف والترهيب والسعي للشهرة عبر ملاحقة الكلمة والرأي والصورة والفيلم وكل أشكال الإبداع.

جمال عيد

مدير الشبكة العربية

لمعلومات حقوق الإنسان



مقدمة

لن تجد في واقعنا ولا في تاريخنا العاصر من يمكنه القول إنه ضد حرية الإبداع، وسوف نسمع من الجميع أنهم مع حرية الإبداع والمبدع إلى آخر مدى، ولكن.. عند كلمة " ولكن " تظهر العقبات والمعوقات وتنتشر القيود، ضمنية حيناً وصريحة حيناً آخراً، والحق أن المبدع المصري والعربي.. كاتباً وباحثاً وفناناً، لم ينل حريته كاملة يوماً، وتبقى مقولة الدكتور.يوسف إدريس صحيحة إلى يومنا هذا "إن الحرية المتاحة في عالمنا العربي كله لا تكفي كاتباً ولا مبدعاً واحداً".

كان الاصطدام الأول للكاتب مع السلطة السياسية، وهي كانت دائماً سلطه مستبدة، تمثل ذلك في قيام الوالي عباس، حاكم مصر، بعد إبراهيم باشا، بنفي الشيخ رفاعة رافع الطهطاوي إلى السودان بسبب إعادة طباعة كتابه "تخليص الإبريز في تلخيص باريز"، لم يكن عباس موضع رضا الأسرة الحاكمة وكانوا يرونه مستبدا... غشوما، وهناك من سعى بالنميمة والوشاية بالطهطاوي لدى الوالي الخائف على سلطانه، كانت الوشاية أن الكتاب به حديث مطول عن الثورة الفرنسية وعن المشروطية أي الدستور واستُكملت الوشاية بأن الطهطاوي لم يقل هذا الكلام من فراغ، وأن طبع الكتاب مرة ثانية، ليس

اعتباطاً، إذن هناك "إن" وراء قيام الطهطاوي بإصدار طبعة جديدة من الكتاب، هذه الـ"إن" سوف تبقى موجودة دائماً لتمثل أهم القيود على الكاتب، ظل الطهطاوي منفياً في السودان، وبدلاً من أنه كان يدير مدرسة الألسن وعملية الترجمة في مصر، أصبح يدير مدرسة ابتدائية بالخرطوم، وقد استفاد أهل السودان واستفادت العملية التعليمية من وجود الطهطاوي هناك، وتعد بداية التعليم الحديث، وذلك يعود إلى إخلاص الطهطاوي ودأبه في كل ما كان يقوم به أو يُكلف به، ولم يكن ممكنا أن يعود الطهطاوي إلى مصر ثانيةً إلا بعد رحيل عباس عن السلطة حيث جرت عملية اغتيال بشعة له.

سوف تبقى هذه المعادلة قائمه طوال الوقت، كاتب يحلم بالتغيير والنهوض مُعبراً عن هذا الحلم في مواجهة سلطة وحاكم مستبد يرى في حلم الكاتب تقويضاً لسلطانه وبينهما من يسعى بالوشاية والنميمة، هذا هو "الطرف الثالث"، في البداية كان مجرد فرد ربما يدفعه الحقد والحسد من ذلك الكاتب وربما يدفعه النفاق والرغبة في أن يثبت للحاكم شدة الولاء.. وتطورت الوشاية والنميمة، تحولت من الفرد الحاقد.. الغيور إلى جيش من كتبة التقارير ضمن جهاز أو أجهزة رقابية وأمنية..

والاستبداد ظاهرة وحالة عامة، تبدأ بالسياسي

وبالحاكم، لكنها لا تكتفي به ولا تتوقف عنده، ومع تغول السلطة، تتعدد مظاهر الاستبداد وجوانبه، هناك الاستبداد الاجتماعي والاستبداد الديني كذلك، وكثيراً ما كان الاستبداد السياسي يستند على الاجتماعيٍ والديني لممارسة القمع والمنع.. فالمبدع مهدد دائماً بأنه يهدم ثوابت المجتمع وقيمه أو أنه يمس الذات الإلهية والمعايير الدينية بما لا يليق وهذه كلها اعتبارات نسبية ومطاطة..

أمنامنا أبرز نموذج رواية نجيب محفوظ "أولاد حارتنا" فقد نُظر إليها من البداية، أقصد بداية ظهورها سنة ١٩٥٩ باعتبارها متهمة بالإساءة إلى الأنبياء والرسل، خاصة أنبياء الديانات التوحيدية الثلاث اليهودية والمسيحية والإسلام، ولهذا السبب مُنعت (شفوياً) من الطباعة في مصر، وجرت محاولة اغتيال محفوظ بسببها في أكتوبر ١٩٩٤، ومع ذلك فبعد ٤٩ عاماً من ظهورها طبعت في عصر وطرحت في الأسواق، لأن شيخ الأزهر، الشيخ محمد سيد طنطاوي رأى أن التعامل مع النص الروائي هو من شأن النقاد والمتخصصين في الأدب، وليس هذا شأن الأزهر، وقدَّم للرواية د.أحمد كمال أبو المجد أستاذ القانون وعضو مجمع البحوث الإسلامية ، وقدم لها أيضاً د.محمد سليم العوا وهو ـ حينها ـ رئيس اتحاد العلماء المسلمين.

الآن الرواية مطروحة مع باعة الكتب على الأرصفة

وفي المكتبات، ويتم تداولها على نطاق واسع وصدرت منها عدة طبعات، ومع ذلك لم يهتز إيمان الناس بالأنبياء ولا تراجع الإيمان في المجتمع.

وبعد الحرب العالمية الثانية كانت هناك أزمة اجتماعية حادة في مصر، تمثلت في ازدياد معدلات الفقر والعوز الاجتماعي، وفي هذه اللحظة كتب د.طه حسين "المعذبون في الأرض"، ونشرها فصولاً في مجلة الكاتب المصري التي كان يترأس تحريرها، وكانت فصول الكتاب قصصاً قصيرة، تتناول مشكلة الفقراء والظلم الاجتماعي، كان الحديث عن المشكلة الاجتماعية عند السلطة الحاكمة في مصر وقتها، ممثلة في الملك فاروق والمحيطين به، تعني تبشيراً بالماركسية وانتشار الشيوعية والدعوة إلى الهيمنة السوفيتية على مصر وهكذا تداخل السياسي مع الديني حيث راح كثيرون، وبينهم علماء الأزهر يتحدثون عن أن الشيوعية هي الإلحاد وهكذا لم يتمكن طه حسين من طبع كتابه "المعذبون في الأرض" بمصر فطبعه في بيروت، ثم تغيرت الظروف ونُشر الكتاب في مصر، عدة مرات ولم يترتب عليه انتشار الشيوعية الملحدة ولا فتح الباب على مصراعيه أمام الاتحاد السوفيتي.

وفي العقود الأخيرة شهد المجتمع المصري والعربي حالة استقطاب حادة بين المدني والديني، وذلك بظهور جماعات

دينية متشددة، تدعو إلى الجهاد ضد الدولة والحاكم لأنه لا يطبق شرع الله، الواقع إننا حين نراجع ما أخذته هذه الجماعات على الحكام فإنه يتلخص في أنهم أرادوا هؤلاء الحكام أكثر استبداداً وتسلطاً وأشد طغياناً ثم تطور الأمر مع بعض هذه الجماعات أن اعتبرت الجهاد واجباً ضد المجتمع ذاته لأن المجتمع في رأي هؤلاء البعض لم يعد مسلماً ويحتاج إعادة بناء عقيدته وقد أخذت هذه الجماعات بأفكار سيد قطب عن جاهلية المجتمع، فقررت أن تجاهد ضد المجتمع وفي المقدمة منه المبدعين من كتاب وفنانين، لذا وجدنا عملية تكفير ممنهجة لرموز الحياة الثقافية والفكرية، تم تكفير طه حسين وصدرت عدة كتب عنه بهذا المعنى، ترى لو لم يكن طه حسين في ذمة الله ترى ماذا كان يمكن أن يحدث له أو يجرى معه؟

وفي صيف سنة ١٩٩٢ جرى اغتيال الكاتب والباحث د.فرج فودة، بسبب موقفه من الدولة الدينية، نفذ عملية الاغتيال أحد التنظيمات الجهادية، لكن قبل اغتيال فرج فودة تمت إدانة أفكاره من معظم الكتاب والباحثين الإسلاميين، الطريف أن أفكار فرج فوده قال بها بعد ذلك الرئيس الإيراني الإصلاحي محمد خاتمي، ونفس الذين أدانوا أفكار فرج فودة رحبوا بها حين صدرت عن الرئيس خاتمي!! بعد فرج فوده جرت محاولة اغتيال نجيب محفوظ، وفشلت المحاولة، لكنها تركت في محفوظ عاهة لازمته ما تبقى من حياته.

أسلوب آخر من الجهاد ضد المبدعين، تمثل في قضايا الحسبة ضدهم، استخرج البعض من أدراج الفقه الإسلامي مبدأ الحسبة وراحوا يعملونه في غير ما وضعه الفقهاء واستقروا عليه.

كان القصد بالحسبة مواجهة الفساد الاقتصادي والإداري، لكن المحتسبون الجدد حولوه إلى مصادرة حرية الكتاب والمبدعين.. والمسألة بسيطة، دعوى قضائية تتهم كاتباً أو فناناً بالمساس بالذات الإلهية والدعوة إلى الانحلال أو الترويج للإلحاد، فإن نجحت القضية كان بها، وإن لم تنجح يكون تم التشهير بالكاتب والمبدع وتصويره، ومن ثم مجموعة الكتاب والمبدعين على أنهم نفر من الملاحدة.. دعاة الانحلال، ومست القضايا رموز الإبداع في ثقافتنا، أو من يطلق عليهم القوة الناعمة في مصر، وجدنا دعاوى قضائية ضد الفنان محمد عبد الوهاب وضد نجيب محفوظ ونصر حامد ابو زيد و....أخيراً ضد الفنان عادل إمام.

هذا الكتاب عن الحسبة والمحتسبين الجدد وما يمثله ذلك من تأثير على حرية المبدع وحرية التفكير في بلادنا.. انطلقت قضايا الحسبة ضد عدد من المبدعين، واجه هؤلاء مصيرهم أمام القضاء، وأمام سلطة المجتمع بعضهم صمد ونجا، وبعضهم صمد، لكن لم ينج.. وليس هذا هو أخطر ما في قضايا الحسبة، الأخطر هو النظرية المصرية التي يلخصها

المثل الشعبي "اضرب المربوط يخاف السايب"، لقد جعلت هذه القضايا كثير من الكتاب يتلفتون حولهم وهم يكتبون، بعضهم يقيم رقابة ذاتية داخلية تعلو أسوارها يوماً بعد يوم، ونصاً بعد نص، بعضهم من شدة الخوف راح يغازل المشاعر الدينية لدى عموم المواطنين ونفاق.

وفي زمن يشتد فيه الفقر وتتسع فيه الفوارق الطبقية، بين أثرياء امتلكوا كل شيء تقريباً ومعدمين لا يجدون قوت يومهم، وطبقة وسطى تهان وتضرب كل يوم، و لم يجرح كل ذلك المشاعر الدينية للمحتسبين الجدد، يجرح مشاعرهم فقط ويهدد الدين في نظرهم جملة يقولها كاتب أو مشهد في فيلم سينمائي.

حلمي النمنم

الفصل الأول

الحسبة
والمحتسب في الإسلام

لم يعرف المسلمون الأوائل مصطلح "الحسبة" ولا عرفت بينهم وظيفة المحتسب، فلم يرد في القرآن الكريم ذكر لهذا المصطلح ولا ظهرت تلك الوظيفة بنفس المسمى زمن رسول الله (ص) فلم يرد في السيرة النبوية أنه عين أو ولى أحداً من صحابته تلك الوظيفة، ولا ظهرت هذه الوظيفة في عهد الخلفاء الراشدين، كان الولاة يعينون القضاة والولاة وقادة الجيوش ويرسلون السفراء، لكن لم يعين أحدهم محتسباً، وأكثر من ذلك إن هذه الوظيفة لم تكن ظهرت في ظل قوة وازدهار الدولة الأموية، ولم نعرف أن الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز اختار محتسباً في أي من المدن العربية والإسلامية .

واختلف الدارسون حول تاريخ ظهور الحسبة والمحتسب في الدولة الإسلامية ، هنالك من ذهب إلى أنها ظهرت نهاية العصر الأموي، استناداً على الإشارة التي وردت في طبقات بن سعد إلى تعيين محمد بن عبد الرحمن ومن بعده إياس بن معاوية محتسبين في مدينة "واسط" ثم تعيين عاصم الأحول مسئولاً عن

الحسبة في مدينة الكوفة، وطبقاً لهذا الرأي تكون الحسبة عرفت أولاً في العراق. في المقابل هنالك رأي أخر بأن الحسبة والمحتسب عرفا في الدولة العباسية، وربما انطلق هذا الرأي من أن الماوردي هو من قدم تنظيراً وافياً لهذا المنصب في كتابيه الأحكام السلطانية والرتبة في طلب الحسبة، ليس بسبب الماوردي فقط[1]، بل لأن العصر العباسي شهد انفتاحاً واسعاً على الحضارات والثقافات المختلفة، وعند هؤلاء فإن الحسبة في الأصل ليست وظيفة عربية ولا إسلامية، بل هي مأخوذة عن الدولة البيزنطية، التي احتك بها العباسيون احتكاكاً مباشراً في بلاد الشام وعلى الحدود معها.. وقد عبر عدد من المستشرقين صراحة عن أن الحسبة اقتبست من البيزنطيين ثم صبغها المسلمون بالصبغة الإسلامية ، واعتمد عدد من الباحثين العرب هذا الاستنتاج وأخذوا به في دراساتهم وأبحاثهم.

ولا ينكر باحث أن المسلمين أخذوا الكثير من البيزنطيين، وأنهم أثروا في البلدان التي فتحوها وتأثروا بها في كثير من الأمور، خاصة البلدان ذات الحضارات القديمة مثل مصر والشام وبلاد فارس، ومن جوانب التأثر ظهور المآذن في المساجد، لذا ظهرت المئذنة في دمشق أولاً تأثراً بمنارات الكنائس بينما كانت المساجد الأولى بلا مآذن، ومازال بعض

السلفيين بيننا يفضلون أن يكون المسجد بلا مئذنة، ولكن لو صح أن وظيفة المحتسب أخذت عن الدولة البيزنطية لكان ذلك أدعى إلى ظهورها في بلاد الشام أو مصر حيث كانت الدولة البيزنطية (الرومانية) تحكم هذين البلدين، ولو صح ذلك لظهرت كذلك في عصر الخليفة الثاني عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) الذي تم الفتح في عهده، لكنها ظهرت في العراق وفي القرن الثاني الهجري أي بعد الفتح بأكثر من تسعين عاماً.

هذا الجدل حول المسمى فقط، أي مصطلح الحسبة والمحتسب، لكن المعنى والمضمون نفسه في رأي كثير من الباحثين عرف مبكراً ففي زمن الرسول (صلى الله عليه وسلم) كان هناك "صاحب السوق " أي المسئول عن السوق من حيث جودة البضاعة وعدم الغش فيها، فضلاً عن عدم المغالاة في السعر والالتزام بالسعر المعلن أو المتعارف عليه، و أسلوب التعامل بين البائع والمشتري، وفي كل ذلك هناك روايات وأحاديث لرسول الله مثل قوله " رحم الله امرئ، سمحاً إذا باع، سمحاً إذا أشترى " ... ويروي عن الرسول أنه مر يوماً بالسوق فوجد أحد الباعة يعرض بضاعته وكانت جافه على السطح، فمد الرسول يده في البضاعة ليتبين أنها مبتلة من أسفل، فسأله الرسول أن يظهر المبتل منها ليعرف المشتري نوعية ومستوى البضاعة

التي يشتريها، فقال البائع للرسول إنه يخشى لو أنه أظهر المبتل لما أشترى منه أحد فقال الرسول قولته التي ترددها مسامع الأجيال وهوت إليها الضمائر الحية "من غشنا فليس منا ".

مسمى صاحب السوق يراه د. نقولا زيادة في كتابه عن الحسبة والمحتسب في الإسلام من الوظائف التي عرفت في المدنية اليونانية وأنها انتشرت من خلالهم في مدن الشرق التي استولوا عليها، كانت الوظيفة باسم "أغورانوموس" والتي يمكن ترجمتها إلى صاحب السوق، لكن بعض القانونيين العرب يرون أنها تترجم إلى "المحتسب "، كذلك د. زيادة يرى أن تعبير" صاحب السوق " تطور في المجتمع والدولة الإسلامية ليصبح " المحتسب" وأن عمل هذا الموظف كان الإشراف على شئون السوق من حيث التأكد من صحة الأوزان والمكاييل وجودة البضاعة المعروضة للبيع وسلامة المعاملات وعند نقولا زيادة: أن هذه الوظيفة بقيت لدى الرومان بعد اليونانيين ثم البيزنطيين ومنهم انتقلت إلى الدولة العربية.. لكن هذا الاستنتاج لن يحل المشكلة، ذلك أن صاحب السوق عرف على عهد رسول الله وفي مدينته التي لم يصل إليها الرومان واليونان، لكن الثابت أن الرسول في شبابه كان يذهب إلى التجارة مع عمه أبو طالب ثم اخذ يتاجر بعد ذلك في بضاعة السيدة خديجة (رضي الله عنها) وأنه

كان يذهب بالتجارة إلى مدن الشام وتحديداً مدينة "بصرى" التي تقع في سوريا الآن، على مقربة من الحدود الأردنية وهذا يعني أن الرسول كان على دراية بأحوال السوق في مدن الشام زمن البيزنطية ومن ثم وظيفة المحتسب أو صاحب السوق.

وتنطلق الحسبة كما عرفت في الدولة الإسلامية من القاعدة القرآنية التي وردت في أكثر من سياق.. في سورة أل عمران ﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ ﴿١٠٤﴾ ﴾

وفي السورة نفسها الآية ١١٠ ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ ﴿١١٠﴾ ﴾.

وفي سورة لقمان ﴿ يَا بُنَيَّ أَقِمِ الصَّلَاةَ وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنكَرِ ﴿١٧﴾ ﴾.

سوف نلاحظ اختلافات في سياق كل آية، في سورة لقمان نحن بإزاء نصح مباشر من لقمان إلى ابنه أو قل هي وصيه للابن من الأب، وفي الآية ١٠٤ من سورة آل عمران سوف نجد الدعوة موجهة بصيغة الجمع وربما الأمر ولا نتجاوز إذا قلنا إنها حالة من التمني فلا نبالغ، وفي الآية ١١٠ حديث بفعل الماضي، لكن الماضي المستمر إن صحت التسمية وهي تحمل التأكيد والثقة..واختلف المفسرون في المقصود بالتعبير القرآني ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ ﴾ قيل إن المقصود هم صحابة النبي صلى الله عليه وسلم. وقيل الصحابة

ومن يسير على نهجهم في مواجهة الخوارج وغيرهم من الفرق والمذاهب الإسلامية ، لكن هناك فريق آخر من المفسرين وسع المقصود بالأمر القرآني ليصبح عموم المسلمين وليس صحابة النبي فقط والتابعين[٢] في الآيات الثلاث سوف نلاحظ تلازماً وترادفاً بين الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر فكل منهما لا ينفصل عن الآخر، ولا يتم إلا به، فلا أمر بالمعروف دون نهي عن المنكر والحق أن الأمر بالمعروف هو بمعنى من المعاني يعني نهياً عن المنكر أو تجنباً له وابتعاداً عنه، حتى لو لم يكن ذلك بشكل مباشر، وكذلك النهي عن المنكر هو في النهاية يعد أمراً بمعروف، وهذا ما نجده واضحاً في الحديث النبوي.

روى أبو هريرة عن النبي "من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه، وإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الأيمان".

وهناك روايات أخرى للحديث تصل إلى درجة من التشدد والإصرار على تغيير المنكر حتى لو مات المسلم عليه، لكن هذه الصياغات أو الروايات ليست موضع اتفاق وليست سائدة في وعينا وثقافتنا العامة، الحديث النبوي كما ورد في صحيح مسلم لم يتطرق إلى الأمر بالمعروف ولكن اقتصر على النهي عن المنكر، وليس فقط نهياً عنه، بل دعوة إلى تغييره باليد أولاً أي الفعل والعمل المباشر، فإن لم يكن ذلك متاحاً ولا ضرورياً

فليكن بالقول والكلام فقط وإذا لم يحدث ذلك فليكن بالقلب فقط أي بالتمني، المهم هنا هو رفض المنكر وعدم التواؤم معه بأي شكل من الأشكال وفي أضعف الحالات التي يمارسها الإنسان بنفسه، يبتعد وينأى هو عنه.

رفض المنكر أو تغييره هو في النهاية يصب في الخانة الأخرى، الأمر بالمعروف.

وكان هذا الحديث النبوي نقطة انطلاق لعدد من الجماعات الإسلامية ذات الطابع الراديكالي في مصر وغيرها، خلال العقود الأخيرة مما أدى إلى وقوع جرائم عديدة وموجات من العنف بدعوى تغيير المنكر باليد والفعل وأدى ذلك إلى مواجهات دموية مع أجهزة الدولة، مما أدى إلى سقوط ضحايا على الجانبين، فضلاً عن كثير من المدنيين ومن حسن الحظ أن معظم هذه الجماعات راجعت موقفها وأفكارها وانتهت إلى أن ما قامت به كان خطأً واعترفوا بجرائمهم وأعلنوا التوبة، وهذا يحسب لهم...

انطلقت الحسبة وظهرت في الدولة الإسلامية من نص ديني مقدس،وهو القرآن الكريم ثم الحديث النبوي، وهذا ما يجعل فريق من الباحثين يؤكد وجودها منذ عصر النبي والخلفاء الراشدين، حتى لو لم تحمل نفس الاسم والمسمى فالمعنى والمضمون كان قائماً من البداية.. والحق أننا لو أخذنا بهذا الفهم لقلنا إنها كانت موجودة طوال التاريخ الإنساني وفي

معظم المجتمعات، حيث كان هناك حب الخير والدعوة إلى المعروف وتجنب الشر والأخطاء أو المنكرات، باختلاف المسميات والمصطلحات من مجتمع وحضارة إلى مجتمع وحضارة أخرى.

تعريف الحسبة هو الأخر ليس موضع اتفاق، هناك التعريف اللغوي في معاجم اللغة العربية وهناك التعريف الفقهي الذي قدمه الفقهاء ثم يأتي التعريف التاريخي ...

على مستوى اللغة تعنى أولاً العدد والتعداد وتعني أيضاً الاحتساب في العمل الصالح مثل حديث الرسول (ص) (من صام رمضان إيمانا واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه..) ومثل قول عمر بن الخطاب " أيها الناس احتسبوا أعمالكم فإن من احتسب عمله كتب له أجرٍ عمله وأجر حسبته ". ومقولة عمر هذه جعلت فريقاً من الدارسين يذهبون إلى أن الخليفة الثاني هو مؤسس الحسبة في الإسلام وأنه المحتسب الأول.

وفي اللغة تعني الحسبة أيضاً "الترك" أي ترك ما هو خطأ وضرر أو ترك المنكر.

من الناحية الفقهية نشعر أن الفقهاء حملوا تعريفاً محددا، تناقلوه رغم التباعد الزماني والمكاني بينهم وفي بعض الحالات نجد التعريف مكررا بحرفه ونصه، عند الماوردي في الأحكام السلطانية "هي أمر بالمعروف إذا ظهر تركه ونهى عن المنكر إذا أظهر فعله". وقد خصص

الماوردي (٣٧٤ هـ-٤٥٠ هـ) الباب الأخير من كتابه الأحكام السلطانية للحسبة وجعل عنوانه في أحكام الحسبة، لكنه لم يلبث أن أصدر كتاباً كاملاً للحسبة بعنوان "الرتبة في طلب الحسبة" وعرفها بأنها " من قواعد الأمور الدينية، وقد كان أئمة الصدر الأول يباشرونها بأنفسهم لعموم صلاحها وجزيل ثوابها وهي أمر بالمعروف إذا ظهر تركه ونهى عن المنكر إذا ظهر فعله وإصلاح بين الناس".

الفقيه محمد بن محمد بن أحمد القرشي المعروف بلقب " ابن الأخوة " له كتاب "معالم القربة في أحكام الحسبة"، يأخذ بنص تعريف الماوردي في كتابه الأخير "هي أمر بالمعروف إذا ظهر تركه ونهى عن المنكر إذا ظهر فعله وإصلاح بين الناس " ويشعر القارئ وكأن أبن الأخوة نقل كتاب الماوردي ووضع اسمه عليه، ذلك أن الخلاف بين الكتابين طفيف جداً.. ابن بسام المحتسب له كتاب أيضاً بعنوان "نهاية الرتبة في طلب الحسبة " وهو لا يبتعد كثيراً عن الماوردي في التعريف أمر بمعروف ونهي عن المنكر وإصلاح بين الناس.

وذهب شيخ الإسلام تقي الدين ابن تيميه إلى القول "أما المحتسب فله الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مما ليس من خصائص الولاة والقضاة وأهل الديوان ونحوهم ".

وقد وجدنا عبد الرحمن بن نصر الشيرازي في كتابه نهاية الرتبة في طلب الحسبة يقول "إن الحسبة

أمر بمعروف ونهي عن منكر وإصلاح بين الناس".

وللوهلة الأولى نشعر أن هؤلاء الفقهاء لا يحاولون الاجتهاد ولا البحث في تعريف جديد متميز بكل منهم للحسبة، وربما كان السبب أننا لسنا بإزاء عمل فكري وفقهي مجرد، لكننا بإزاء وظيفة ودور فعلي يمارسه مسئول بعينه في الدولة، له اختصاص محدد ودور معين، هم فقط كانوا يقومون بتوصيف ذلك الدور أو تحديد مسمى الوظيفة كما نقول نحن اليوم.

ولأننا بإزاء قضية عملية فإن الاختلاف بين هؤلاء الفقهاء يأتي فيمن يقوم بهذه الوظيفة وشروطه وحدوده.. الماوردي جعلها مفتوحة يمارسها المحتسب المعين في هذه الوظيفة أو من يسميه هو "المحتسب بحكم الولاية" ويمارسها المتطوع أيضاً بينما لا يجعلها الآخرون للمتطوعين مثل الشيرازي.. وحيث أن الماوردي فتحها للمتطوعين فلم يشترط أن يكون المحتسب بالضرورة عالماً ومجتهداً.. فقد أكتفي للمتطوع بأن يكون مجتهداً عرفياً أي عليه الإلمام بأعراف المجتمع والبيئة التي يمارس ودوره بها.[٢]

الشيرازي غير الماوردي فقد ألزم المحتسب بأن يكون فقيهاً ملماً بأحكام الشريعة "لما كانت الحسبة أمراً بمعروف ونهياً عن المنكر وإصلاحاً بين الناس.. وجب أن يكون المحتسب فقيهاً عارفاً بأحكام الشريعة ليعلم ما يأمر به وما ينهى عنه".[٣]

التعريفات الحديثة للحسبة تستند إلى الخبرة التاريخية والاجتماعية لهذه الوظيفة في الدولة والمجتمع الإسلامي عبر مراحل مختلفة، نلاحظ ذلك في دائرة المعارف الإسلامية حيث حددتها بأنها "من مصطلحات القانون الإداري، معناه الحساب أو وظيفة المحتسب ثم اكتسبت الكلمة معناً خاصاً هو الشرطة وأصبحت تدل أخيراً على الشرطة الموكلة بالأسواق والآداب العامة ". [٤] وتشير دائرة المعارف إلى أن ذلك التعريف هو الأضيق لها، وهناك معنى أوسع وأشمل، فقد وجدت كما تقول دائرة المعارف "دار المحاسبة والمواريث أو الموتى". وهذه الدار تدل على أن الحسبة " كانت اسماً لدار التسجيل التي تسجل فيها الوفيات والمواليد وتدار فيها تركات اليتامى وأموالهم، ونحن نجد لفظ الحسبة أيضاً مستعملاً للدلالة على دار الموازين والمكاييل وتعرف بدار العيار وكذلك ديوان المحاسبة الأعلى، وأخيرا للدلالة على ديوان ميرة الجيش وذخيرته". [٥]

دائرة المعارف ـ كما هو واضح ـ تربط الحسبة في الدولة الإسلامية بالمجالين الإداري والاقتصادي وما يتعلق بهما من التركات والمواريث إلى مصلحة العملة وديوان المحاسبات أو الجهاز المركزي للمحاسبات والأسواق وما يدور بها، فضلاً عن الآداب العامة وانتهاءً بميزانية التسليح ومصروفات الجيوش.

ولم تبتعد الكثير من التعريفات عن المجالات التي دارت فيها دائرة المعارف الإسلامية نقرأ في تعريف حديث حول الحسبة ووظيفة المحتسب، أنها متصلة بالمكاييل والمقاييس والأوزان في أول أمرها وإن الاختصاصات التي باشرها المحتسبون الأولون قد زادت فشملت المشاكل الناجمة عن الصناعات والسوق، كما أنها تعقدت بتعقد الحياة الاقتصادية. [٦]

ويضيف صاحب ذلك التعريف أن وظيفة المحتسب والحسبة زادت في الحالات التي تعمل فيها الدولة على السيطرة على أصحاب الحرف والحد من سوء تصرفهم. [٧]

المحقق والباحث السيد الباز العريني، ألقى محاضرة في هذا الموضوع بالجمعية المصرية للدراسات التاريخية في ٨ إبريل سنة ١٩٤٨ ونشرت بمجلة الجمعية في أكتوبر ١٩٥٠، قدم فيها تعريفاً أكثر تحديداً فالحسبة عنده هي " الوظيفة التي تراقب تنفيذ أحكام الشريعة فيما هو حادث فعلاً في المجتمع الإسلامي على اختلاف طبقاته من حيث المعاملات الجارية بين أفراده وواجباتهم نحو الدولة وأحوالهم الشخصية وما قد يترتب على مخالفتهم من إلحاق الضرر بالمصلحة العامة".

هنا لا تصبح الحسبة في مجال التعامل اليومي بين الأفراد والمواطنين بعضهم البعض فقط، لكن يضاف إلى ذلك عنصر مهم هو "المصلحة العامة" ومن ثم علاقة الفرد بالدولة.

مجالات الحسبة وميادينها تكشفها لنا الكتب التي وضعها الفقهاء والعلماء حولها، الماورديٍ في كتابه "الرتبة في طلب الحسبة " حدد سبعين بابا، الأول منها يتناول شرائط الحسبة وصفة المحتسب والثاني يناقش الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بقية أبواب الكتاب - ٦٨ بابا - تهتم بموضوعات الحسبة ونجد معظمها يتعلق بالبيع والشراء مثل "الحسبة على منكرات الأسواق " والحسبة في الموازين والمكاييل، فضلاً عن الحسبة في البضائع — وهناك الحسبة على الحرفيين والصناع في مختلف المهن مثل الحياكة والخياطين والرفايين وغيرهم، والحسبة على بعض الخدمات التي يتلقاها المواطن، كالحمامات العامة والحلاقين وأدوات التطبيب والمطببين وغيرهم ...

وهناك الحسبة في بعض المجالات الثقافية والتعليمية، مثل مؤدبي الصبيان ليتأكد المحتسب أن المعلم والمؤدب لا يبالغ في ضرب الأطفال والتعامل المسيء معهم وهناك كذلك الحسبة على المؤذنين والوعاظ ومقيمي الصلاة فيتأكد المحتسب من أن المؤذن، يعرف مواقيت الصلاة فلا يؤذن قبل الموعد ولا بعده.. الطريف أن هناك حسبة على تجار الجواري والعبيد فلا يبالغ التاجر في السعر ولا يغير لون الجارية ليخدع المشتري وتلك كانت تجارة رائجة في ذلك الزمان، ويضيف الماوردي الحسبة كذلك في

مجال المنجمين وكتاب الرسائل والمقصود بالكتاب هنا من يكتبون الرسائل لمن لا يكتبون، فيتأكد المحتسب أن الكاتب يلتزم بما يريده من يطلب إليه الكتابة، ويتأكد المحتسب أيضا أن الكاتب لا يكتب للنساء أوراقاً من تلك التي تقوم على الخرافات كأن يكتب ورقه تتصور صاحبتها أنها تجعل زوجها يحبها أكثر، وهكذا ...

ومن أغرب الأبواب في كتاب الماوردي، الباب الحادي والخمسون وخصصه للحسبة على القضاة والشهود.. مصدر الغرابة أن الفقهاء ومن بينهم "الماوردي" نفسه جعلوا الحسبة والمحتسب في مرتبة أدنى من القضاة، تقع الحسبة بين ديوان القضاة وديوان الشرطة، لكنه هنا يجيز للمحتسب أن يمارس دوره على القاضي في قضائه ويضرب أمثله وقعت بالفعل منها أن الخليفة العباسي المنتصر بالله ولى رجلاً من الشافعية الحسبة فنزل إلى الجامع، جامع المنصور، حيث وجد قاضي القضاة جلس يقضي بين المتخاصمين، فحدثه المحتسب عن القضاء والعدل وعن المساجد ودورها ثم قال له "إنه يدخل إليه المرأة لتحكم بينها وبين بعلها وهو جنب أو هي حائض، أو طفل صغير وربما بال على الحصير وإن الرجل ليتمشى على النجاسات والقذر ويدوس الحصر بنعليه أو ربما يكون حافياً وإن الأصوات لترتفع باللفظ وكل ذلك ورد الشرع بتنزيه المساجد

عنه [١٠].يقول نهض القاضي من وقته ولم يكن بعدها يجلس في الجامع للقضاء.

ويحدد المجالات التي تكون فيها الحسبة على القاضي ومعظمها يتعلق بالإجراءات كمكان مجلس القضاء أو تأخر القاضي في النزول إلى المتقاضين لكنه يمكن أن يتدخل في طبيعة عمل القضاة يقول الماوردي "وله أيضا إذا رأى القاضي قد اشطاط على رجل غيظا أو يحتد عليه في كلامه ردعه عن ذلك ووعظه وخوفه بالله تعالى فإن القاضي لا يحسن له الحكم وهو غضبان ولا يقول هجراً، ولا يكون فظاً غليظاً [٨]

ونجد الباب نفسه لدى أبن الأخوة في معالم القربة في أحكام الحسبة.

ابن بسام المحتسب يضع الباب نفسه لكن يتخذ له تسميه أخرى وهو "في مجالس الحكام " ويقول فيه "ينبغي للمحتسب أن يتردد إلى مجالس القضاة والحكام، ويمنعهم من الجلوس في الجوامع والمساجد للحكم بين الناس". [٩]

هذا الباب لدى الماوردي وغيره من الذين تأثروا به أو نقلوا عنه، يكشف عدة أمور من أهمها ضعف القضاة والقضاء في عصر الماوردي والحق أن الدولة الإسلامية عرفت قضاة عظاما امتلك بعضهم الجرأة والشجاعة وصلت إلى أن يصدر أحكاماً على الأمراء والحكام لصالح مواطنين وأفراد عاديين من عموم الرعية.. لكن

شهدت الدولة كذلك مراحل ضعف بين للقضاء والقضاة، في زمن المماليك بمصر والشام كان منصب القاضي يشتري بأموال تدفع للسلطان والحاشية فإذا جاء من يدفع أكثر يعزل القاضي ويعين مكانه وهذا ما أضعف هيبة القضاء والقضاة في ذلك العصر..

شهدت الدولة الإسلامية أيضا تداخلاً في الاختصاص بين المحتسب والقاضي، أحياناً كانت بعض الأمور تذهب إلى القضاء يفصل فيها وأحياناً أخرى تذهب إلى المحتسب وذلك بقرار من السلطان مثل مراعاة القواعد المعمول بها في البناء، تحديداً بناء الدور، وهذا التداخل والتبديل أتاح للمحتسب منافسة القاضي ومزاحمة القضاء أحياناً، وكان المحتسب يتميز على القاضي بأن لديه القدرة على التنفيذ.

فالمحتسب كان يفصل في بعض الأمور وتحت أمرته المباشرون ينفذون ما يتخذه المحتسب من قرارات، يسمون الآن شرطة تنفيذ الأحكام، ولم يكن يتمتع القاضي بهذه الميزة، فكان يصدر الحكم وقد يتباطأ التنفيذ وقد لا ينفذ وهذا أضعف من مكانه القاضي والقضاء وكان البعض يفضل الذهاب إلى المحتسبين في شكاواهم لكن هذا كله لا يبرر أن يتحول المحتسب إلى رقيب على القاضي أو يصبح سلطة تعلوه بمعنى أن يحاسبه ويوجه إليه الانتقاد واللوم على مرأى ومسمع من المتقاضين..!!

وإذا كان الماوردي وغيره قد منحوا المحتسبٍ حق أن يمارس احتسابه على القاضي والقضاة عموماً، فإنهم لم يقترحوا السؤال المهم: من يحاسب المحتسب وإلى من يشكوه الأفراد إذا اشتط في التعامل معهم...؟

لا تجيب المصادر المتاحة على هذا السؤال، لكن بعض الحوليات التاريخية قد تفيدنا، كان الذين يعانون مظالم المحتسب، وظهرت لهم ومنهم الكثير من المظالم والمفاسد يدعون عليهم وكانوا يحاولون نقل شكاواهم ومظالمهم إلى السلاطين وفي العادة كان المحتسب يطاح به إثر منافسات على السلطة مع الحاشية أو حين تتضخم ثروته ويصل أمرها إلى الحاكم ولما كان الناس يضجون مع وقوع الأزمٍات التموينية أو المجاعات، كان ذلك يحدث غالباً مع جفاف النيل في مصر فكان المحتسب يعاقب، أو يصبح هو كبش الفداء إن لم يسارع في حل الأزمة بتوفير الحبوب والدقيق للأهالي، تلك كانت الأزمة التيٍ يمكن أن تطيح بالمحتسب فمعناها أنه لا يسيطر جيدا على التجار والأسواق وأنه تركهم يقومون بتخزين بعض السلع أو الحبوب في انتظار لرفع الأسعار وكان التجار يقومون بذلك حين تخفف قبضة المحتسب على السوق من جراء ما يدفع له من رشاوى أو هدايا وربما بسبب الضعف والوهن الذي يصيبه.

في معظم الكتب ودراسات الفقهاء حول الحسبة

والمحتسب سوف نجد معظم أبواب الحسبة متشابهة لديهم والاختلافات بينهم ضئيلة وهذا يعني أن مجال عمل المحتسب في العموم كان معروفاً ومتفق عليه لكن المسكوت عنه أيضا لديهم لم يكن بسيطاً ولا هيناً.

ولا حظ أحد الباحثين أن الحسبة لم تمتد إلى السلاطين والخلفاء أو ذوي الجاه والسلطان. (١٠)

وللحق فإن الماوردي في كتابه الرتبة، وضع فصلاً هو الفصل رقم ٥٢ "في الحسبة على الأمراء والولاة وما يتعلق بهم من أمور العباد وما يتقلد من حالهم". لكنه لا يقدم فيه ما يطمح إليه بعض الباحثين والمفكرين من أن يتحول المحتسب إلى ناقد للسلطان وللسلطة أو أن يتحول إلى معارض، يقدمها الماوردي هنا بأسلوب غاية في الرقة ولنقرأ معه " ينبغي للمحتسب أن يقصد مجالس الأمراء والولاة ويلزمهم بالشفقة على الرعية والإحسان إليهم ويذكر الأحاديث النبوية التي تدعو إلى الشفقة بالرعيه والإحسان إليهم " ويذكر الموردي تصرف عمر بن الخطاب الخليفة الثاني الذي كان يخرج كل ليلة يطوف مع العسس ليطمئن على أحوال الرعية وكان عمر يتخوف من يوم الحساب ويقول "لو ضاعت شاه بالفرات لخشيت أن يسأل الله عنها عمر يوم القيامة " وقد وردت مقولة عمر تلك أو حديثه بصياغات عديدة تؤدي المعنى نفسه.

ويقول الماوردي "فانظر أيها الأمير المتولى أمور

المسلمين إلى عمر مع احتياطه وعدله وما وصل إليه أحد إلى صلاته وقراءته. كيف يفكر ويتخوف من أهوال يوم القيامة ".

ويتحول الماوردي بهذا الفصل من باب الحسبة التي تعنى بالتعريف أمراً ونهياً إلى مجرد النصح اللطيف الخفيف للأمراء وللولاة يقول "وخطر الولاية عظيم وخطبها جسيم، ولا يسلم الوالي إلا بمخالطة العلماء والصلحاء والفضلاء في الدين ليعلموه طرق العدل وليسهلوا عليه خطر هذا الأمر" ثم يقول: "من أعظم خصائص الوالي وأحمدها توقفاً في نفوس الخاصة والعامة إنصافه من خاصته وحاشيته وأعوانه وتفقدهم في كل ساعه ويمنعهم أن يأخذوا من الغرماء فوق ما يستحقونه.

ويحرص الماوردي أن يكون وعظ الوالي وزجره عن الظلم لطيفاً ظريفاً لين القول بشوش غير جبار ولا عبوس مستشهداً بقوله تعالى في سورة آل عمران الآية ١٥٩ "ولو كنت فظاً غليظ القلب لانفضوا من حولك فاعف عنهم واستغفر لهم ".

هذا الفصل الذي وضعه الماوردي لا يجيب ولا يرد على الملاحظات أو المؤاخذات على من نظروا شأن المحتسبين والحسبة ذلك أن الماوردي لم يذكر الخلفاء والسلاطين وهم في النهاية أصحاب المسئولية الأولى والأعلى سياسياً وإدارياً في الدولة واكتفي

بالوعظ اللين والرقيق فقط وللولاه وليس للسلاطين، والمعروف أن الوالي موظف عام يعينه السلطان ومع ذلك فقد ترك الوالي إلى ضميره والخوف من الله يوم الحساب لكن لم يكن هناك أي إلزام له أو محاسبة في الدنيا من الرعية أو من غيرهم، صحيح أن الماوردي يقر بأن "الظلم من الولاة خطر عظيم لأنهم يجرون الباطل مجرى الحق " ثم يروى واقعة تؤكد أن الرد والعقاب يكون قدرياً فقط وغالباً يتحمل فاتورته الأهالي قال بعض المشايخ: رأيت بالإسكندرية في الخليج سمك كثيراً مطلقاً للعامة فاحتجر عليه الولاة ومنعوا الناس منه فذهب السمك حتى لا ترى فيه إلا الواحدة بعد الواحدة.

الذين ينتقدون الحسبة والمحتسبون لتجاهلهم الحكام والسلاطين يقفون عند مشهد حافل في التاريخ الإسلامي كله وهو أولئك الذين تحركوا من مصر ومن العراق إلى الخليفة الثالث عثمان بن عفان وطلبوا إليه أن يعفي الولاة الذين ولاهم من أقاربه واتسموا بالظلم والفساد الشديد والاستبداد المطلق وتطور الأمر على النحو المعروف بأن وثبوا على الخليفة وانهالوا طعناً وقتلوه وهو ممسك بالمصحف يقرأ فيه، وتقع بذلك أول عملية اغتيال للحاكم الأعلى بيد أفراد من الرعية.

في نظر البعض تحرك هؤلاء نحو الخليفة اندفاعا

نحو النهي عن منكر ظهر، وهو استبداد الولاة وتعيين أقرباء الخليفة ومن ثم كان هؤلاء الذين قتلوا الخليفة في النهاية يمارسون الحسبة حيث خرجوا من ديارهم إلى العاصمة محتسبين يريدون العدل ويطالبون به.. وطبقاً لوجهة النظر تلك فإن الخوارج كانوا يسعون بطريقتهم وبفهمهم الخاص نحو الأمر بمعروف والنهي عن المنكر ومن ثم فقد كانوا من المحتسبين الأوائل.

وربما بسبب ما وقع للخليفة الثالث من أغتيال بشع ... وما ترتب عليه من الفتنه الكبرى في مسار التاريخ الإسلامي ثم ظهور الخوارج حرص معظم الفقهاء على تجنب مثل هذا المشهد بأن جعلوا الحسبة من الوظائف الإدارية للدولة أي لا يمارسها المحتسب من تلقاء نفسه بل يكون مكلفا بها من السلطان والخليفة أو الوالي وتم تحديد مهامه وحدود دوره في هذه الإطار حتى الماوردي الذي أجاز وجود محتسب متطوع فإنه يعمل من خلال المحتسب المعين من الدولة. تجنب الجميع اقتراب المحتسب من رأس السلطة أياً كان مسماه.

الهوامش:

(١) يذهب فريق من الباحثين إلى أن منارة الكنيسة ظهرت في الأصل تأثرا بالمسلات الفرعونية.

(٢) راجع الماوردي: الأحكام السلطانية - تحقيق أحمد جاد. طبعة دار الحديث سنة ٢٠٠٦.

(٣) راجع عبد الرحمن بن نصر الشيرازي: نهاية الرتبة في طلب الحسبة تحقيق السيد البازينى طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر سنة ١٩٤٦.

(٤) دائرة المعارف الإسلامية ـ مجلد ١٤ ـ مادة حسبة الناشر دار الشعب.

(٥) المرجع السابق.

(٦) التعريف للدكتور جابر بدران في نقد كتاب الماوردي: الرتبة في طلب الحسبة.

(٧) راجع الواقعة بالكامل ص ٣٣٧/٣٣٨ من كتاب الماوردي ط ٢٠٠٢.

(٨) المرجع السابق ص ٣٣٩.

(٩) ابن بسام المحتسب: الباب السابع عشر والمائة ص٤٧٩.

(١٠) كان ذلك موضوع رسالة الدكتوراه في حقوق القاهرة التي قدمها فريد عبد الخالق ٢٠١٠ ونشرتها دار الشروق في العام التالى مباشرةً.

الفصل الثاني

الحسبة والمحتسب في مصر
الظهور والاختفاء

فتح عمرو بن العاص مصر في القرن السابع الميلادى، واختلف المؤرخون حول قصة هذا الفتح، لكن المؤكد أن مصر مع الفتح العربى بدأت مرحلة جديدة في تاريخها ومسارها الحضاري والثقافي وصار عمرو والياً علي مصر من قبل الخليفة الثاني عمر بن الخطاب وحمل معه أسلوب الحكم والإدارة في الإسلام وهذا ما دعا كثير من الباحثين إلي القول أن الحسبة عرفت في مصر منذ وقت مبكر من عصر الولاة، ويستند هؤلاء بما ورد في بعض أوراق البردي العربية من أحكام قضائية صدرت في فترة مبكرة [(١)] وأظن أن ذلك الرأي فيه قدر كبير من المبالغة، ليس فقط لأن الحسبة بمعناها الكامل لم تكن عرفت بعد في المدينة المنورة، عاصمة الدولة الإسلامية لكن لظروف وأسباب خاصة تتعلق بمصر وطبيعة الحكم الإسلامي فيها.

ويجب أن نفرق بين الفتح العربي وانتشار الإسلام واللغة العربية في مصر، هناك فارق زمني بين الحدثين،الثابت أن وصية عمر إلي عمرو حين فتح مصر أن لا يتدخل في حياة المصريين وهذا ما حدث إذ ترك عمرو الشئون الحياتية والإدارية للمصريين كما هي وكان مشغولاً بإتمام في الفتح وتثبيت الحكم

العربـي أمـام الرومـان اللـذين حـاولوا أكثـر مـن مـرة العودة إلي مصر وانتزاعها من أيدي العرب ـ ولم يكن متوقعاً في ظل هذه الظروف أن يطبق عمرو الحسبة بين المصريين كان يكفيه منهم المسالمة أي لا يعلنوا الحرب عليه وان لا يناوؤه بان ينحازوا مثلاً إلي الرومان و يناصرونهم عليه.

ويتوقف المؤرخون والباحثون أمام الدولة الطولونية باعتبارها أول دولة مصرية مستقلة في ظل الإسلام ومعها بدت شخصية مصر الإسلامية في التبلور والظهور وفيها ظهر المحتسب كمنصب في الدولة له أهميته وخطره [٢]، والأمر نفسه ينطبق علي الدولة الفاطمية كانت دولة مستقلة وتسعى لحكم العالم الإسلامي كله، ورغم أنها دولة شيعية وربما لأنها كذلك كان للمحتسب دور كبير فيها، هو يرتب الأسواق ويحتك بالتجار والباعة وبين هؤلاء وعن طريقهم كان الحرص علي نشر أفكار الدولة ودعوتها الخاصة وللسبب نفسه اهتم صلاح الدين الأيوبي بالحسبة والمحتسب.

عبد الرحمن بن نصر الشيرازي صاحب كتاب نهاية الرتبة في طلب الحسبة، كان معاصراً لصلاح الدين الأيوبي ووضع كتابه ذلك في عهده وقيل أنه وضعه بناء علي رغبة أو طلب صلاح الدين، هو يشير إلي شىء من ذلك في مقدمة كتابه، صحيح أنه لا يشير إلي صلاح

الدين صراحة ولا نفهم منه أن صلاح الدين هو الذي كلفه بوضع الكتاب، لكن كان هناك من طلب منه أو كلفه بذلك.. يقول سألني من استند لمنصب الحسبة وقلد النظر في مصالح الرعية وكشف أحوال السوقة وأمور المتعيشين ان أجمع له مختصراً كافياً في منهج الحسبة علي الوجه الشرعي ليكون عماداً لسياسته وقواماً لرياسته فأجبته إلي ملتمسه ونبهت فيه علي غش المبيعات وتدليس أرباب الصناعات وكشف سرهم المدفون وهتك سترهم المصون (٣).

كان صلاح الدين مهتماً بصفة خاصة بالأسواق وبالتجار في إطار اهتمامه بإعادة مصر إلي المذهب السني ونشر الفكر السني في مصر بعد اكتشافه أن المذهب الشيعي كان مركزاً بين تجار الأسواق وهم الذين يقومون بنشره والدعاية له بين المصريين.

(ولأن المحتسب – في هذه الحالة – ليس موظفاً عاديا ولكنه مسئولاً بالدولة، اهتم "الشيزرى" بتحديد صفاته وما يجب أن يتحلى به، يجب أن يكون النموذج والقدوة أمام الجميع، ليكون داعياً للمذهب السني وعلي هذا فإن الاحتساب و الحسبة ليست مفتوحة ولا مباحة لأي مسلم بل يجب أن يكون فقيهاً عارفاً بأحكام الشريعة ليعلم ما يأمر به وما ينهي عنه الفقه، و العلم بأحكام الشريعة هو البداية... ولا يكون العلم و الفقه مجرد حفظ الكتب وترديد بعض الكلمات باختصار ليس علماً

نظرياً مجرداً بل يجب أن يكون مرتبطاً بالعمل و بالسلوك الخاص للمحتسب " أن يعمل بما عليه ولا يكون قوله مخالفا لفعله"، أى لا انفصال بين القول والفعل.

وهناك بعد ذلك التجرد لدي المحتسب و الترفع عن الأغراض والأهواء الصغيرة "يجب علي المحتسب أن يقصد بقوله و فعله وجه الله تعالي وطلب رضائه. خالص النية لا يشوبه في طيته رياء الأمراء" ويضيف الشيرازي بعداً آخر في سلوك المحتسب و شخصيته وهو أن "يحتسب في رياسته منافسة الخلق و مفاخرة أبناء الجنس ويضيف صفة أخيرة يجب أن يتمتع بها المحتسب وهي " الرفق ولين القول وطلاقة الوجه وسهولة الأخلاق، عند أمره للناس ونهيه ".

هذه كلها سمات داعية ومبشر بأكثر منها سمات موظف ومسئول في الدولة.... الواضح أن الشيرازي قدم لنا الصفات المثالية للمحتسب أو ما يجب أن يكون عليه من سلوك وأخلاق وأسلوب تعامله مع الناس.

لذا لم يكن غريباً أن يكون نص الشيرازي معتمداً في هذا الصدد على الفعل "وجب أن... أو" يجب على المحتسب ....، وربما كانت اللحظة التي عاشها "الشيرازي" فرضت عليه هذا التصور، كانت الدولة تتحول بالكامل ليس فقط من نظام سياسي إلى آخر ولا من أسرة حاكمة إلي أسرة ثانية منافسة لكن التحول كان كذلك عقائدياً ومذهبياً من الشيعي إلى السني ولذا كان لابد أن يقدم

أصحاب الدولة والمذهب الجديد أنفسهم في صورة براقة ومثالية.. صورة ما ينبغي أو ما يجب أن يكون.

وينبئنا التاريخ المصري أن هذه الصورة المثالية لم تتحقق، فقد تحول المحتسب إلى مجرد مسئول بارز في الدولة يمارس الاستبداد والعسف بحق الأهالي... خاصة في العصر المملوكي ومن بعده العصر العثماني ولعل نموذج مثل الزينى بركات خير دليل فقد حدثنا عنه باستفاضة ابن إياس وراح يعدد مظالمه وطغيانه وقد التقط الروائي الكبير جمال الغيطانى هذه الشخصية ليضع عنها روايته الشهيرة "الزينى بركات"، تراجعت الصورة المثالية والخيرة للمحتسب، لم يعد هو ذلك الآمر بالمعروف، إذا ترك، والنهيِ عن المنكر، إذا ظهر وانتشر، صار مجرد مسئول سياسى ورجل إدارة سيء وبالاعتبارات البروقراطية نهم إلى جمع المال وجشع نحو تحقيق الثروة، لا يتورع عن الظلم والنهب، ناهيك عن الاستبداد والفساد... ولذا اختفت الصورة والتصور البراق، وبقيت صورة المسئول الكبير بما تحمله الكلمة من معنى في دولة عمادها الاستبداد والفساد.

في العصر العثماني تحول المحتسبون إلى ملتزمين، نالوا امتياز الأراضي الزراعية وغيرها من الممتلكات بأن يتولوا هم دفع الضرائب المستحقة عليها للدولة ثم يقومون بتحصيلها من الأهالي، وكانوا يقومون بتحصيل مبالغ فوق تلك المقررة من الدولة، وهو ما عرف باسم الاتجار في

الالتزام بأن يشترى هذا حصة الآخر مقابل مبالغ تدفع "رشاوى" إما إلى المحتسب الآخر الذي يقوم ببيعها له وإما الى الدولة بأن يزيد المبلغ الذي كان يدفعه الملتزم الذي سبقه، وهكذا صارت الحسبة والاحتساب مجرد عملية فساد مالي وتجارى، فضلاً عن أنها كانت دليلاً على ضعف الدولة، فقد انتقلت بعض اختصاصات هذه الدولة إلى مجموعة من الموظفين الفاسدين، هم هنا المحتسبون الذي انتبه إلى هذا الفساد وبدأ يقاومه هو محمد على، ويبدو أن ذلك كان جزءاً من مشروعه، كان محمد على يريد بناء دولة مركزية تضمن مركزية حكمه ولا تسمح المركزية بان يستقل كل مسئول أو فريق من المسئولين باختصاصهم بعيداً عن الدولة ولا من وراء ظهرها ومن ثم لا معنى لبقاء المحتسبين يتحكمون في الشق المالى والضرائب بان يحددوها هم ويتولون تحصيلها هم وتؤول إليهم، ثم يقومون بتوريد القليل منها أو الفتات إلى الدولة، كان محمد على يريد أن يكون المال لديه لينفق منه على مشروعاته وفي المقدمة منها بناء الجيش، ولذا قام في سنة ١٢٣٤ هـ (١٨١٩م) بإلغاء التزام الحسبة وبعد ذلك، في سنة ١٢٥٣ هـ (١٨٣٨ م) تحول المحتسب موظفاً يتبع الديوان الأميري وهكذا صار المحتسب موظفا في جهاز الدولة له مرتب شهرى يتقاضاه من الخزينة العامة أما ما يحصله هو من ضرائب فيقوم بتسديدها إلى الوالي والأخير هو الذي يحدد مقدار هذه الضريبة وكان محمد على يراقب

هؤلاء الموظفين ليتأكد من قيمة ما قام كل منهم بتحصيله وأنه سدده بالكامل إلى الخزينة العامة.

المحتسبون الذين يتعاملون مع أصحاب المهن والتجار في الأسواق، لم يكن لديهم التزام، لكنهم يمارسون العسف مع الباعة وأصحاب الحرف وغيرهم، لذا أصدر محمد على في عام ١٢٥٠ هـ (١٨٣٥ م) أمراً يقضى بمنع "المحتسب ومشايخ الصناع والحرف وجميع الطوائف من مطالبة الأهالي بأداء العوائد التي كانوا يأخذونها منهم ظلماً وهى عوائد الرؤية والتسعير)[٤].

عوائد الرؤية هي مبالغ مالية تدفع للمحتسب مقابل أن يرى السلعة أو المنتج ويقرر صلاحيته للبيع والتزامه بالقواعد المحددة للسوق وللتجارة، وأن يقر السعر الذي تباع به، ومن ثم لا تحرر مخالفة للتاجر ولا يثبت عليه مخالفة أو مغالاة للسعر، هذا كله من صميم عمل المحتسب، لكنه حولها الى "سبوبة" يتقاضى عنها مقابلاً من كلٍ بائع، لذا حين قرر محمد على أن هذه العوائد تؤخذ "ظلماً" لم يجرؤ المحتسبون على ان يعترضوا، ليس فقط لأن الوالي كان متسلطاً لكن لأنهم كانوا يأخذونها دون وجه حق ورحب الحرفيون والصناع والباعة والتجار بهذا الإجراء.

معنى هذا أن إمبراطورية الاحتساب في مصر كانت تتهاوى وتفقد الكثير من نفوذها وبمعنى أدق كانت تعود لتسير وفق الهدف والمعنى الذي استحدثت من أجله، لكن في إطار الدولة ومركزيتها.

أضعف محمد على نفوذ المحتسبين على الأهالي من الزراع و الحرفيين والصناع فضلاً عن التجار والباعة في الأسواق ومن ثم فقدوا مصدر ثراءهم وغناهم المالي ولم ينظر الأهالي إليهم باعتبارهم رجال دين او رجال أمر بمعروف ونهى عن منكر، تخلصوا من هذا الدور حين تحولوا إلى موظفين في الدولة يؤدون وظيفة يتقاضون عنها راتباً شهرياً كان الموظف في الدولة يدخل في طبقة كانت قيد التشكل هى طبقة الأفندية، وكانت تضم المتعلمين تعليماً حديثاً في مدارس الوالي أو الذين يتولون وظيفة في الديوان... ولذا فإن الحسبة كانت موجودة "في أضيق حدودها بمصر" - كما يقول العرينى - باختصار صارت وظيفة مدنية شأنها شأن أي وظيفة أخرى من وظائف الدولة.

بقيت الحسبة على هذا النحو طوال عهد محمد على ثم في فترة حكم نجله إبراهيم باشا، وكانت فترة قصيرة للغاية ثم مع حكم الوالي عباس إلى أن جاء الوالي محمد سعيد.. قام محمد سعيد بإعادة تنظيم الإدارة والحكم في مصر، وفي سبيل ذلك اتخذ عدة خطوات حاسمة ومهمة، هو من قام بإلغاء الجزية عن غير المسلمين في مصر، اليهود و المسيحيين، وذلك بأن اتخذ قراراً بتجنيد جميع المصريين في الجيش ومن ثم لم يعد هناك مبرر للجزية، سقطت نهائياً وإلى اليوم، وهناك كثيرون يتصورون أن الجزية سقطت مع صدور

الخط الهمايوني من السلطنة العثمانية، لكن ذلك ليس دقيقاً، ومن الإجراءات التي اتخذها محمد سعيد هو قيامه بإلغاء الحسبة نهائياً وتوزيع اختصاصاتها على مختلف الجهات الحكومية وبمعيار اليوم فان الحسبة موزعة على عدد كبير من الوزارات والهيئات الحكومية مثلاً:-

- الحسبة على مؤدبي ومعلمي الصبيان، هي اليوم تخضع إلى التفتيش التابع لوزارة التربية والتعليم.
- الحسبة على التجار والباعة، يدخل اليوم في اختصاص وزارة التموين ومباحث التموين.
- الحسبة على الحلاقين وغيرهم هو من طبيعة عمل وزارة الصحة.
- الحسبة على أصحاب السفن والقوارب هو الآن في مجال شرطة المسطحات المائية.
- الحسبة على الوعاظ والمؤذنين ومقيمي الصلاة،الآن في مجال عمل وزارة الأوقاف.
- الحسبة على الحمّارين والمكارية يدخل في اختصاص وزارة المواصلات وصارت الأوتوبيسات والتاكسيات بديلا للحمير.
- الحسبة في مجال الآداب العامة منوط بقطاع مباحث الآداب بوزارة الداخلية.

- الحسبة على من لا يراعى القواعد في بناء البيوت ويضيق الطريق العام هو من مهام شرطة المرافق التابعة لكل محافظة أى الحكم المحلى في نهاية الأمر.
- الحسبة على أرباب الملاهي وأصحاب المغاني الآن لشرطة المصنفات الفنية.
- الحسبة على دار ضرب العملة يدخل في اختصاص وزارة المالية.

وهكذا لو تبعنا مجالات الحسبة المختلفة التي حددها ورصدها كبار الفقهاء سنجدها موزعة على كافة الوزارات كل في اختصاصه ومجال عمله، المهم في ذلك كله أن سعيد باشا حين قام بإلغاء الحسبة وأدخلها في الإدارة الحكومية، لم يجد معارضة من أحد، لا من الأهالي ولا من علماء الدين، بل وجدت هذه الخطوة ترحيباً ومباركةً من كثيرين، بعكس خطوات أخرى قام بها، حين قرر إلغاء الجزية وقرر تجنيد جميع المصريين، أى المسلمين والمسيحيين واليهود، اعترض أثرياء الأقباط فقد كان دفع الجزية عندهم أهون وأيسر كثيراً من تجنيد أبنائهم، لكن مع إلغاء الحسبة والمحتسبين وتحويلهم إلى موظفين في الإدارات الحكومية وبأسماء جديدة ومسميات إدارية ووظيفية مختلفة لم يجد اعتراضاً وليس في ذلك مفاجأة فقد كان تحويل الحسبة على هذا النحو يعنى توسع الجهاز الإداري في الدولة ومن ثم إتاحة فرص عمل

ووظائف أكثر لعدد أكبر من الأهالي فضلاً عن أنه أراح الكثيرين من شره ومظالم المحتسبين ولذا لم يكن غريباً أن يكون ذلك موضع سعادة وترحيب من كثيرين.

كان إلغاء الحسبة وتحويل دورها على هذا النحو، يعني إحداث تغيير جوهري في معنى وفكرة الحسبة، تاريخياً كان يشترط في المحتسب أن يكون عارفاً أو فقهياً بالدين الإسلامي لكن هذا الشرط لم يعد قائماً في حالة اختيار الموظف العام الذي يجب أن يكون مستوفياً شروط أخرى تماماً وفي الحسبة لم يكن ممكناً لغير المسلم أن يمارسها أو يؤديها لكن في حالة الوظيفة العامة الأمر مختلف إذ يتولاها أى إنسان، مصري المعيار هنا هو المواطنة وليس الديانة.

ودار جدل طويل بين بعض الفقهاء حول: هل يجوز للمرأة أن تتولى الحسبة أو أن تقوم بها...؟ وهناك من أجاز ذلك استناداً على موقف للخليفة الثانى عمر بن الخطاب الذي كلف إمرأة بأن تتولى أمر السوق في المدينة فاعتبرت بذلك أول محتسبة في الاسلام، في المقابل رفض فريق آخر من الفقهاء أن تتولى المرأة الحسبة واشترطوا الذكورة والرجولة فيمن يتولاها، وبغض النظر عن هذا الجدل والخلاف بين الفقهاء فإن التجربة التاريخية تثبت أن هذه الوظيفة كان يتولاها الرجل فقط والحق أن ذلك العصر في العالم

كله لم يكن يسمح بأكثر من ذلك وفي ظل دولة كان يتحكم فيها العسكر والمماليك وقادة الجيوش ومعظم المناصب فيها تؤخذ بالسيف والقتل أو الرشوة لم يكن ممكناً للمرأة أن تتولى مثل هذا المنصب ولا أن تعمل في هذا المجال، لكن في ظل الدولة الحديثة ومع عهد محمد سعيد (باشا) صار من الممكن نظرياً أن تتولى المرأة مثل هذه الوظائف، صحيح أنه لم يحدث في عهد سعيد ولا حدث طوال القرن التاسع عشر، بل حدث في القرن العشرين وبعد ثورة ١٩١٩ حيث دخلت المرأة مجال العمل الحكومي وتولت مختلف الوظائف منذ مطلع الثلاثينات من القرن العشرين.

... دخلت الحسبة والمحتسب ذمة التاريخ وصار وجودها قاصراً على الكتب والدراسات الفقهية والحق أن القرن التاسع عشر في مصر كما في غيرها من البلدان والمجتمعات العربية والإسلامية شهد العديد من التحولات وانقراض بعض الوظائف والفئات، ليس فقط المحتسبون لكن انقرضت كذلك فئة المماليك ولم يعد لهم وجود مادي، كما انقرضت فئة الجوارى واختفي الرق والرقيق وهكذا كانت الدولة تتحول نحو مرحلة وحالة جديدة حالة من الحداثة واختفت أشكال كثيرة من الوظائف والأدوار الاجتماعية في المجتمع وفي الدولة، تحول المحتسب وتحولت معه الحسبة في الوعي والثقافة العامة إلى ذكرى من عبق الماضي

وتلمس ذلك في رائعة المويلحى "حديث عيسى بن هشام" حيث يرد ذكر المحتسب في سياق آخر تماماً ربما في سياق فكاهى، إذ يتحدث عن ظهور فئة جديدة هم "الصحفيون" أى الذين يكتبون في الصحف ولا يجد المويلحى تعريفاً لهذه المهنة الجديدة سوى القول أنها أقرب إلى ما كان يقوم به المحتسب قديماً من الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، نحن هنا أمام صورة ربما تكون أقرب إلى الفلكلور أو حديث الذكريات لا أكثر.

الهوامش:

(١) راجع: سهام أبو زيد "الحسبة في مصر الإسلامية" طبعة هيئة الكتاب.

(٢) راجع: السيد الباز العرينى: الحسبة والمحتسبون في مصر. مجلة الجمعية التاريخية. عدد ٢ أكتوبر ١٩٥٠.

(٣) عبد الرحمن بن نصر الشيزرى: نهاية الرتبة. ص ٣. طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر. سنة ١٩٤٦.

(٤) راجع: السيد الباز العرينى. المرجع السابق.

الفصل الثالث

القضاء وليس المحتسب
لم يثبت عليه كفر

في كل أبواب الحسبة لن نجد ما يتعلق بالشعراء والكتاب، ولا الباحثين والمفكرين ولنقل بدقة من يثور خلاف على أقوالهم وأفكارهم فيما يتعلق بالاعتقاد والعقيدة الدينية، نعرف أن الدولة العباسية واجهت ما عرف باسم حركات الزندقة زمن الصراعات بين المدارس الكلامية والفقهية والمعروف للدارسين أن هذه الحركات والصراعات كانت غطاءً لمعارك سياسية وسلطوية بالأساس، ولذا فإن التعامل معها لم يكن من شأن المحتسبين ولا ديوان الحسبة بل كان شأناً قضائياً إن لم تحسمه المناظرات والجدل بين الأطراف المتباينة أو المناورات السياسية.

ولم تعرف مصر مثل هذه الحركات ولا شهدت موجات من الزندقة أو الزنادقة، ذلك أن قضية الإيمان بإله واحد كانت محسومة في مصر وبين المصريين منذ العهد الفرعوني، ومع ذلك لم يسلم الأمر فبين حين وآخر كان يظهر بين الناس من يلقي ببعض التفسيرات والأقوال تقود إلى التساؤل والشك في معتقده، كما كان يظهر على فترات متباعدة بعض المتنبئين أو مدعي النبوة وكان ذلك يصطدم

بالعقيدة الإسلامية التي تقوم علي مجموعة من الأسس من بينها أن نبي الإسلام محمد بن عبد الله هو خاتم الأنبياء او آخر الأنبياء وأن النبوة انقطعت من بعده وكذلك الوحي.

وتحمل لنا الأوراق التاريخية والحوليات بعض نماذج لهؤلاء المتنبئين أو من ثارت حولهم الشكوك العقائدية، كنا وقتها في عصر المماليك أو ما يسمي العصور الوسطي، ولم تكن الدولة الحديثة ولدت بعض ولا ظهرت أفكارها ولم تكن أفكار حقوق الإنسان والحريات العامة والخاصة عرفت وصارت ركنا مهما في الحياة السياسية والاجتماعية، ومع ذلك سوف نجد أنه كان من الصعب في مصر تكفير المسلم أو رميه بالإلحاد كما يحدث بسهولة الآن، الحق أنه لم يكن صعباً فقط بل كان شبه مستحيل فقد كانت هناك ضوابط قضائية وتعددية فقهية ومذهبية تحول دون ذلك..

ولنتوقف أمام واقعة جرت في شهر رمضان من العام ٨١٩ هجرية حوالي ١٤١٦ ميلادية، حيث في القاهرة شخص لم يكن مصرياً ولا عربياً بل "أعجمي" نسب إلي نفسه بعض المعجزات والخوارق فقد زعم كما يروي ابن إياسٍ أنه يصعد إلي السماء ليس هذا فقط بل ادعي أيضاً أنه يكلم الله - سبحانه وتعالي - مرة كل يوم وأن الله منحه حق التصرف في الكون، إلي هنا

والأمر يمكن ابتلاعه، إنسان شطح به الخيال كثيراً أو يهذي لكن المشكلة أن ذلك الأعجمي أعلن مزاعمه السابقة علي الناس ووجد بينهم من يستمع إليه ويثق به ويأخذ أقواله علي محمل الجد وصار له أنصار وأتباع وبتعبير ابن إياس اعتقده جماعه كثيرة من أهل مصر، شاع أمره وحدث حوله لغط وصل إلي سلطان البلاد، المؤيد شيخ وهو من السلاطين الأقوياء وصاحب المسجد الجامع الذي يحمل اسمه إلي اليوم ويقع بجوار باب زويلة في نهاية شارع المعز لدين الله الفاطمي.

رسم المؤيد أيٍ أصدر مرسوماً بأن يعقد لذلك الأعجمي مجلساً بالمدرسة الصالحية، وبهذا المرسوم أحال السلطان الأمر إلي أهل الاختصاص وهم هنا رجال العلم والفقه وكان معني هذا المجلس أن يأتي قضاة المذاهب الأربعة وشيخ الإسلام ومعهم مجموعة من كبار العلماء والفقهاء ليواجهوا ذلك الأعجمي بمزاعمه ويناقشوه فيها وقد يطول النقاش ويمتد فيما يأخذونه عليه فإما أقنعوه بخطأ ما يقول فيتراجع عنه ويتوب، أو يثبت هو لهم صحة آرائه ويفند مآخذهم وانتقاداتهم وهنا لا مشكلة فان لم يقنعهم هو وثبت خطؤه ورفض التراجع يمكن أن يقرروا عليه العقوبة التي يحددونها.

كانت المدرسة الصالحية واحدة من أكبر مدارس

العلم والفقه في مصر وهي تنسب إلي الملك الصالح نجم الدين أيوب آخر ملوك بني أيوب في مصر زوج شجرة الدر الذي توفي أثناء معركة المنصورة مع الصليبيين.

جلس الأعجمي إلي مجلس العلم، ويمكن أن نتخيل مدي الغضب الذي استقبل به فقد زعم لنفسه من المعجزات والخوارق ما لم يمنحها الأنبياء، لقد كلم الله نبيه موسي فوق جبل الطور بسيناء وهو النبي الوحيد الذي حظي بتلك المزية حتى لقب كليم الله لكن موسي - عليه السلام - لم يذكر أبداً أنه يكلم الله يومياً، وذكر الأعجمي أنه صعد إلي السماء ويصعد يوميا وهذا ما لم يحدث إلا لنبي الإسلام مرة واحدة حين عرج به إلي السماء، أقسى ما في الأمر قوله، أن الله ترك له تصريف الكون وذلك جانب من صفات الله وقدرته في الكون، ومع هذا لم يصدر السلطان قرارا إداريا أو حكماً عقابياً فوريا تجاهه بل آثر أن يحيله إلي مجلس العلم وكانت لدي المؤيد الظروف الاستثنائية التي تتيح له ان يتجاوز القواعد العادية ويلجا إلى الإجراءات الاستثنائية، كان السلطان يستعد إلي السفر للبلاد الشامية لأن بعض القلاقل السياسية بين الأمراء والولاة بدأت تدب هناك وكانت المنطقة لا تزال تعيش في أجواء ما بعد غزو التتار بقيادة تيمور لنك لها وبهذا المعني كان

يمكـن التــذرع بــأن ذلــك الأعجمــي يهــدد الســلام الاجتماعي وأنه يشق الجبهـة الداخليـة وانـه يهـدد ديـن وعقيدة البلاد ويحدث بلبلة عامة.

لم يقدم الأعجمي عملاً أدبياً أو فنياً يتم الاختلاف حـول فهـم وتفسـير مقاصـده، كمـا أنـه لم يقـم ببحـث علمي أو نقدي و لا مارس نوعاً من التأويل استنتج منـه بعض المتشددين، أنـه يمس العقيدة بشكل مباشـر، إنـه هنا يسمي الأشياء بأسمائها، لم يقدم اجتهاداً خاطئاً أو تـأويلاً خـارج حـدود فهـم الـبعض بـل اخـترق الحـدود وتجاوز الخطوط الحمراء.. ويمكـن أن نتصور أنـه كـان ممكنـاً احتمـال بعـض الشـعراء والصوفية يمارسـون مـا عـرف باسـم الشـطح، وكـان ممكنـاً تمريـر بعـض مـزاعم ذلك الأعجمي.. هو قال أنه يكلم الله، وكل إنسان من الممكن أن يتحدث إلي الله سبحانه وتعالـي... ينـاجي ربـه في أى وقـت لكـن مـاذا عـن بقيـة المـزاعم الاخـري مـن الصعود إلي السماء والتصرف في الكون..؟!

لم يـذكر لنـا ابن إياس شيئاً عما قاله الأعجمي في مجلـس العلـم ولا الأفكـار و الأسـانيد الـتي جوبـه بهـا، اكتفي ابـن إيـاس بـالإشارة إلـي أن قاضـي قضـاة الملكيـة جمال الدين الأفغاني كان مستفزاً بشدة وغاضباً مـن ذلك الأعجمي، حتى أنه طالب بأن يضرب عنقـه فورا، وهذا يعني أن ذلـك الإنسـان لم ينكـر مـا قالـه، بـل أصـر عليـه وربمـا زاد فيـه... لكـن النتيجـة النهائيـة لتلـك

الجلسات تمثلت في جملة واحدة كتبها ابن إياس وهي أنه "لم يثبت عليه كفر" وجاء بعض الأطباء وقرروا أن ذلك الأعجمي يعاني خللاً عقلياً وسجن لبضع الوقت ثم اعتبر بعد ذلك بين المجانين.. وانفض عنه المعتقدون به، ولم يستوقف أمره الكثير من المؤرخين، ابن تغري بردي لم يذكره في "النجوم الزاهرة"، حتى "العيني" مؤرخ المؤيد وكاتب سيرته لم يتوقف عند تلك الواقعة كان اهتمامه بالقضايا السياسية الكبرى فقط وطويت صفحة الأعجمي تماماً وطويت معه أقواله.

والواقع أن هذا التعامل مع الأعجمي، لم يكن استثناءً، ولا هو أمر مرتبط بشخصية الحاكم — السلطان - فقط، لكن كان في جانب منه، جزءاً من ثقافة عامة، وأمامنا واقعة حدثت قبل ذلك بأكثر من ثلاثين عاماً، تحديداً في العام ٧٨٤ هجرية، حوالي ١٣٨١ ميلادية، في زمن سلطنة الملك الظاهر برقوق، حيث وقع خلاف في مسالة فقهية بين شيخ الإسلام سراج الدين عمر البلقيني وبين الشيخ بدر الدين محمد بن الصاحب، وامتد الجدال بينهما وطال حتى أن شيخ الإسلام سراج الدين قام بتكفير الشيخ بدرٍ الدين، ويبدو أنٍ سراجٍ الدين أراد أن يجعل رأيه حكماً قضائياً وموقفاً عاماً، فطلب بدر الدين إلي مجلس قاضي القضاة المالكي جمال الدين عبد الرحمن بن

خير، ودفع سراج الدين برجل ادعي علي بدر الدين بأمور زعم أنها "ثبتت عليه"... وهكذا نحن أمام دعوى أعدت بإحكام، والحكم بهذا المعني شبه مؤكد، وانتهي الأمر لدي قاضي القضاة المالكي بأن أحال القضية إلي جلسة علمية أو مناظرة بين شيخ الإسلام سراج الدين وخصمه ابن الصاحب، وكما هو متبع حضر قضاة المذاهب الأربعة، وحشد من كبار الفقهاء و العلماء، وكان ان انتهت تلك الجلسة بأن بدر الدين محمد بن الصاحب "لم يثبت عليه شئ بوجه شرعي"، وكان أن حكم بعض القضاة بعدم كفر ابن الصاحب وبقائه علي دين الإسلام، وانتهي الأمر عند هذا الحد بين شيخ الإسلام وخصمه.

ويبدو أن التعدد المذهبي بين القضاة والفقهاء و وجود المذاهب الأربعة ـ الحنفي والشافعي والمالكي والحنبلي ـ ضمن تعددية حقيقية وأتاح قدراً من التسامح، حيث لم يتح لاتجاه واحد أن يسود ويتسلط و لا أمكن لعالم واحد، حتى لو كان الشيخ الإسلام نفسه، أن يستبد بشخصه أو باتجاهه ويفرض رأيه علي الجميع، ومن لا يقبل يتهم بالكفر، كان ذلك التعدد دافعاً إلي الحوار ومؤكداً تعايش الفرقاء وحرية الفرد في أن يختار مذهبه وبالتالي شيخه وقاضيه الذي يحتكم إليه.

ولكن ليس معني هذا أن المجتمع كان يعيش حالة من

"الليبرالية" وأنه لم يكن يتم إعمال التكفير، كان يحدث أحياناً، ففي رمضان من العام ٨٥٤هجرية، نجد أن السلطان الظاهر جقمق، يأمر بضرب عنق القاضي أبي الفتح الطيبي في دمشق، وجاء أن قرار إعدامه ـ ضرب العنق ـ صدر بعد ان ثبت عليه أشياءً "توجب الكفر".

وإذا بحثنا في تلك الأشياء، لما وجدنا أمراً يتعلق بالعقيدة أو المسائل الفقهية، بل لأن أبي الفتح الطيبي كان من المتعاونين مع "أبي الخير النحاس" في أمور مالية وكان النحاس في وقت من الأوقات أحد المقربين جداً من السلطان، واستغل ذلك القرب في الدس لآخرين من أعوان السلطان "انفرد بالسلطان وصار الناس عنده كالقش" ولم يصمت الآخرون من حاشية السلطان والأمراء تجاه ما قام به منافسهم، وظلوا يسعون وراء النحاس ويفتشون حوله حتى تمكنوا منه و"اقلبوا" السلطان عليه ففتح ملفه واكتشف السلطان سرقات، وتجاوزات مالية ضخمة قام بها وعاونه فيها الطيبي فضلا عن ألاعيب سياسية واتصالات مع خصوم السلطان، فعوقب النحاس وعوقب معه رجله، خاصة أن الأخير الطيبي لم يكن حسن السيرة، وهكذا نحن أمام واحدة من ألاعيب السياسة ودسائس القصور، ولسنا بإزاء مسألة فقهية أو عقائدية، وبتعبيراتنا المعاصرة نحن مع قضية غالباً ـ اليوم والأمس ـ تدخل من باب السياسة لا من باب الدين!!.

الفصل الرابع

الجامعة وعودة الحسبة
جورجي زيدان نموذجاً

اختفت الحسبة واختفي المحتسبون من مصر في القرن التاسع عشر، منذ عهد الوالي محمد سعيد (باشا) وتحولت مهام الحسبة والمحتسب إلى جهاز الدولة الحديثة وتقبل المجتمع المصري ذلك التحول كما وضح في فصل سابق، لكن في القرن العشرين اختلف الأمر إذ حاول البعض إعادة الحسبة مرة ثانية ومنحِ البعض أنفسهم حق القيام بمهام المحتسب قديماً، هم لم يطلقوا على أنفسهم صفة المحتسب بل إن بعضهم يغضب من تلك التسمية ،.. الذين حاولوا إعادة الحسبة كانوا ينطلقون من مفهوم الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، غير أن محتسبي القرن العشرين وما بعده، في مصر، اتجهوا بالحسبة هذه المرة إلى مجال لم تعرفه الحسبة في ظل الدولة الإسلامية .. وهو اتخاذ موقف عقابي وانتقامي تجاه من يخالفهم الرأي والفكر في مجال الكتابة والتفكير.. أو الإبداع الأدبي والفني.

كان المحتسب يركز عمله في الأسواق لضمان جودة السلعة وأمانة عرضها وعدم المغالاة في الأسعار، لكنه لم يكن ينشغل بالشعراء ولا بالكتاب فضلاً عن أن الخلافات الفكرية والفقهية وحتى القانونية بين رجال الفرق والفقهاء لم تكن من اختصاص المحتسب،

المفاجأة عندنا أن المحتسبين الجدد لم يعترضوا على انتزاع الدولة الحديثة لدور واختصاصات الحسبة والمحتسب لكنهم ذهبوا بالاحتساب إلى خصومهم من الكتاب والمفكرين والمبدعين واختلفت طرق التعامل ووسائل تفعيل الحسبة على هؤلاء الخصوم.

كانت البداية مع تأسيس الجامعة المصرية سنة ١٩٠٨ وقد تأسست الجامعة بجهد أهلي تماماً وكانت ضد رغبة الانجليز اللذين كانوا يحتلون مصر وكان رأى المندوب السامى لورد كرومر أن مصر لا تحتاج إلى جامعة ويكفي المصريين التعليم الأولى الذي يخرج موظفين صغار وكتبة في الدواوين، لم يكن الاحتلال البر يطانى ومن يدورون في فلكه وحدهم ضد الجامعة، كانت هناك بعض قوى المحافظة في المجتمع أولئك الذين تصوروا أن إنشاء جامعة حديثة هو عمل عدائي ضد الأزهر وانتقاص من دور الأزهر العلمي والفقهي، هؤلاء كانوا يتربصون بالجامعة الوليدة، وكان هناك متربصون من نوع آخر هم أولئك الذين نظروا إلى الجامعة كمكان لنيل وظيفة ومرتب آو مغنم مادي و معنوي، التقى هؤلاء جميعا في عدد من القضايا والأزمات رافقت نشأة الجامعة.

كانت الأزمة الأولى مرتبطة باسم جورجى زيدان.. مؤسس مجله الهلال وصاحب روايات التاريخ الإسلامي والدراسات المتميزة حول الحضارة الإسلامية ، هو صاحب

" تاريخ أدب اللغة العربية " وكذلك " تاريخ التمدن في الإسلام " وهذه الدراسات هى التي أهلته في سنة ١٩١٠ حين شرعت الجامعة في تأسيس كلية الآداب أن تطلب إليه تدريس مادة التاريخ الإسلامي بالكلية.

لم يكن جورجي زيدان بعيداً عن الجامعة فقد كان أحد المنادين منذ وقت مبكر بضرورة تأسيس جامعة مصرية، ففي سنة ١٨٩٧ كتب في " الهلال " حول شخصية هندية مهمة، أحمد خان، وما قام به من تأسيس " كلية عليكرة" مما أدى إلى قيام نهضة علمية بالهند وفي سنة ١٩٠٣ كتب في الهلال مقالاً بعنوان " مدرسة كلية مصرية هى حاجتنا الكبرى " وجاء في ذلك المقال قوله " نحن في حاجة إلى مدرسة كلية تعلم العلوم العالية، يتولى أمرها رجال يتخذهم التلامذة قدوة في الاعتماد على النفس والإقدام وحرية الفكر والقول ومعرفة الحقوق والواجبات فإذا تخرج التلامذة منها أنشأ بعضهم المدارس في البلدان والقرى يبثون تلك الروح في أبنائها ويبثها الآخرون في رفاقهم بالأسواق والجمعيات والدواوين وفي المجالات العمومية والخصوصية.

وكانت وجهه نظر كرومر وآخرون غيره أنه يكفي وجود المدارس العادية، لكن هذا المنطق لم يكن مقنعاً لزيدان الذي راح يفنده في مقاله: ولا ننكر تعداد المدارس في مصر على اختلاف مذاهبها ونحلها فضلاً

عن المدارس الأميرية وكلها نافع، ولكننا في حاجة إلى مدرسة كبرى تعلم الرجال وليس الأولاد فتثقف الشبان وتدربهم على ما يفيد غيرهم، وبدلاً من أن نرسل أولادنا لإتمام دروسهم في بعض جهات أوربا أو غيرها نعلمهم في هذه المدرسة فينشئون على حب الوطن وتحيا اللغة العربية فينبغ بيننا الخطباء والعلماء والأطباء والقضاة وفيهم روح جديدة يبثونها بين مواطنيهم روح الإقدام والاعتماد على النفس، ولا يتم ذلك إلا بانتقاء أساتذة ولدوا لهذه الغاية.

لا يقدم زيدان الفكرة فقط، ولكنه يقدم معها برنامج للتنفيذ، فيحدد المطلوب له وهو " المال الكافي " ثم " أساتذة يصح أن يكونوا قدوة في سيرتهم وثقة في اقوالهم".

عن المال اللازم وكيفيه تدبيره قال زيدان في مقاله " عودتنا الحوادث الماضية أن في مصر قوماً كراماً لا يدخرون وسعاً في سبيل النفع العام فلابد من تشكيل لجنة يرأسها أحد كبار الأمة المشهورين بالغيرة على الوطن المصري فتسعى في جمع المال بالاكتتاب والله مع الجماعة.

والذي حدث هو ما طالب به زيدان فقد تشكلت فيما بعد لجنة ترأسها الأمير أحمد فؤاد - الملك فؤاد فيما بعد - وكان سكرتيرٍ اللجنة قاسم أمين وأقيمت الجامعة وافتتحت رسمياً في سنة ١٩٠٨ ولم يتوقف زيدان عن متابعة الجامعة بالكتابة، مبدياً بعض الملاحظات حول خطة

التدريس أو مناهج التدريس بلغتنا الآن، ومطالباً بإضافة بعض العلوم وإرسال بعض الطلاب النابهين إلى أوربا لتلقى العلوم هناك " ليعودوا ويعلموها هنا "، وقد أخذت الجامعة باقتراحه وشرعت في إرسال البعثات التعليمية إلى عدد من جامعات أوروبا.

ولما تقررٍ تأسيس كلية الآداب سنة ١٩١٠ تلقى زيدان خطاباً من إدارة الجامعة حمل توقيع إبراهيم نجيب بصفته رئيس الجامعة بالإنابة.

شرح الخطاب فكرة الكلية الجديدة على أن تبتدىء الدراسة بها في العام الدراسي القادم ومن بين المواد الدراسية، مادة تحمل عنوان " تاريخ الأمم الإسلامية " والتركيز في هذه المادة على تاريخ مصر الإسلامية بشكل خاص وتقرر أن يمنحٍ الأستاذ الذي سيقوم بتدريس هذه المادة أو هذا العلم راتبا او مكافأة قدرها ٢٠٠ جنيه مصري، على أن يلقى خلال العام ٤٠ درساً أو محاضرة وهذا يعنى أن المحاضر كان سيلقى محاضرتين أسبوعيا، سعر المحاضرة خمسة جنيهات تقريباً وتبدأ المحاضرات من شهر نوفمبر وتنتهي في ١٥ مايو من العام التالي وبعد هذه المقدمة الطويلة يصل خطاب مجلس إدارة الجامعة إلى القول " وحيث أننا نرى أن حضرتكم خير كفء لتدريس هذه المادة لما تعهده فيكم من سعة الإطلاع والهداية التامة نود لو كنتم تقبلون القيام بهذه المأمورية لما فيه من المنفعة العامة لخدمة العلم وفائدة أبناء هذا الوطن..

هل كان مجلس إدارة الجامعة محقا في اختياره جورجى زيدان لتدريس مادة تاريخ الأمم الإسلامية .. هل كان قادراً وصالحاً لأداء هذا الدور.. أم أن مجلس الجامعة كان يجامل جورجى زيدان واستسهل الاختيار...؟!

الواقع أن زيدان كان دارساً متعمقاً للتاريخ الإسلامي وكانت كتبه في هذا الجانب عديدة وكان زيدان دارساً للتاريخ الإسلامي في مصادره الأولى كما تكشف ذلك كتاباته فضلا عن إلمامه بعدد من اللغات الأوروبية والشرقية القديمة، ومن ثم كان دارساً للتاريخ الإسلامي في مصادره العربية وغير العربية، فضلاً عن متابعته الجيدة لدراسات المستشرقين الذين درسوا التاريخ والحضارة الإسلامية واليوم فإن كتاب زيدان " تاريخ التمدن الإسلامي " بأجزائه الثلاثة وتاريخ آداب اللغة العربية بأجزائه الخمسة من أهم المراجع أمام الباحث في التاريخ والحضارة الإسلامية .. ومن ثم كان اختيار إدارة الجامعة له موفقاً تماماً فضلاً عن أن هذا المجلس كان مدركاً آمال المصريين المعقودة على الجامعة وتطلعاتهم نحوها والتحديات التي تواجهها... لذا كانوا يدققون الاختيار.

حين تلقى زيدان هذا الخطاب فكر، كما كتب هو فيما بعد، في الاعتذار وكان لديه سببين يدفعانه إلى ذلك الأول يتعلق بطبيعة عمله وانشغاله، كان يقوم بإصدار مجله " الهلال " وحده تقريباً، كان هو رئيس

التحرير ومدير وسكرتير التحرير والمحرر، وكان يقوم هو بكتابة معظم أبوابها وكانت لديه كتبه وأبحاثه التي يقوم بها ومن ثم فإن التدريس طوال عام دراسي كامل قد يعطله ويستقطع الكثير من وقته... ولكنه في المقابل وجد أن الاعتذار عن عدم قبول الدعوة الرقيقة والكريمة بالتدريس، سوف يؤخذ عليه، هو يتابع الجامعة ويبدى بعض الملاحظات على أدائها وينتقدها فإذا ما طلب منه المشاركة يعتذر؟! بإزاء هذا اسقط تلك الجزئية او ذلك السبب وعليه هو "ان يدير وقته وعمله ".

كان هناك سبب ودافع آخر جعله يتردد في قبول العرض ويفكر في الاعتذار وهو المتعلق بالديانة، جورجى مسيحي، و العلم المطلوب منه تدريسه إسلامي، يقول " ترددنا لحظة، خطر لنا في أثنائها ما قد يثير تعييننا من القيل والقال لاختيارنا لهذا المنصب مع وجود من يقوم به من المسلمين.،، لكن معرفته العميقة بالتاريخ الإسلامي تجعله لا يتوقف كثيراً عند هذه الملاحظة يذكر هو أن " الخلفاء في صدر الدولة العباسية لم يستنكفوا من أن يستخدموا في نقل العلم تراجماً من غير المسلمين وفيهم النصراني واليهودي والسامري والمجوسي والصابى وكذلك كان يفعل المسيحيون حتى في علوم الدين نفسه فان أبا الفتح كمال الدين موسى بن أبى الفضل الفقيه الشافعى أحد أعلام المسلمين في القرن السادس للهجرة كان متضلعاً بالعلوم الدينية المسيحية

واليهودية وكان أهل الذمة من المسيحيين واليهود يقرأون عليه التوراة و الإنجيل، لا يرون في ذلك غرابة ".

الواقع أن خبرة الحضارة الإسلامية غنية في هذه الجزئية فقد استوعبت هذه الحضارة جهد وإبداع علماء ومبدعين من مختلف الديانات وبقى معظم هؤلاء على دياناتهم أو مذاهبهم السابقة، واستوعبت الحضارة والثقافة الإسلامية الثقافات والأفكار المغايرة لها وجدنا ذلك في تعاملها مع الحضارة والتفافه اليونانية وكذلك الفارسية والهندية وغيرها.. حدث ذلك بلا غضاضة وبلا قلق بل ثقة في أن هذه الثقافات سوف تكون إضافةً لها ولأبنائها.

قبل أن يرد خطاب مجلس الجامعة صارح زيدان إدارة الجامعة بهواجسه وبما يعتريه من قلق، واكتشف أنهم درسوا الأمر وفكروا في كل شىء، وتلقى منهم ما يطمئنه ويزيل قلقه، هو مطلوب منه أن يقوم بتدريس التاريخ الإسلامي وليس الدين الإسلامي ذاته، وهم يعرفونه من دراساته ومؤلفاته التي تثبت لهم " اعتداله وإنصافه" وعلي هذا قام زيدان بإرسال خطاب إلي رئيس الجامعة بالنيابة رداً علي خطابه السابق ويعلن فية ترحيبه وموافقته علي العرض المقدم إليه من الجامعة " بكل سرور علي الشروط المشار إليها.."

بدأ زيدان في إعداد المادة المطلوبة منه وفي شهر سبتمبر أرسلت إدارة الجامعة تطلب إليه أن يوافيها

ببرنامج المحاضرات التي سيلقيها وأرسل إليهم البرنامج ومعه المحاضرات مكتوبة... وسمع هو كلمات استحسان حول المحاضرات من بعض الشخصيات وثيقة الصلة بالجامعة.

وصل الأمر إلي الصحف والصحفيين، وكان الخبر أن يقوم جورجي زيدان بالتدريس في الجامعة، وأن يكون هو المتخصص في مادة التاريخ الإسلامي، كان هناك المتحمس للفكرة والمشيد بها، لكن كانت هناك صحفاً اعترضت بشدة علي اختيار مسيحي لتدريس التاريخ الإسلامي واعترض البعض علي زيدان نفسه، هو من جانبه لم يهتم بما ينشر، لعله اعتاد كلمات المدح وكلمات النقد - لكن الأمر تجاوز حدود النشر في الصحف، فقد قرأ ذات صباح خبراً بجريدة " المؤيد" وهي الجريدة اليومية الرصينة وذات المصداقية العالية في نشر الأخبار، أن مجلس ادارة الجامعة عقد اجتماعاً ليناقش " هل يجوز أن يتولى تدريس التاريخ الإسلامي أستاذ مسيحي..؟ وذكرت المؤيد أن الأكثرية في مجلس الجامعة قررت أنه لا يليق أن يتولى تدريس هذا العلم إلا أستاذ مسلم.

استعمل مجلس الجامعة تعبير اللياقة وليس مبدأ أن يجوز أو لا يجوز لأنه عندهم جائز والواضح أن الضغوط علي مجلس الجامعة كانت قوية وأن الحملة الصحفية التي تمت كانت من خلفها قوى

أخرى مهمة ومؤثرة.. وما نشر في المؤيد كان صحيحاً ولم ينفعل زيدان، هو تلقى دعوة واستجاب لها، الكرة في ملعب من وجه الدعوة.

وفي اليوم التالي لنشر خبر المؤيد، قام وفد من مجلس الجامعة بزيارة زيدان في مكتبه وشرحوا له الموقف كاملاً وهو أن الجامعة قامت بتعديل قرارها الأول، أي التراجع عن اختياره للتدريس "مراعاةً لعواطف الأمة"، لم تكن إدارة الجامعة تريد أن تقول بأنها أخطأت أو أنه لا يجوز لغير المسلم أن يقوم بتدريس التاريخ الإسلامي لكنها اختارت كلمات من نوع مراعاة العواطف والليباقة وهذا يعني أن هناك ضغوطاً قاسيةً وشديدةً مورست عليها من الاتجاهات المحافظة، كانت الجامعة بحاجة لدعم المجتمع ولم تكن قادرة علي مواجهة ضغوط، ونجحت الاتجاهات المحافظة ونجح المحتسبون الجدد في مسعاهم ولشعور الجامعة بالحرج فإنها لم تطالب زيدان برد المبلغ الذي تلقاه، رغم أنه عرض أن يقوم برده، وهو كذلك ترك لديهم المحاضرات ولم يحاول أن ينشرها طيلة حياته.

ويبدو أنه لم يكن لديه نسخة من هذه المحاضرات، لذا لم ينشرها أولاده من بعده، وظلت المخطوطة محفوظة لدى جامعة القاهرة حتى قام د. محمد حرب بإعدادها للنشر، وصدرت سنة ١٩٩٤ بعنوان "مصر العثمانية" ومن يقرأها يجد أنه أمام إنسان كتب عن

مصر في هذه المرحلة كما لم يكتب غيره وكان رائداً في دخول هذا الجانب من تاريخ مصر.

انتصر المحافظون والمحتسبون، وحرموا الجامعة وطلابها من زيدان، أما هو فلم يتوقف كثيراً أمام ما تعرض له وواصل طريقه وكتاباته، المفارقة تكمن في أن الجامعة استعانت بعدد من المستشرقين، كان بينهم المسيحي واليهودي للتدريس بالجامعة وفي تخصصات علمية ومعرفية متعلقة بالحضارة وبالفكر الإسلامي ولم يعترض أحد.

أثار قرار الجامعة الكثير من ردود الأفعال بين مدافع عن حقٍ زيدان في التدريس وبين رافض تماماً لأن يقوم هو تحديداً بتدريس التاريخ الإسلامي وكان أكثر المدافعين عن زيدان هم تلاميذ الأستاذ الإمام / محمد عبده ومؤيديه، كتب مصطفي لطفي المنفلوطي مدافعاً عنه يقول " كأنما لم يكفهم أن يروا بينهم مسيحياً متسامحاً حتى أرادوا منه أن يكون مسلماً متعصبا.." في الجانب الآخر تعرض زيدان لهجوم حاد، تعلق بأنه ليس أمينا في عرضه للتاريخ الإسلامي وأنه يدس السم في العسل والحق أن هؤلاء لم يستوعبوا أن يتعمق مسيحي عربى (شامي / مصري) في التاريخ الإسلامي واعتبروا أن المسيحي حين يفعل ذلك تحركه أغراضاً خبيثة، وأهداف تآمرية تجاه الإسلام والمسلمين، ومازال بيننا إلي اليوم من يردد هذه الأفكار ويتبناها تجاه جورجي زيدان وغيره من الذين يهتمون بالتاريخ وبالثقافة الإسلامية من غير المسلمين.

الفصل الخامس

من طه حسين إلى خلف الله

يبدو أن كلية الآداب كانت مسرحاً لصراع فكرى شديد بين القديم والجديد منذ بدايتها بل قبل البداية مع جورجى زيدان، بدأت الكلية العمل في العام الدراسي (١٩١٠/ ١٩١١)، وفي العام الدراسي (١٩١٣/١٩١٤) كانت كلية الآداب مع أزمة لا تبتعد كثيراً عن أزمة زيدان لكنها مختلفة في معظم تفاصيلها وهى أزمة د. منصور فهمى.

لم يكن هناك مأخذ حقيقي على جورجي زيدان سوى أنه غير مسلم لكن الرجل كان مشهوداً له باحترامٍ الإسلام ديناً وثقافةً ولم يجد أحد في كتاباته هجوماً ولا حتى انتقاداً للإسلام لذا قيل أنه يدس السم في العسل، وهذا يعنى أن هناك شك وريبة في نواياه لكن لا يوجد ما يؤكد تلك الشكوك، وهو في النهاية لم يكن أستاذاً ولا عاملاً بالجامعة لذا راح مجلسٍ إدارة الجامعة يعتذر له، أما منصور فهمي كان مسلماً جاء من ريف الدقهلية وهو مُعين بالجامعة ويقوم بالتدريس بها، كانت الجامعة أرسلته في سنة ١٩٠٩ إلى فرنسا ليدرس بالسوربون في بعثة تعليمية لنيل درجة الدكتوراه وكان موضوعها المرأة في الإسلام وكان المشرف عليه عالم الاجتماع الفرنسى

الشهير ليفي بريل ونال الدكتوراه بامتياز سنة ١٩١٣ وعاد ليقوم بالتدريس في كلية الآداب.

وما أن بدأ منصور فهمى التدريس حتى اهتزت الجامعة بسببه، فقد وردت رسالة إلى إدارة الجامعة بدون توقيع، يقول صاحب الرسالة أن الطالب منصور فهمى أعد رسالته وهى مليئة بالطعن على الإسلام ونبى الإسلام وأن الرسالة تستهدف هدم الإسلام، وكانت الرسالة التي وصلت الإدارة من أحد زملاء منصور في البعثة لم يشأ أن يذكر اسمه، ولا يعرفه أحد إلى اليوم، وصل الخبر إلى الصحف المصرية وخاصة جريدة المؤيد التي نشرت يوم ٣٠ يناير ١٩١٤ تساؤلاً واضحاً في مقال حمل عنوان: هل هذا صحيح؟ وذكرت الصحيفة الواقعة وطالبت علماء الأزهر أن يردوا على تيار الإلحاد الذي بدأ ينتشر، وبعدها راح محمد لطفي جمعة ينشر سلسلة مقالات في المؤيد، يفند فيها ما جاء في رسالة د/ منصور، كانت الرسالة بالفرنسية ولم يكن احد اطلع عليها غير عدد قليل وكان الواضح من مقالات محمد لطفي جمعة انه قرأ الرسالة جيدا.

الرسالة ترجمت إلى العربية قبل أكثر من عشر سنوات، ونشرتها دار الجمل في ألمانيا ولم تجد أي اهتمام حين ظهرت طبعتها العربية، الرسالة تركز على تعدد الزوجات في الإسلام، وهذا الموضوع قُتل بحثاً،

لكن منصور فهمى توقف في هذا الصدد عند حياة نبى الإسلام وزوجاته وهذا الجانب في حياة الرسول تناوله الباحثون والمفسرون وكُتاب السيرة بين العرب والمسلمين، وحاولوا أن يقدموا تفسيراً لاحتفاظ الرسول بأكثر من أربع زوجات، مثل لو طلقهن فإن أحداً بعده لن يتزوج بأي منهن، ومن ثم يكن قد تعرضن لظلم بيّن لكن كان هناك تفسير آخر لدى معظم المستشرقين وخصوم نبى الإسلام وهو أن النبى قدم للمسلمين تشريعاً واستثنى نفسه منه وقيل في ذلك كلام كثير مسئ إلى النبى، وقد اخذ منصور فهمى بهذه الأقوال والأفكار عن الرسول، وتبناها بالكامل بعبارات صريحة لا تحتمل أى تأويل أو لبس في الفهم.

ومن يقرأ الرسالة لا يجد فيها جهداً علمياً كبيراً ولا تميزاً في البحث والتفكير بل باحث شاب قليل الخبرة العلمية غير متعمق في الثقافة الإسلامية واستسهل فأخذ بما قاله بعض المستشرقين.

وكان أمام منصور فهمى أن ينقب جيداً في المصادر الإسلامية ويرصد تفسيرات المفسرين والفقهاء وكتاب السيرة النبوية لهذه الحالة، وفي المصادر والتاريخ الإسلامي حالة من الغنى والثراء الشديد في التعامل مع هذه القضية، حتى أن فقهاء المذهب الظاهرى أجاز بعضهم للمسلم أن يتزوج بتسع سيدات تشبها بالرسول

وهكذا ذهب فقهاء الشيعة... وكان أمامه أيضاً أن يستعرض حياة الرسل والأنبياء السابقين على نبى الإسلام خاصةً سليمان وداوود ودور المرأة في حياة كل منهما (١)، وكان يمكن أن يقارن آيات القرآن الكريم في هذا الصدد بالكتاب المقدس.. ثم بعد ذلك يذهب إلى التفسيرات المعاصرة سواء بين المستشرقين وفي الفكر الغربي أو لدى الفكر الإسلامي وكان رفاعة الطهطاوي قد تعرض لهذه القضية في كتاب نهاية الإيجاز في سيرة ساكن الحجاز وفي كتاب المرشد الأمين للبنات والبنين وكانت قضية التعدد شغلت الأستاذ الإمام محمد عبده وله فيها اجتهاد خاص وتجاهل منصور فهمي ذلك كله وكأن لم يقرأ شيئا بالمرة. الحق أن منصور فهمى لم يقم بجهد علمى أو بحثى لكن تبنى المفاهيم الغربية السائدة في عصره.

تعرضت الجامعة لهجوم عنيف في الصحف ومن كتاب المقالات ولم يجد منصور فهمى من يدافع عنه سوى عبده البرقوقى رئيس جمعية الطلبة المصريين في باريس وقد نشر مقالين في جريدة الجريدة التي كان يصدرها حزب الأمة وكان لطفي السيد رئيس تحريرها، ركز البرقوقى في المقالين على حرية الرأى والتفكير ولم يقترب مما قاله او جاء في رسالة منصور.

الغريب في هذا كله هو موقف د.منصور فهمى نفسه، فقد التزم الصمت التام ولم يدافع عن نفسه

ولم يحاول أن يشرح وجهة نظره، وأمام ضغوط الرأى العام اجتمع مجلس إدارة الجامعة وقرر فصل منصور فهمى، لم يكن هناك تحقيق ولا مجلس تأديب كما هو الحال في الجامعة الآن، وتقبل هو القرار وعاد إلى قريته يفلح الأرض.

وهناك شىء من الغموض في هذه الواقعة، الجامعة في معرض دفاعها أمام ما تعرضت له من هجوم، ذكرت أنها أُحيطت علماً بأمر هذه الرسالة، بينما كان الطالب يعدها وأنها طلبت منه أن تُعرض الرسالة على إدارة الجامعة قبل مناقشتها ولم يستجب، ثم طلبت منه أن يقوم بتعديلها فلم يوافق لكن لو صح ذلك كيف اعتمدت الجامعة درجة الدكتوراه وقامت بتعيينه بعد عودته؟

كان قرار الجامعة ليس فصل منصور فقط بل إلزام كل مبعوث في الخارج أن ينال موافقة رسمية من إدارة الجامعة على رسالته قبل أن يناقشها وهذا يعنى أن تُعرض الرسائل على إدارة الجامعة لتُراجع علمياً "أو لنقُل رقابياً" هنا. ومازال هذا القرار معمولاً به إلى اليوم.

تمكن منصور فهمى بعد ذلك أن يجد وظيفة أخرى سنة ١٩١٥، حيث التحق مدرساً بمدرسة المعلمين العليا وظل يعمل بها إلى أن نُقل مدرسا بكلية الآداب بجامعة فؤاد - القاهرة - سنة ١٩٢٨ وصار عميداً لكلية الآداب خلفاً لطه حسين سنة ١٩٣٢، الذي نقل من الجامعة في عهد

حكومة صدقي وعاش منصور فهمى حتى سنة ١٩٥٨ ومنحته الصحافة لقب الفيلسوف رغم أنه لم يقدم إنتاجاً فكرياً أو فلسفياً، ترك مجموعة مقالات جمعت في كتاب بعنوان "خطرات نفس" وطوال حياته لم يذكر واقعته مع الجامعة سنة ١٩١٤ ولا حاول ترجمة رسالته إلى العربية ولم يأتِ على ذكرها بالمرة.

كانت رسالة منصور فهمى سبباً في اهتمام عدد من الكتاب والباحثين بإصدار كتب ودراسات حول زوجات النبى (أمهات المؤمنين) وموقف الإسلام من المرأة وتعدد الزوجات وبات أى كاتب يكتب عن النبى لابد أن يتناول هذه الجزئية.

لم يخضع منصور لتحقيق علمى، ولا رد على منتقديه، ولكن الأمر المؤكد أن الحادث أثر عليه طيلة حياته ولم يدخل بعدها في أى معركة فكرية حتى حينما تعرض الشيخ على عبد الرازق لأزمة بسبب كتاب الإسلام وأصول الحكم كتب مدافعاً عن حرية الإنسان في التفكير والكتابة، لكن لم يدخل في صلب القضية.

اتُهِم منصور أثناء الأزمة بالإلحاد وظلت هذه التهمه تطارده، يذكر أحمد شفيق باشا في كتابه ما بعد المذكرات أن اللجنة التي تشكلت سنة ١٩٢٦ لدعم أن يكون الملك فؤاد خليفة المسلمين، كان منصور فهي بين أعضائها، ثم رُئى ان يكون اسمه خفياً، نظراً لسمعته بين الناس بالكفر والإلحاد، صحيح أنه كتب فيما بعد عدة

مقالات عن النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) في ذكرى الهجرة النبوية تمتلئ تقديراً و تعظيماً للنبى ولرسالة الإسلام واتجه إلي التصوف لكن ذلك لم يجعل الرأي العام ينسى له موقفه الأول وطوال حياته لا يبدو أنه وثق بالجمهور أو العوام لذا كان منحازاً إلي القصر الملكي دائماً وحكومات الأقليات.

لم يدافع هو عن نفسه ولا عن رسالته ولم يحتج علي ما تعرض له، تقبل ما حدث في صمت تام وكأنه قدر لا فرار منه لذا فإنها واحدة من المعارك المحسومة ـ مقدماً ـ لاستسلام الخصم منذ البداية وحتى النهاية.. لو أنه جادل ودخل في حوار أو مناظرة، ربما طور أفكاره و عدلها أو لعله شرح ما أراد أن يصل إليه من أفكار، هذا الموقف لم ينعكس عليه هو بل علي حالة البحث العلمي في الجامعة وفي المجتمع كله.

بعد موقعة منصور فهمي بأكثر من عقد سوف تواجه الجامعة أزمة أخرى هي أزمة كتاب د. طه حسين " في الشعر الجاهلي " الصادر سنة ١٩٢٦، كانت مصر انتقلت من حال إلي حال وكانت الجامعة كذلك انتقلت من كونها جامعة أهلية وصارت جامعة حكومية تخضع للحكومة المصرية.. وكان في مصر برلمان وأحزاب متعارضة ومتباينة.

كتاب طه حسين يقوم علي فرضية علمية مفادها أن حياة العرب قبل الأسلام يجب ان نلتمسها في القرآن

الكـريم ولـيس في الشـعر الجـاهلي وأن معظـم ذلـك الشعر منتحل، تم انتحاله بعد الإسلام لأسباب يعددها في كتابـه، ونجـد في الكتـاب عبـارات وكلمـات تكشـف عمق وصدق إيمانه بالله ولكن صدرت منه فقرة أثارت الـرأي العـام عليـه تقـول تلـك الفقـرة ".. للتـوراة أن تحـدثنا عـن إبـراهيم وإسماعيـل وللقـرآن أن يحـدثنا عنهمـا أيضـاً ولكـن ورود هـذين الاسمـين في التـوراه والقرآن لا يكفي لإثبات وجودهما التاريخي فضلاً عن إثبات هـذه القصة الـتي تحـدثنا بهجـرة إسماعيـل بـن إبراهيم إلي مكة ونشأة العرب المستعربة فيها. ثم يصل طه حسين إلى القول ".. ونحن مضطرون إلي أن نرى في هذه القصة نوعا من الحيلة في إثبات الصلة بين اليهود والعرب من جهة وبين الإسلام والتوراة من جهة أخرى وأقدم عصر يمكن أن تكون قد نشأت فيه هذه الفكرة إنما هو هذا العصر الذي أخذ اليهود يستوطنون فيه شمال البلاد العربية ويقيمون فيه المستعمرات".

كانت هذه الكلمات قاسية وصادمة للكثيرين، هي للوهلـة الأولى تعـني أن مـا جـاء في القـرآن الكـريم بخصـوص إبـراهيم أبـو الأنبيـاء وابنـه إسماعيـل لـيس تعـبيراً عـن حقيقـة تاريخيـة ولكنـه يعـبر عـن أسـطورة شائعة بين العرب، وهذا يعني أنه من الناحية الفعلية لا وجود تاريخي لإبراهيم أبو الأنبياء وابنه إسماعيل ومن ثم فإن ركن الحج في الإسلام، الذي يقوم علي وجود

إبراهيم وإسماعيل، يصبح طقساً أسطورياً وليس عبادة وركنا من أركان الدين، وهو في هذه الحالة طقس نتج عن ألاعيب سياسية وتجارية مارستها قريش.

بدأت الاحتجاجات في مجلس النواب وكانت الأغلبية البرلمانية للوفد وكان من حق البرلمان أن يناقش القضية لأن الجامعة صارت مؤسسة حكومية، أثار الشيخ مصطفي القاياتي القضية في المجلس بحدة وبانفعال قائلاً " ما كان المظنون أن يوجد بين المسلمين في مصر من يجرؤ علي الدين إلي هذا الحد الذي بلغه الشيخ طه حسين" وقال أيضاً " لقد بلغت الدرجة بالدكتور طه حسين أن يذكر في كتابه أن حادثة إبراهيم و إسماعيل التي نطق بها الكتاب العزيز حادثة لا يعول عليها التاريخ ولا يمكن التسليم بها وإنما هي حادثة روجها المسلمون بسبب مخصوص هو سبب سياسي أكثر منه ديني".

اشتعلت القضية في البرلمان واشتعلت أيضاً خارجه، خاصةً بين طلاب الأزهر فقد قاموا بمظاهرة ضخمة وذهبوا إلي زعيم الأمة سعد زغلول في بيته وقالوا له: نعلن إليك أننا كما اتخذك المصريون سلاحا يحاربون به المغتصبين فنتخذك سلاحا نحارب به الملحدين. ورد عليهم سعد زغلول قائلاً " إن مسألةً كهذه لا يمكن أن تؤثر في هذه الأمة المتمسكة بدينها، هَبوا أن رجلاً مجنوناً يهذى في الطريق، فهل يعتبر العقلاء شىء من

ذلك، إنِ هذا الدين متين، وليس الذي شك فيه زعيماً ولا إماماً حتى نخشى من شكه علي العامة فليشك ما شاء وماذا علينا إذا لم يفهم البقر! [(١)]

لقد توقف كثير من الليبراليين أمام عبارة سعد زغلول، خاصةً جملته الأخيرة وقالوا أنه لم يكن نصيراً لحرية الرأي وقيل أنه كان ينتقم من د.طه حسين الذي كتب عدة مقالات في السياسة الأسبوعية سنة ١٩٢٤ يحذر من طغيان زعامة سعد، وأن المصريين توقفوا عن التفكير لأن الزعيم يفكر لهم، ولا يتخذون القرارات الحاسمة في الشأن العام لأن الزعيم يقرر لهم... والحق أن سعد استطاع أن يحتوي الغاضبين والمتظاهرين بهذه الكلمات، غير أنه أكد علي معاني الحرية، فالدين قوي متين لن يؤثر فيه رأي يصدر عن كاتب ومفكر، وفضلاً عن ذلك فإن طه حسين ليس إماماً من أئمة الدين وهو كذلك ليس زعيماً سياسياً يعبر عن تيار بعينه أو فريق من المجتمع، هو في النهاية كاتب يقول رأيه، والحق أن سعد لم يكن يريد اتخاذ إجراء ضد طه حسين ولذا فإن مناقشات البرلمان انتهت إلي لا شيء، الذي حدث أن استدعى البرلمان وزير المعارف الذي أعلن أنه خاطب مدير الجامعة لطفي السيد في هذا الأمر وعرف منه أن الجامعة قامت بجمع نسخ الكتاب ووضعها في مخزن الجامعة، ومن ثم منعت توزيعه، أي من الناحية العملية صودر الكتاب، لكن هذا

الإجـراء لم يكـن كافيـاً للـبعض، ففـي ٣٠ مـايو ١٩٢٦ تقـدم الشـيخ خليـل حسـنين الطالـب بالقسـم العـالي بالأزهر ببلاغ إلي سيادة النائب العمومي ببلاغ ضد طه حسـين أنـه ألـف كتابـاً فيـه طعـن صـريح في القـرآن العظـيم، حيـث نسـب الخرافـة والكـذب لهـذا الكتـاب السـماوي الكـريم ، وبتـاريخ ٥ يونيـه مـن السـنة نفسـها دفـع فضيلة شيخ الجامع الأزهـر إلـي النائـب العمومى تقريـراً، تلقـاه مـن علمـاء الجـامع الأزهـر بخصـوص كتاب في الشعر الجاهلي وما ورد فيه، وفي ١٤ سبتمبر تقدم عضو مجلس النواب عبد الحميد البنان أفندي ببلاغ ثالـث حـول الكتـاب، وقـد تـأخر التحقيـق في هـذه البلاغات إلي حين عودة طه حسين من الخارج، وهكذا بـدأت التحقيقـات في ١٩ اكتـوبر سنة ١٩٢٦ وانتهـت في ٣٠ مـارس مـن العـام التـالى (سـنة ١٩٢٧) وانتهـى المحقـق محمـد نـور رئـيس نيابـة مصـر إلى حفـظ البلاغـات لأن "القصــد الجنــائى غــير متــوفر". والحــق أن نتيجــة التحقيق تستحق التوقف عندها " إن للمؤلف فضلاً لا يُنكَر في سلوكه طريقاً جديداً للبحث حذا فيه حذو العلمـاء مـن الأوروبـيين ولكنـه لشـدة تـاثير نفسـه ممـا أخـذ عـنهم تـورط في بحثـه حتـى تخيـل حقـاً مـا لـيس بحـق أو لا يـزال في حاجـة إلى إثبـات أنـه حـق، إنـه قـد سـلك طريقـاً مظلمـاً فكـان يجـب عليـه أن يسـير علـى مهل وأن يحتـاط في سيره حتى لا يضل ولكنه أقدم بغير

احتياط فكانت النتيجة غير محمودة. وقال رئيس النيابة أيضاً "إن غرض المؤلف لم يكن مجرد الطعن والتعدى على الدين بل أن العبارات التي أوردها في بعض المواضيع من كتابه إنما قد أوردها في سبيل البحث العلمى مع اعتقاده أن بحثه يقتضيها".

وانتهت أزمة كتاب "في الشعر الجاهلى" عند هذا الحد، وقام د.طه حسين بإعادة صياغة بعض فصول كتابه وأسماه "في الأدب الجاهلى".

لم تتوقف مثل هذه الأزمات في الجامعة، ففي سنة ١٩٢٩ حدثت أزمة أخرى حول تدريس رائعة جورج برنارد شو عن " جان دارك" بترجمة د. أحمد زكى و النص فيه عبارة اعتُبِرَت مسيئة في حق نبى الإسلام، ولكن الأزمة هنا لم تبلغ مدى أزمة سنة، ١٩٢٦ ولكن في سنة ١٩٤٧ تجددت الأزمة مع الشيخ أمين الخولى الذي كان يقوم بتدريس مادتى التعبير والبلاغة والتفسير بكلية الآداب، جامعة القاهرة، وكان تلميذه محمد خلف الله يعد رسالة دكتوراه بعنوان "الفن القصصي في القرآن الكريم، بقسم اللغة العربية، بالكلية ورُفضت الرسالة بعد أن انتهى منها الطالب داخل مجلس القسم بعد أن إنتها الطالب من إعدادها ومن ثم لم يكن ممكناً مناقشتها فشكا الطالب أمره إلى وزير المعارف العمومية، وهنا قرر الوزير أن يحسم الأمر فلم يلجأ إلى أي من أساتذة جامعة القاهرة أو جامعة

الإسكندرية ولا حتى إلى أحد من كلية دار العلوم وكان بها العديد من المتخصصين بل دفع بالرسالة إلى فضيلة الشيخٍ محمود شلتوت عضو هيئة كبار العلماء ليبدى رأياً فيها وقام الشيخ شلتوت بدراستها وإعداد تقرير عنها أرسله إلى الوزير في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٧.. جاء فيه " إن الأسس التي بنى عليها الكاتب بحثه أسس فاسدة." وقال أيضاً "إن القرآن إذا استقبلت دراسته على هذا النحو من الخلط والخبط، فقد اقتُحِمَت قدسيته وزالت عن النفوس روعة الحق فيه وزلزلت قضاياه في كل ما تناوله من عقائد وتشريع وأخبار.. وانفتح لكل إنسان أن يقول في كل هذا: ليس له مدلول ولا واقع يدل عليه ولكنه سيق لمجرد بعث الرغبة أو الرهبة أو العظمة أو تقويم النفوس وإصلاح المجتمعات (سبحانك هذا بهتان عظيم)"، ويقول الشيخ مخاطباً الوزير "نعيذكم بالله أن يترك هذا اللون من الدراسات التي رسخت بذوره في بعض كليات الجامعة و نفث سمومه في طبقات من أبنائها وخريجيها تضل به عقول الناشئة وتوقظ فتن نائمة وتكون به بلادنا العزيزة العريقة في الإسلام وكر الأفكار التي تؤدى إلى تقويض دعائم الإسلام وأنهى الشيخ تقريره بالقول "نعم إن للرأي حرية ولكن الحرية شيء و الفوضى شيء آخر".

وقام الباحث بإعادة صياغة رسالته وعدلها من ثم نوقشت

وصدرت في كتاب التاريخ طبع أكثر من مرة وثم تدريسه في جامعة بغداد بالعراق الشقيق، منتصف الستينات.

ومنذ تلك الأزمة توقفت الدراسات الإسلامية بقسم اللغة العربية في آداب القاهرة وحدثني د. شكرى عياد رحمه الله أنه وهو طالب بالدراسات العليا كان يدرس هذا التخصص ثم تحول عنه بعد أزمة د. خلف الله، خاصةً وأن الشيخ أمين الخولى أستاذه كان قد أُبعد عن تدريس مادة التفسير وسوف تظل هذه المادة ملغاة إلى أن يعود نصر حامد أبو زيد معٍ أستاذه د.عبد العزيز الأهوانى إلى هذا التخصص ثانية.

والواقع أن الجامعة بقيت إلى اليوم في علاقة تضاغط مع المجتمع، تضغط هي على المجتمع لتدفعه إلى الأمام والدخول به في العصر الحديث مثل الدفع بالمرأة إلى التعليم العالي خلسة في بداية الأمر، ومن ثم مجال العمل الرسمي والتنفيذي في المؤسسات والهيئات الحكومية لكن المجتمع كان يضغط على الجامعة في كثيرٍ من الأحوال والمواقف، خاصة في مجال الحريات تحديداً حرية التفكير والبحث العلمي، كان المجتمع يتدخل كثيرا لقمع الحريات بدعاوى وأساليب مختلفة ومن بينها قضايا الحسبة. وفي معظم حالات التدخل كانت الجامعة تخرج منهزمة.

ويكشف ذلك هشاشة الجامعة في المجتمع وضعف ثقافة الحرية والأكثر من ذلك وجود مؤسسات وأفراد

يدافعون عن عصر مضى بقيوده على البحث العلمي والفكري، فضلاً عن القبول بحق وحرية التفكير.

تركزت الأزمات في جامعة القاهرة، لكن سنوات الخمسينات تشهد أزمة أعنف، هذه المرة في جامعة الأزهر مع فضيلة الشيخ د.عبد الحميد بخيت الأستاذ بكلية أصول الدين.

وهذا هو موضوع الفصل القادم

الهوامش:

١. فعل ذلك بقتدار علمي باحث مسيحي مصري هو د.نظمي لوتا في كتابة عن نبي الأسلام.
٢. راجع في ذلك: محمد سيد كيلانى، فصول ممتعة، ص ٤٠.

الفصل السادس

معركة الشيخ عبد الحميد بخيت
أزهري أمام المحكمة

ربما لا يمر يوم دون أن يدلي أحد رجال الأزهر برأي في موضوع أو قضية من قضايا الدين بإحدى الصحف أو المجلات، قد يكون الرأي في شكل تصريح أو مقال مكتوب وينتهي الأمر عند هذا الحد.

لكن ما جرى في رمضان سنة ١٩٥٥ كان غير ذلك بالمرة.

جاء رمضان صيفاً (شهر مايو) ولم يكن في مصر سوى ثلاث صحف يومية هي الأهرام / والأخبار، والجمهورية، وكانت كل صحيفة تخصص عمودًا يوميًا بإحدى صفحاتها عن رمضان والصيام يكتبه أحد الشيوخ، وكان عدد هؤلاء الشيوخ محدودًا لذا كان معظمهم يكتبون أعمدة مختلفة للصحف الثلاث... وكانت غالبية تلك الأعمدة آراء تقليدية ومكررة حول مشروعية الصيام وحكمته ومفطرات الصوم ومبطلاته وغير ذلك، ولم يكن ذلك حال مقال الشيخ: عبد الحميد بخيت.. الأستاذ المساعد بكلية أصول الدين.. ففي يوم ١٦ رمضان ١٣٧٤ هـ الموافق ٩ مايو ١٩٥٥ كتب في صحيفة "الجمهورية" بالعمود اليومي، حديث رمضان، مقالاً بعنوان " إباحة الفطر في رمضان وشروطه "

خلص فيه إلى أن " شريعة الصوم لا تفرض إلا على الشغوفين به القادرين عليه، الذين يؤدونه دون ما برم أو ضجر، وأما الذين يطيقونه بمشقة وإرهاق قد يعوقهم عن أداء بعض ما يجب عليهم نحو أنفسهم أو عيالهم أو دولهم أو الإنسانية بوجه عام فإن لهم أن يفطروا جهارًا نهارًا، وعلى القادرين منهم أن يفتدوا فيتصدقوا كل يوم يفطرونه بإطعام مسكين أو قيمته، تلك شريعة الإسلام في رمضان، لا تثريب على مفطر بعذر ولا يعترض مفطر على صائم فالناس أدرى بأعذارهم وأحق بتقدير عوارضهم ومن حسن إيمان المرء تركه ما لا يعنيه.."

وقال أيضاً ".. لإخواننا المؤمنين الذين يشق عليهم الصوم أنهم لو وجدوا من شجاعة الإيمان وقدوة الدين ما يجعلهم يصرحون بحقيقة أنفسهم لاستطاعوا أن يسنوا سنة حسنة، فيكون لهم أجرها وأجر من عمل بها إلي يوم القيامة، على أن يقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ويقفوا عند حدود الله، إنهم إن فعلوا ذلك كان خيرا لهم وأشد تثبيتاً..

كانت هناك عدة دوافع جعلت الشيخ عبد الحميد بخيت يخلص إلى دعواه السابقة يمكن أن نستخلصها من مقاله على النحو التالي:

أولاً: لم يشرع الله سبحانه وتعالى صيام رمضان لتعذيب البشر، بل لتعويدهم الصبر على المكاره وقوة

الاحتمال (...) ومن هنا رخص الله في الإفطار لمن يؤذيهم الصوم ولو قليلاً من الأذى فمن يشق عليه الصوم أو يضايقه فان له أن يفطر ويطعم كل يوم مسكينا، فمن يجد فلا جناح عليه أن يفطر ولا يطعم "

ثانيا: يضيف الشيخ بخيت قائلا " شهدنا ونشهد كل يوم مئات الناس من المؤمنين يشق عليهم الصوم فيذهبون إلى الخلوات والأمكنة النائية فيأكلون ويشربون وذلك لئلا يراهم الجائعون المقلدون لآبائهم في الصوم من كثير من الصائمين "..

ثالثاً: ذهب الشيخ بخيت إلى القران الكريم يبحث في آياته عما يساند دعواه قائلا: يريد الله بالناس اليسر والبساطة والسهولة ولا يطلب إليهم شيئاً يضايقهم ويعقد الحياة لديهم " ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها " (لا يكلف الله نفساً إلا ما أتاها).

رابعًا: بعد القرآن الكريم يتجه الشيخ بخيت إلى السنة النبوية لتناصره قال " ها هي ذي سنة محمد ﷺ واله في صيام رمضان يهدر بها ذلك النفر الجاهل بالصوم، إلا أنه جوع وعطش وإرهاق كما كان يفعل أهل التوراة بعد موسى نبي الله، بقول جابر خرج رسول الله ﷺ وآله عام الفتح إلى مكة في رمضان حتى بلغ كراع القميم، وادٍ بين مكة والمدينة على ثمانية أميال منها ثم دعا بقدح من ماء فرفعه حتى نظر الناس ثم شرب فقيل بعد ذلك أن بعض الناس قد صام فقال

أولئك العصاة.. أولئك العصاة (أخرجه مسلم والترمذي من كتاب تيسير الوصول).

لم تكن واقعة الرسول في عام الفتح هي الواقعة الوحيدة التي استشهد بها الشيخ بخيت و لكن هناك واقعة أخري عن أنس كنا مع النبي (صلي الله عليه وسلم) في سفر فمنا الصائم ومنا المفطر فنزلنا منزلاً في يوم حار أكثرنا ظلاً صاحب الكساء. ومنا من يتقي الشمس بيده فسقط الصوام. وقام المفطرون فضربوا الأبنية وسقوا الركاب فقال (صلي الله عليه وسلم) ذهب المفطرون اليوم بالأجر (أخرجه الشيخان والنسائي).

و واقعة ثالثة يرويها أنس ايضاً: كنا مع النبي (صلي الله عليه وسلم) فمنا الصائم ومنا المفطر

فلا الصائم يعيب على المفطر ولا المفطر يعيب على الصائم.

و يتساءل الشيخ بخيت أخيراً "هل يدرك المسلمون والصائمون هذه التعاليم الإسلامية السمحة التي شرعت للناس لتضع عنهم إصرهم والأغلال التي كانت عليهم.

...انتهي رأي الشيخ بخيت.

...وما كاد المقال ينشر حتى فتحت أبواب جهنم على مصراعيها في وجهه.!

في اليوم التالي مباشرة شكل شيخ الأزهر – كان

يلقب وقتها الشيخ الأكبر – الشيخ عبد الرحمن تاج الدين لجنة تأديبية للتحقيق مع د. بخيت كانت اللجنة ممثلة للمذاهب الفقهية الأربعة ويترأسها الشيخ صالح موسي شرف. قبل وقتها أن شيخ الأزهر شكل اللجنة بالتليفون... وبالفعل عقدت اللجنة جلسة أولى، يوم ١١مايو، وسئل الشيخ بخيت – المتهم – أولاً عما إذا كان له اعتراض علي تشكيل اللجنة.. فأجاب قائلاً:"إنه يعترض علي تأليف لجنة كهذه لا يعرف في قوانين الأزهر و لا في قوانين الدولة ما يسمح لرأي طبقة من الطبقات أن تكون لها سلطة كهنوتية كهذه اللجنة علي الناس في عقائدهم وآرائهم.." وأضاف قائلاً "إنه يري عرض الأمر علي قسم الرأي بمجلس الدولة ليبدي رأياً قاطعاً.."

فرد عليه رئيس اللجنة وفقا لرواية الرئيس.." اللجنة علمية، نود الوقوف علي الأدلة الشرعية التي استند إليها فيما ذكره من أحكام.." ولكن الشيخ بخيت عاد ليؤكد ".. حينما تشكل اللجنة علي وجه قانوني أكون مستعدا للإجابة.." ورفعت الجلسة عند هذا الحد. دعت اللجنة الشيخ بخيت للمثول أمامها مرة ثانية يوم ١٧ مايو. وعقدت الجلسة بنفس تشكيلها.. وكانت اعتراضات الشيخ بخيت مختلفة هذه المرة.

قال أنه معترض علي رئيس اللجنة لخصومة بينهما. وأن هناك خصومة بينه والشيخ الأكبر نفسه، لذا، فإنه

لا يشعر باطمئنان تجاه هذه اللجنة خاصة وأن خصومته قائمة مع أعضائها أيضاً.. ولا يصح أن يكون الخصم حكماً.. وكان الشيخ بخيت قد طلب تنحية رئيس اللجنة فأجيب في الجلسة بأن شيخ الأزهر أكد أن اللجنة علمية ولا يجوز لرئيسها ولا أي عضو فيها التنحي وقال أعضاء اللجنة للشيخ بخيت أنهم لا يحسون بخصومة بينهم وبينه ولا يذكرون سببا لهذه الخصومة. ولم يكن ذلك أخطر ما قيل بل قالوا له "إن الخصومة التي يفرضها في نفسه لا تمنع مطلقاً من التحدث في أمور علمية يراد التثبت من صحتها.."

وانتهت الجلسة عند هذا الحد وانتهت معها اللجنة، لكن القصة لم تنته وأصر شيخ الأزهر علي المحاكمة.

كان تحرك شيخ الأزهر مؤشرا للآخرين من الرسميين في المؤسسة الدينية بان يتحركوا هم أيضاً، ففي نفس اليوم الذي شكل فيه شيخ الأزهر لجنته التأديبية. أصدرت دار الإفتاء المصرية بياناً يحمل توقيع مفتي الديار فضيلة الشيخ حسن مأمون [1] ونشر البيان في كل الصحف المصرية وجري التنويه عنه في الصفحات الأولي منها، كان البيان تفنيداً لكل ما جاء في مقال الشيخ بخيت رغم أن البيان تجنب ذكر اسم الشيخ صراحة.. جاء في البيان، لا حظنا أن بعض ما جاء بهذا الحديث مخالف مخالفة صحيحة لأحكام الصوم. وانتقل البيان إلي التفصيل وأشار إلي مقولة

بخيت "إن الله يريد بالناس اليسر و البساطة الخ" وقال البيان "كل ما تقدم لا يستند إلي دليل وهو مخالف مخالفة صريحة لقوله تعالي "فمن شهد منكم الشهر فليصمه" فالصحيح القيم يعرض عليه صوم رمضان قولاً واحداً ولو ضايقه الصوم أو شق عليه. فلم تشرع التكاليف أياً كانت من غير أن تصحبها مشقة أو كلفة و استطرد بيان فضيلة المفتي قائلا: غير صحيح أن الله رخص في الإفطار لمن يؤذيهم الصوم ولو قليلا من الأذى ولا أنه أباح الإفطار لمن يشق عليه الصوم أو يضايقه فان هذا المعنى أن صح اقتضى إلغاء شريعة الصوم فالصوم من شأنه أن يضايق الصائم أو يشق عليه ولن تجد صائماً لا يضايقه الصوم".

جاء رد فضيلة المفتى نموذجا للرد على رأى برأى والمقال بمقال وكان يمكن للقضية ان تتوقف عند هذا الحد، خاصة وأن رأي المفتي في النهاية ❖❖ رأي بخيت وهذا ما حدث بالنسبة لفضيلة المفتى،فكم يعد إلى تناول القضية ثانية ولكن بعد يومين نشر مدير مكتب وزير الأوقاف الشيخ عبد الكريم الخطيب مقالا بالأهرام. كان الوزير وقتها هو الشيخ احمد حسن الباقورى، بعنوان "بين الجمود والجحود، حمل ما يكاد يكون سبا للشيخ بخيت وتحريضاً سافراً لشيخ الأزهر عليه."رجال الدين اذ يدخلون اليوم حركه الإصلاح والتجديد إنما يدخلونها وفي أنفسهم دوافع كثيرة

متعـددة الألـوان مختلفـة الصـور، وكـثير مـنهم إنمـا يـدخل هـذه الحركـة لا عـن طبيعـة مواتيـة ولا عـن رأى دافع وإنما يحمله على ذلك مركب النقص، فلا يقف عند حد بل يندفع في تهور وحمق الى أبعد غاية ".. ثم عـرج علـى قضـيه الشـيخ بخيـت وشـيخ الأزهـر قـائلاً " كثـرت في هـذه الأيـام الشـطحات التحليليـة تهـب مـن تلقاء بعض العلمـاء وتطلـع علـى النـاس في آراء جديـدة لا سـند لهـا مـن عقـل أو ديـن. وإنمـا سـندها الشـهوة إلى الظهــور في ميــدان المجــددين (..) لا أريــد أن أعــرض للأشخاص ولا للمزالق التي انحدروا إليها فإن لفضيلة الأسـتاذ الأكـبر شـيخ الأزهـر عينـاً لا تنـام عـن أمثـال هؤلاء المتهوسين ".

كان مدير مكتب الوزير يمارس تحريضاً سافراً للشيخ الأكبر الذي لم يكن ينقصه أى تحريض أو استفزاز.

ثم أعقب الأهرام هـذه المقالـة بمقالـة أخـرى لعضـو جماعـة كبـار العلمـاء الشـيخ عبـد اللطيـف السـبكى تحـدث فيهـا عـن فتنـه يتعـرض لهـا الإسـلام وقـال "إن أفراداً من أبناء الأزهـر يطـاوعون هـذه الفتنـة ويتقربـون إلى دعـاة التجديـد وأنصـار التحلـل ليقـال عنهم سـبقوا غيرهـم ".. وتوالـت المقـالات في "الأهـرام " تنـدد بالشـيخ عبد الحميد بخيت وتدعو إلى محاكمته.

انتهى شهر رمضان وجاء العيـد، ولم تنتـه معركـة الشيخ بخيت، الشيخ الأكبر صمم على أن يسير إلى

النهايـة ونشـر " الأهـرام " يـوم ٣١ مـايو خـبراً يقـول " تألفـت هيئـة تأديبيـة خاصـة لمحاكمـة أعضـاء هيئـات التـدريس في كليـات الأزهـر.بعـدما رفـع إلى فضـيله الشيخ الأكبر عن الشيخ بخيت وتقرر أن يـرأس الشـيخ الأكـبر بنفسـه الهيئـة التأديبيـة وأن يحـاكم الشـيخ بخيت بعدة تهم أهمهما:-

أولاً: دعوة المفطرين لعذر إلى المجاهرة بالإفطار.

ثانياً: تضليل عامـة النـاس بـذكر أحاديـث واردة في السفر والجهاد في سبل الله للتـدليل علـى إباحـة الفطـر لأدنى ألمٍ.

ثالثـاً: الإمعـان في التضـليل باسـتخدام آيـة في غـير موضـعها واسـتنتجت الهيئـة مـن هـذه الاتهامـات تهمـة التحلـل مـن الإسـلام والارتـداد وتتكـون الهيئـة مـن الـرئيس (شـيخ الأزهـر أو وكيـل الأزهـر) وممثـل لـوزارة العمل. وكيل وزارة. وآخر لوزارة الأوقاف ومدير الوعظ والإرشـاد بـالأزهر ومنـدوب مـن كـل كليـة مـن كليـات الأزهر الثلاث (اللغـة العربيـة ـ أصـول الـدين ـ الـدعوة) وتشكلت الهيئة طبقا للائحة الأزهر التي كانت تعطـى شيخه الحق في تشكليها والعقوبـات الـتي تملكهـا الهيئـة خمـس هـي بـالترتيـب التـوبيخ أو الإنـذار أوٍ الإنـزال مـن الدرجـة أو الإنـزال مـن الوظيفـة و أخـيراً الفصـل مـن الخدمة بالأزهر.

في نفـس اليـوم الـذي نشـر فيـه تشـكيل الهيئـة

التأديبية حدث ما يشبه الانقلاب والتمرد في الأزهر فقد نشرت الجمهورية يوم ١ يونيه أن عدداً كبيراً من العلماء من كل كليات الأزهر اجتمعوا في السابعه مساء من يوم الإعلان عن المحاكمة التأديبية وأصدروا بياناً قوياً منددين بشيخ الأزهر جاء فيه خمس نقاط أساسية هى:

أولاً: أن مقال الشيخ بخيت موضع المحاكمة لا يعنى ركناً من أركان الإسلام من قريب أو بعيد وأن أرباب وجهات النظر المخالفة ينبغى أن يناقشوه في حدود آداب البحث والمناظرة من غير إقراع أو كهانة أو تهديد.

ثانياً: ليس من مصلحة العلم والدين أن تصادر الحريات والآراء وأن يهدد الباحثون والكاتبون بالمحاكمات خصوصاً في عهد الثورة المباركة، المقصود ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢.

ثالثاً: يطلب المؤتمرون إلى المشيخة الكف عن هذا الأسلوب " ادع إلى سبيل ربك بالحكمة وبالموعظة الحسنة ".

رابعاً: المجتمعون بالكليات الثلاث يتجهون إلى الرئيس – رئيس الجمهورية وهو يومها الرئيس جمال عبد الناصر – وضع حد لهذه المهاترات وأن يتدارك الأزهر وعلماؤه قبل أن يأتى عليه الفساد المستشرى في إدارته وأروقته.

خامساً: يرجو المؤتمرون من علماء الأزهر وطلابه أن يلزموا الهدوء والسكينة، حتى تستطيع حكومة الثورة وضع الأمور في نصابها في هدوء وسلام.

يحمل البيان توقيع عدد من الشيوخ وهم عبد الله المشد، إبراهيم أبو الخشب، د. محمد عبد المنعم خفاجى، عبدالحميد المسلوب، كامل الفقى، على حمودة، حسن وهدان، محمود فياض.

أوجع ذلك البيان شيخ الأزهر، لذا فقد أرسل فضيلته بياناً نشر في اليوم التالى مباشرةً وبنفس الصحيفة، الجمهورية، بعنوان " أساتذة الأزهر لا يعارضون المشيخة "، وقال مكتب شيخ الأزهر أنه تلقى برقيات من أساتذة تكذب بيان الأمس بصدد معارضتهم للمحاكم التأديبية في مسائل العلم والدين وقال البيان، نرجو وضعاً للأمور في نصابها نشر هذا تكذيبا لهذا البيان المختلق عن هذا المؤتمر الذي لا أصل له والذي قصد به واضعه الإساءة إلى سمعه الأزهر وعلمائه. وقد اتخذ من نسب إليهم التوقيع الإجراءات القانونية لحفظ سمعتهم الدينية ومركزهم العلمى. ".

حققت الجمهورية لشيخ الأزهر رغبته ونشرت البيان وأكدت أن بيان الاستنكار وصلها مُوقَّعاً بخطوط العلماء. لكن ما لم تذكره " الجمهورية " هو أن مكتب شيخ الأزهر لم يظهر ما يثبت صحة ما ادعاه بيانه، فلم ينشر البرقيات التي زعم أنها وصلته ولا

أسمــاء أصــحابها ولم يحــدد مــاهى الإجــراءات الــتي اتخــذها هــؤلاء العلمــاء لمــا سمــاه حفــظ سمعــتهم الدينيــة. ولم يحــدث أن اتخــذ أى مــن المــوقعين علــى البيــان أى إجــراء كمــا ادعــى بيــان الشــيخ الأكــبر، والواضــح مــن سير الأمــور أن مكتــب شيخ الأزهــر كــان يمــارس ضغوطاً علــى مــن وقعــوا علــى البيــان للتراجــع ولذا فقد خرج الأهرام يوم ٥ يونيه.. بخبر أن كلاً من الشيخ محمد عبد المنعم خفاجى المدرس بكلية اللغة العربيــة والشــيخ علــى حمــودة المــدرس بأصــول الــدين والشــيخ حســن وهــدان المــدرس بالشــريعة يتــبرؤون مــن بيان أول يونيه. من جانبى سألت د. محمد عبد المنعم خفاجى ـ قبل وفاته ـ عن هذه الواقعة قال أنه وزملاءه ســاندوا الشــيخ بخيــت وظلــوا يســاندونه طــوال هــذه القضية ولم يتراجعوا أو يغيروا موقفهم تجاهه.

وفى نفس اليوم نشر الأهرام بياناً من علماء معهد المنيا تضمن البيان استنكار آراء الشيخ بخيت ومناشدة الــرأى العــام ألا يعبــأ بهــذه الآراء "الضــالة " ومطالبــة مشيخة الأزهر بالمسارعة إلى تأديب الشيخ بخيت.

كمــا أصــدرت جبهــة علمــاء الأزهــر برئاســة الشــيخ محمــد الشــربينى بيانــاً جــاء فيــه " نطلــب مــن فضــيلة الأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر أن يعجل بتأديبه وتعتــبر كــل مناصــرة لمثــل هــذا الأســتاذ فى رأيــه وكــل دفاع عنه كيداً للإسلام.

كان " الأهرام " هو صوت الهجوم على الشيخ بخيت وصبيحة يوم المحاكمة التأديبية ـ الأحد ١٩ يونيه ـ نشر أحمد الصاوى محمد رئيس تحرير " الأهرام " رسالة وصلته من الشيخ بخيت جاء فيها " ارتقبت طويلا موقفكم الحاسم في معركة الحق والحرية، لقد كنت أتوقع أن أعذار الصيام تزول بانتهاء رمضان. ولكن شاء الله لى أن أُحاكم على رأى اجتهدت لخير المسلمين في إبدائه لتبيان سماحة الإسلام وعدالة الإيمان ".

رد الصاوى في بابه " ما قل ودل " قائلاً.. في اعتقادى أن دخول القلم في هذه المسائل الفقهية أشبه بوضع اليد في عش دبابير أو زنابير فلست من علماء الكلام أو الفقهاء الأعلام ".. واستطرد الصاوى معلقاً على المحاكمة قائلاً، إنى واثق كل الثقة من أن حكمها سيكون معنوياً لا مادياً أى لا يضار به الأستاذ الشيخ عبد الحميد بخيت في رزقه ورزق أهله وأولاده، فهذا حق له غير منازع وإلا جعلنا منه شهيداً لا تلبث الأجيال القادمة أن تحج إلى ضريحه كما لو كان من " القديسين ".

كانت القضية عند أحمد الصاوى محمد، محصورة في التخصص فقط وليست مسألة حق التفكير وحرية التعبير وكان كل ما يقلقه إلا يصبح بخيت شهيداً وبطلاً باختصار يُحاكَم ويعاقب دون بطولة ودون اقتراب من راتبه..!!

لم تكن المحاكمة التأديبية هى كل ما ينتظر الشيخ بخيت بل كان هناك ما هو أكثر إزعاجاً له، حيث نشر الأهرام " ٣ يونيه " أن هناك دعوى قضائية رفعها كل من صاحب الفضيلة الشيخ أحمد محمد شاكر عضو المحكمة العليا الشرعية سابقاً وأحد مفتشي الوعظ وحضرة صاحب الفضيلة الشيخ محمد مبارك يطلبان فيها معاقبته بنصٍ الفقرة ٢ من المادة ١٧٤ عقوبات وأنه قد أصاب كلاً منهما وخز لشعوره ومساس خطير بأقدس عواطفه والمدعيان يطلبان إلى وزير العدل في رسالة موجهة بضرورة اتخاذ اللازم لسماع أقوالهما في دعوى ترفع لدى المحكمة الشرعية بطريقة الحسبة وموضوعها طلبٍ التفريق بين الشيخ بخيت وزوجته باعتباره مرتداً وقد بنى المدعيان ارتدادِ الشيخ بخيت على الآتى:

نشر مقالاً خلع على نفسه الصفة العلمية ـ أستاذ دكتور ـ ليلقى في روع القارئ أن المقال صادر من عالم بأصول الدين (لم يكن د. بخيت حصل بعد على الأستاذية ولكنه كان حاصلا على الدكتوراه وترقى إلى درجة أستاذ مساعد، ومن وجهة نظر المدعين أن الدكتوراه لا تكفي لاعتبار حاملها عالماً.

- عمد إلى هدم ركن أساسي من أركان الدين.
- تأييد الدعوة الخبيثة.. حرف الكلم عن موضعه وحشا مقاله بأدلة لا تتصل بدعواه في قليل ولا

كثير وإنما هى واردة في السفرٍ والغزو.

- الدعوة إلى الإفطار جهاراً نهاراً، فينهار ركن من أركان الإسلام.

سوء النية والترصد، هو ظاهر من أنه درس علوم الدين وتخرج في الأزهر ولا يستطيع أحد أن يدعى جاداً بأنه كتب عن جهل، لاحظ أن السبب الأول كان ينفي عن د. بخيت صفة العلم بأصول الدين لأنه لم ينل الأستاذية، وكان المحامى عن المدعين الأستاذ الدكتور مصطفي الحفناوى صاحب الدراسة القانونية المهمة عن تاريخ شركة قناه السويس قبل تأميمها. في ذلك الوقت سنة ١٩٥٥ لم يكن مقبولاً أن يرفع أحد دعوى تفريق بين زوجين، كما حدث مع د. نصر حامد أبو زيد سنه ١٩٩٣ ولكن كان على من يريد أن يرفع دعوى تفريقٍ بنظام الحسبة أن يطلبٍ الإذن من وزير العدل مباشرة وهذا النظام كان معمولاً به في مصر منذ سنه ١٩١٨، وبعد دعوى التفريق الشهيرة التي رفعت ضد أحد شيوخ دمنهور " الشيخ محمد أبو زيد"، بسبب رفضه لنبوة آدم ".

عند هذا الحد شعر شيخ الأزهر أن الأمور تسير في المسار الذي أراده لذا قرر أن ينزل هو إلى الميدان بشخصه وبشكل سافر، حيث أدلى بحديث إلى " الأهرام " ١٢ يونيه قال فيه: الأزهر الذي يقابل أكثر المخالفات الدينية من غير العلماء بالتصحيح العلمى حيناَ والمناقشة آخراً. لا

يسعه أن يسكت على مثل هذه المخالفة إذا ما صدرت عن رجاله، ثم وصف الشيخ الأكبر هؤلاء الرجال بأنهم أولئك الذين يقحمون أنفسهم في الدين، وهم ليسوا من رجاله أو هم ليسوا ممن تعمقوا في خصائصه وفهم أسراره أو أنهم يبتغون أغراضاً أخرى من وراء هذه العملية للمجتمع، حسب هؤلاء ما أصابوا على حساب الدين أو غيره من شهرة وأعلن شيخ الأزهر أن قرار الاتهام من وضع لجنه المذاهب الأربعة التي مثل أمامها الشيخ بخيت في بداية الأزمة.

وسأله محرر " الأهرام " عن إمكانية تجريد الشيخ بخيت من مؤهله العلمي، وهو ما حدث من قبل مع الشيخ على عبد الرازق فأجاب الشيخ الأكبر، التجريد من المؤهل العلمي تختص به هيئه أخرى، وطبيعي أن النظر في هذا ليس محله الآن وإنما محله يكون بعد وقوع الجزاء التأديبي وما يقرره في التهم من الناحية الأدبية وفي ضوء ما يسفر عن القرار يمكن التصرف فيما يكون. إذن كان الشيخ الأكبر يود أن يكرر تجربة الشيخ على عبد الرازق ولكنه أراد أن يصل إلى ذلك بالتدريج من التأديب أولاً ثم سحب الدرجة العلمية..

واختتم شيخ الأزهر حواره بهذا التهديد "لن تقف مشيخة الأزهر ساكتة أو متفرجة على ما يصدر من بعض العلماء والمدرسين والأساتذة ممن ينحصرون في تيار المغامرين الغارمين.

ونشـرت مجلـه " الجيـل "، كانـت تصـدرها مؤسسـه " أخبار اليوم "، خبراً بأن شيخ الأزهر طلب إلى أساتذة الأزهـر الـذين لـديهم أفكـارا او آراءً خاصـة في القضـايا الدينيـة أن يناقشوه فيها ولا ينشروها على الناس في الصحف.. "

ونشـرت مجلـة " روز اليوسـف " أن شـيخ الأزهـر لم ينتـدب د. بخيـت للمشـاركة في امتحانـات أخـر العـام الـتي كانـت تجـرى في ذلـك الوقـت.. منعـاً لـه مـن الاتصال بالطلاب.

...لم يصـمت الشـيخ بخيـت أمـام حـديث الشـيخ الأكـبر بـل اسـتفاد بـه، إذ رفـع دعـوى قضـائية متهمـا الشيخ الاكبر بسبه وقذفه، ثم اختصمه بشكل مباشـر وطلب تنحيه عن رئاسة لجنه التأديب لأنه خصم.

كـان تحويـل الشيخ بخيـت إلى محـاكمـة تأديبيـة وطلـب رفـع دعـوى تفريـق ضـده عنصـر اسـتفزاز لعـدد كبير من الكتاب والصحفيين في كل الصحف تقريبـا عـدا " الأهـرام " فقـد نشـر د. سـعيد النجـار – المـدرس بكليـه الحقـوق انئـذ – مقـالاً بالأخبـار ٥ يونيـه – جـاء فيـه ".. إن محنـة الشيخ بخيـت هـى محنـة الفكر الحر، إننـى أؤكـد لـه عطـف كـل البـاحثين عـن الحقيقـة وعـددهم غـير قليـل.. " وناشـد د. النجـار المسئولين في الأزهـر " أن يتريثوا قبل تقرير هذه السابقة الخطيرة. فليست مجالس التأديب لمحاكمة الأساتذة بسبب ما يعتقدون مـن آراء. ويسخر د. النجار من موقف الأزهـر

متسـاً ئلاً " أيـن كـان زئـير الأسـود عنـدما زعمـت السلطات أن الملك السابق – الملك فاروق – له صله بالدوحـة النبويـة.. وأيـن كانـت دعـاوى التفريـق بـين الـزوجين عنـدما دسـت الأسلحة الفاسـدة علـى جنـود الإسـلام، وشـتان بـين هـذه الآثـام وبـين مقـال، خفيـف، يسـير، يحـاول أحـد عبـاد الله فيـه مخلصـاً أن يلـتمس تفسير الأحكام ".

وقد رد، في نفس الجريدة على د. النجار، الشيخ عبد المنعم النمر، المدرس بالأزهر، ثم وزير الأوقاف فيما بعد على عهد الرئيس السادات قائلاً "إنها محنة الدين لا محنـة الـرأى.. إنهـا محنـة الـدين مـن هـؤلاء الـذين يريـدون الشـهرة الفارغـة. عـن طريـق الخـبط والخلـط فيه دون حجة أو سند".

وأعلن الشاعر كامل الشناوى في "يوميات الأخبار" ٧ يونيـه.. إنـى أخالفـه الـرأى ولكنـى أحـس عطفـاً عليـه لأنه صاحب رأى، مهما يكن هذا الرأى تافهاً أو خطيرا فـلا ينبغـى أن نفنـده إلا بالحجـة والبرهـان ولـيس بالمحاكمة وعقد مجلس التأديب.

وكتب فكرى أباظة في افتتاحية "المصور" قائلاً:

علماؤنـا الإعـلام، ولهـم منـا كـل إجـلال واحـترام، يحرمون علينا أن نخوض في الأبحاث الدينيـة. والشرعية ويفرضـون لهـم وعلينـا الاحتكـار، ومـن أبـدى رأيـاً مخالفـاً لآرائهم فهو كافر.. وهو ملحد.. وهو زنديق وهو قبل هذا

كلـه. لا يجـوز لـه أن يبحـث وأن يـتكلم وأن يكتـب وأن يقول.. واختـتم افتتاحيـة بهذه الصرخة في وجه علماء الأزهر ".. اسمحوا لنا أن نجتهد.

وكتب الشاعر صالح جودت في نفس المجلة قائلاً "..
إننا نضن بالأزهر، أن يغلق باب الاجتهاد في الدين، ونعصم شيوخه الأجلاء من أن تضيق صدورهم بالفكرة حتى الفكرة الشاردة وأن يصل هذا الضيق إلى حد التأديب وإشهار سلاح الحرمان والسماح لنفر من المتزمتين بأن يطلب إلى القضاء التفرقة بين الرجل وأهل بيته..

ونشر د. حسين مؤنسٍ بالمصور أيضاً مقالاً حول الثائرين على الأزهر مؤكداً أن أبناء الأزهر الذين يثورون عليه إنما يفعلون ذلك حباً له، وفي " روز اليوسف " كتب د. إبراهيم عبده مستعرضاً تعنت علماء الدين مع المفكرين والمجددين في العالم الإسلامي إلى أن قال " حذارِ أيها الناس أن يخالف الأحرار قبة الأزهر، فإن ذلك يفقدنا الثقة في جميع القباب..".

يلفت النظر أن كلاً من العقاد والدكتور هيكل وسلامة موسى كانوا يكتبون في أخبار اليوم و الأخبار، آنئذ، ولم يتطرق منهم أحد إلى قضية د. بخيتٍ ويمكن أن نلتمس العذر لسلامة موسى فلم يكن مسلماً وكان دخوله في المعركة سيجر عليه الكثير من الاستنكار. وكذلك د.هيكل فقد كان من رجال ما سمى بالعهد البائد ولعله أراد أن يمشى جنب الحيط ولكن لا نجد

للعقاد أى عذر أو مبرر للصمت، خاصةً، أن للحرية أهمية خاصة لديه، هل أثر الصمت يأساً من الطرفين؟

أقوى دفاع جاء من الدكتور طه حسين حيث كتب بعنوان " حق الخطأ " مقالين في جريدة الجمهورية قال عميد الأدب العربي – ٦ يونيه – هذا الأستاذ الذي قال في صوم رمضان بما لا يرضاه الشيوخ، بين إثنين إما أن يكون قد قال الحق فليس عليه سبيل، وإما أن يكون قد أخطأ وحاد عن القصد فليس لأحد عليه سبيل أيضاً، إلا أن يرد عليه خطأه ويبين له وجه الصواب وينصح الناس بألا يتبعوه فأما ما فوق ذلك فلا ينبغي لأحد أن يطمع، فيه ذلك أن الله لم يعصم الناس من الخطأ ولم ياخذهم به حين يتورطون فيه وإنما قال في كتابه العزيز "…. وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم وكان الله غفوراً رحيماً…" والله وحده هو الذي يعلم ما تتعمده القلوب.

ثم ينطلق الأستاذ العميد بعد ذلك قائلاً: من حق الإنسان أن يخطئ وويل لأمة يعاقب الناس فيها علي الخطأ، تلك أمة لا تعرف الحرية ولا تقدرها ولا تقيم أمرها علي القصد والاعتدال، وإنما تقيمه علي الفتنة والغرور، وأي فتنة اشد من معاقبة الناس علي أنهم رأوا رأياً لا يعجب الرؤساء وأي غرور أعظم من ادعاء الوصول إلي أسرار الضمائر ودخائل القلوب.

واتجـه العميـد إلـي شـيخ الأزهـر قـائلاً: مـا أجـدر الأستاذ الأكبر أن يعدل عن هذه القضية التي لا خير فيها للأزهر ولا لمصر ولا للإسلام وأن يدعو إليه هذا الأستاذ فيعظه وينصح له ويرفق به ويدعوه للتثبت والاحتياط قبل أن ينشر علي الناس آراءه في أمور الدين..."، والتقطت الجمهورية هذا الخيط وذهبت إلي شيخ الأزهر لنستطلع رأيه فيما اقترحه د. طه حسين لكن " الشيخ الأكبر" قال بأنه لا يرد علي طه حسين وأي أزهري لا يرد علي طه حسين ويبدو أن ذلك كان إشارة أو توجيه من الشيخ الأكبر. حيث انطلق عدد من رجال الأزهر يهاجمون طه حسين.

وسافر العميد إلى باريس ومن هناك أرسل مقالة ثانية بنفس العنوان "حق الخطأ".. كانت أشد قوةً وأكثر سخونةً من سابقتها قال فيها عن الشيخ بخيت: لست أقول أنه أحسن فيما صنع ولكننى أقول أنه لم يتعمد خروجاً من الدين ولا مخالفة عن أمر الله ولا انحرافاً عن نصوص القرآن وما صح من الحديث فأقصى وأقسى ما يمكن أن يقال في شأنه أنه اجتهد فأخطأ.. وليس على من اجتهد حرج في أن يخطئ وما أكثر المجتهدين الذين أخطأوا فلم يقضِ عليهم أحد بالكفر ولم يتهموا بالخروج من الدين ولم يحاول أحد أن يحاكمهم أو يعاقبهم أو يطلب أن يفرق بينهم وبين أزواجهم، وصف د.طه حسين تقديم المجتهد

إلى القضاء بأنه "..اعتداء على حق المسلم في أن يجتهد في رأيه وينصح لله والناس ما استطاع إليه سبيلا.." ثم انتقل إلى الهجوم المباشر على رجال الأزهر وخاصة شيخهم الأكبر والذين وصفوا رأى بخيت بأنه ليس اجتهاداً قائلاً: ذلك الأستاذ قد ظفر بتلك الإجازة - الدكتوراه - كما ظفر بها حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر وزملاؤه من أعضاء هيئه كبار العلماء وزملاؤهم من علماء الأزهر الشريف.. ثم يسخر من علماء الأزهر الذين يتخوفون من الاجتهاد قائلاً: إذا كان شيوخنا الأجلاء يأبون على أنفسهم الاجتهاد ويكتفون بتقليد واحد من الأئمة الأربعة خوفاً من الزلل وإشفاقاً من الخطأ و إيثاراً للعافية فذلك حقهم ولكنه لا يبيح لهم أن يأخذوا الناس بأن يكونوا مقلدين مثلهم، هم أحرار في التقليد وغيرهم حر في الاجتهاد، والشيء الذي أقطع به هو أن محاكمته من أجل رأيه في الصوم إسراف وانحراف عن أصول الإسلام وسنته السمحة.. فليس لعلماء الإسلام حق في أن يحاكموا مسلماً أو يعاقبوه لأنه اجتهد في رأيه فأخطأ أو أصاب.. ذلك أن الإسلام لا يعرف الإكليروس ولا يعرف هذه السلطة الدينية العليا التي يستأثر بها فريق من رجال الدين..

وانتقل طه حسين إلى تاريخ الأزهر ليؤكد أن هذه السلطة مُنحت له مؤخراً ولم يكن الأمر كذلك

طوال تاريخ الجامع. " الأزهر نفسه قد عاش قروناً لم يكن يملك فيها أن يحاكم أو يعاقب على رأى وإنما كان يملك أن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ويدعو إلى الخير.. ولم يُتَح هذا الحق للأزهر إلا في آخر الزمان وفي هذا القرن الذي نعيش فيه.. حين أُنشئت هيئة كبار العلماء وأُعطيت ما أُعطيت من الحقوق وكان اعطاؤها الحق في محاكمة الناس ومعاقبتهم على الرأى بدعة لم يعرفها الإسلام من قبل.. وكان من الحق على الأزهر أن يُذَكِر الحكومة التي أعطت هيئة كبار العلماء تلك الحقوق أن في ذلك بدعاً وأن شر الأمور محدثاتها، وأن كل بدعة ضلالة وأن كل ضلالة في النار ".

وانطلق د.محمد سعاد جلالٍ ليهاجم د. طه حسين بضراوة ومعه الشيخ بخيت قائلاً " إن علم الشيخ بخيت المؤرخ في الشريعة لا يزيد عن علم طه حسين.

ورغم أن كبار الكتاب كانوا يدافعون عن الشيخ بخيت ويساندونه فإن خطباء المساجد انهالوا عليه هجوماً واتهاماً بالارتداد والكفر ومع اقتراب موعد المحاكمة ١٩ يونيه فاجأ الشيخ بخيت الرأى العام ببيان نشرته جريدة الأخبار ١٣ يونيه يعلن فيه تراجعه عن آرائه وقال الشيخ بخيت أن بعض ما جاء في مقاله عن الإفطار في رمضان يرجع إلى ثورة القلم وقال إن بعض الأخطاء المطبعية وقعت في المقال الأول أدت إلى

سوء الفهم الذي جرى، وحدد عبارة.. إن شريعة الصوم لم تفرض إلا على الشغوفين به" وقال إن كلمة الشغوفين كانت في الأصل "المؤمنين" وهذا كلام غير قابل للتصديق من جانبنا فلو كان الأمر كذلك لقام بالتصحيح من اليوم التالى لنشر المقال، ومع ذلك كان من الواضح أن الرجل يريد أن يخرج من المأزق وقال أيضاً ".. وبديهى أن مثلى لا يفكر يوماً في تضليل الناس أو صدهم عن الإسلام فإن كنت وُفقت في البعض فلست معصوماً، وإن العالم مهما بلغ علمه لابد أن يخطئ حيناً كما يصيب أحياناً، جل من لا يعلو على علمه علم، لذا يسرنى أن يتفهم كل من تعرض لهذا الموضوع سواء بالكتابة أو المناقشة أو من اتخذ منه مادة للتندر والتشنيع، إننى ما قصدت مطلقاً من قريب ولا من بعيد أن أقلل من شأن هذا الركن الذي هو واحد من أركان الإسلام الخمسة التي بُنى عليها الإسلام ".

وقال أيضاً إن صفة المشقة والمضايقة التي يتعرض لها الصائم وذكرها في مقاله الأول لم يكن مقصوداً منها "التعب والمشقة بلغة العامة" ولكن قصد بها بعض المرضى وعمال المناجم".

كان الرجل يتنصل من مقاله الأول ويفند ما فيه كلمة كلمة وفكرة فكرة، وذهب إلى حد بعيد في التواضع إذ أكد أنه قد يكون أخطأ لكنه لم يقصد أى

مساس بركن من أركان الإسلام وهو الصيام، باختصار اعتذر وتاب وأناب.. والله يقبل التوبة، لكن الشيخ الأكبر لم يقبلها وإن كان الشيخ بخيت قرر ألا يكون بطلا ولا يتمسك بموقفه فإن الشيخ الأكبر قرر أيضا ألا يسلك سلوك الفرسان وألا يرحم عزيز قول ذل. بل رآها فرصة سانحة للإجهاز على فريسته، فقد عرض عليه بيان الشيخ بخيت وقرر الشيخ الأكبر "إن ما جاء في هذا البيان لا يصلح سندا فقهيا وإنما هو دليل آخر على ما نسب إليه " وأكد أن لجنة التأديب قائمة والمحاكمة ستتم في ميعادها المحدد ١٩ يونيه. وخرجت جريدة الجمهورية لتهاجم الإثنين معاً، الشيخ بخيت والشيخ الأكبر وذهبت الجمهورية في تحقيق بعنوان " أسرار مهزلة الشيخ بخيت كاملة "، قام به محررها المتميز محمد دياب، إلى أن الأزهر سوف يحاسب الشيخ بخيت لا على أنه أفتى برأى خاطئ في إباحة الفطر. وإنما على أنه لم يحترم تمسك العلماء برأيهم والدفاع عنه بالمنطق والحجة " وذهب محمد دياب إلى أن بخيت تراجع استجابة لنصيحة من محاميه.

واجهت " الجيل " الشيخ بخيت بهذا السؤال. لماذا تراجعت؟، ولم تكن لديه إجابة واضحة محددة إذ قال أنه فعل ذلك حرصاً على المصلحة العامة، ولم يقدم الشيخ بخيت إجابة حول تخليه عن الدعوى التي رفعها

ضد شيخ الأزهر. بالقذف والسب وكان محدداً لنظرها يوم ٩ سبتمبر . وأصر الشيخ بخيت على أن قضيته تتعلق بحرية الرأى وحين سأله محرر " الجيل " عن دليل تحرره قال: أريد أن أهدم الأزهر طوبة طوبة. وقدمت المجلة الشيخ بأنه" الرجل الذي ارتفع إلى القمة بين يوم وليلة ثم هوى إلى القاع في دقائق" .

لقد وجد الشيخ بخيت أن الأزهر لم يغفر له رأيه الأول وأن الذين دافعوا عنه أخذوا في السخرية منه لذا فإنه قبل بدء المحاكمة بيوم أصدر بياناً جديداً يعيد فيه التمسك بآرائه وأفكاره الأولى، معلناً " أؤكد أننى لم أعدل عن رأيي ولم أتراجع وكل ما في الأمر أننى أردت أن أخفف من غضب الرأى العام حين تبادر إليه أن مشيخة الأزهر تحارب حرية الرأى وتحد منها وقال أيضاً، لم أخطئ ولم أسمع أو أقرأ إلى الآن حجة قوية مستندة لأى من أحكام الدين تقنعنى بخطأ وقع منى ولذلك فإنى أرانى متمسكاً بموقفي الأول.

بدأت المحاكمة يوم ١٩ يونيه، صباح ذلك اليوم، كتب على أمين عموده اليومى " فكرة" في "الأخبار" حول المحاكمة قائلاً: إذا كان الشيخ بخيت قد انتهى فإن معركة حرية الرأى لا تزال قائمة، فنحن نؤمن بأن من حق كل شخص جباناً كان أو شجاعاً أن يقول رأيه في حدود القانون ونؤمن بأنه لا تجوز محاكمة صاحب الرأى لأنه أخطأ فالأخطاء هى الممر الوحيد إلى الحقيقة،

وأضاف على أمين قائلاً: كنا نود لو ساير شيخ الأزهر رحابة صدر الإسلام فأصدر قراراً بإلغاء محاكمة الشيخ بخيت مكتفياً بحكم الإعدام الذي أصدره الشيخ بخيت على نفسه وحكم الدفن الذي أصدره الرأى العام ".

اما الشيخ بخيت فقد أدلى بتصريح عنيف ضد الأزهر، عن شعوره لحظة المحاكمة " شعورى هو شعور الجندى الذاهب إلى ميدان نضال في سبيل الحق والحرية وتحطيم الوثنية الدينية في الأزهر ليؤدى رسالته ويعرض سماحة الإسلام عرضاً كريماً لا ضغط فيه ولا ديكتاتورية ولا كهانة.

بدأت المحاكمة وترافع عن الشيخ كل من على أيوب المحامى، وزير المعارف السابق والمحامى اللبنانى حمادة الناحل الذي جاء من بيروت إلى قاعة المحكمة مباشرةً ليدافع عن حرية الرأى وأحمد أمين المحامى ومحمد عصفور ـ الدكتور محمد عصفور المحامى والكاتب السياسى المتميز في عهدى السادات ومبارك ـ والأخير كان هو الذي يتحمل الجزء الأساسى في الدفاع.

تأجلت المحاكمة عدة مرات، لاعتراض هيئة الدفاع على عدد من أعضاء الهيئة التأديبية وبعد أن انتهت هذه الإجراءات بنى الدفاع موقفه على الأمور الشكلية في القضية ولم يتطرق أبداً الى الموضوع كان جوهر الدفاع أنه " لا يجوز أن يحاكم عضو هيئة التدريس تأديبياً على رأى أبداه، وأوضح الدفاع أن

السلطة التأديبية مقصورة بالضرورة على ردع الموظف عن المخالفات التي يرتكبها إخلالاً بالواجب الوظيفي ، وأكد الدفاع أن إبداء الرأى لا يدخل في نطاق الجريمة التأديبية بل هو مظهر من مظاهر اكتمال شخصية الموظف وحق من حقوقه الدستورية الأصلية للمواطن، وخلص الدفاع إلى ثلاثة دفوع أساسية هى بطلان تشكيل مجلس التأديب وعدم جواز انعقاده وعدم اختصاصه بنظر الدعوى.

ويوم ٤ يوليو اجتمعت هيئه التأديب في مقرها بإدارة معاهد الأزهر وأصدرت حكمها برفض كل دفوع الشيخ بخيت ومؤاخذته بتنزيله من وظيفة التدريس إلى وظيفة أخرى غير وظيفة التدريس وما يتصل بها.

وجاءت حيثيات الحكم في ٢٦ صفحة، ونفت الحيثيات عن الشيخ أن يكون مجتهداً أو عالماً.. وقالت الحيثيات أيضاً أن المجلس لا يفوته أن يسجل أنه أول من يقدس حرية الرأى العلمى، إذ العلم ليس ملكاً لأحد ولا وقفاً على فئة دون فئة أخرى ولكن هذا مشروط بأن يقف هذا الرأى عند حد البحث العلمى الصحيح، لو أن الشيخ بخيت سلك مسلك الباحث ونزل إلى ميدان المجتهدين وأدلى فيه بدلوه أو لو أنه في مقالة ترك قولاً وأخذ بقول حتى ولو كان أخذ بالرأى المرجوح لهان الأمر وكان له أجر المجتهدين ولكن الذي ثبت للمجلس أن مقاله يجافي المصادر الصحيحة والنصوص المجمع عليها ولا يستند

إلى أى دليل ولو مرجوح بل أنه سار فيه على غير هدى حتى وقع في كثير من الخلط والاضطراب، وانتقلت الحيثيات إلى ما اعتبرته نتائج رأى بخيت بالقول ".. إن مقال الشيخ بخيت زلزل عقائد العامة وفتح أمامهم أبواباً من الشكوك في ركن مهم من أركان الإسلام المنصوص عليها في الكتاب والسنة وأذكى فتنة بين المسلمين كادت تختل معها موازين التقدير ووصفت الحيثيات الشيخ بخيت بأنه، ألقى مقاله بنزوة خاطفة من نزوات فكره وقول مرتجل في جوانح فهمه ثم عجز أخيراً عن الدفاع عن رأيه ولو بكلمة واحدة، وأكدت الحيثيات أن ما ثبت في حق الشيخ بخيت وإن كان يستحق أقصى عقوبة في الماده ٤٨ من المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنه ١٩٣٦ وهى: الفصل، إلا أن المجلس يرى من ظروف المدعى عليه التي بينها الدفاع عنه ولأنه أعلن ما أعلنه في جريدة الأخبار بتاريخ ١٣ يونيه سنه ١٩٥٥ بأن المقال الذي أثار هذه الضجة ليس فيه سوى بعض كلمات وجمل ربما كانت من ثورة القلم أن يعامله بشىء من الرحمة مكتفياً بعقوبة التنزيل من وظيفته ".. كان صدور الحكم وإدانة الشيخ بخيت فاتحة لحملة هجوم جديدة عليه شنها كتاب وصحفيون وخطباء المساجد وكان أغرب تعليق هو الذي كتبه على أيوب أحد المحامين الذين ترافعوا عن الشيخ بخيت، إذ أرسل إلى جريدة الأخبار يصف مشهد المحاكمة قائلاً " ليت الأستاذ عبد الحميد بخيت حوكم علناً على مشهد

من الناس، وكان أيوب يتمنى للجمهور أن يرى أعضاء المحاكمة: لم يكونوا قضاة تفتيش ولم يكونوا ممن يكرهون حرية الرأي لا للبق من كل قيد. كما أن المجلس لم ينعقد ليصدر قراراً مبيتاً أو حكماً مفروضاً صدرت به الأوامر من قبل وهي حالة نادرة لمحامٍ يشيد بإدانة موكله إذا أخذنا المعني المباشر لدور المحامى، لكن يبدو أنه كان يتهكم و يسخر من الجميع. كانت الحملة علي الشيخ بخيت ضارية وقاسية إلي الحد الذي دفع الصحفي الكبير محمد التابعي أن يكتب منددا بهؤلاء الكتاب " ألا يوجد بين السادة الكتاب و الصحفيين الذي كتبوا و الذين لم يكتبوا، ألا يوجِد بينهم أو بيننا كاتب أو صحفي واحد أبدي مرة رأياً ثم عاد وعدل عنه، ألا يوجد بينهم أو بيننا كاتب أو صحفي واحد لبس ذات يوم ثوب الأسد ثم أصبح وقد تخلت عنه شجاعته فنضى عنه الثوب وخرج في قوة الحمل الوديع؟.. لِمَ إذن كل هذه المرارة وهذه القسوة في الحملة علي الشيخ المسكين منٍ كان منكم بلا خطيئة فليرجمه بحجر ولكنهم قديماً قالوا إذا وقع الثور كثرت السكاكين ولقد وقع الشيخ و تزاحم فوقه الجزارون ".

الذي وقف مدافعاً بصلابة وبجسارة عن الحرية كان الأستاذ العميد د. طه حسين فقد أرسل من باريس مقالاً إلي الجمهورية بعنوان " حتى بعد الحكم " جُمِع بعد ذلك في كتابه نقد و إصلاح بدأه بالقول..

وكذلك صمم الأزهر الشريف علي ما صمم عليه فحاكم وعاقب في غير موضع للمحاكمة ولا للعقاب.

وقال عن الشيخ بخيت: "أصبح ذلك الأستاذ بالفعل نكالاً لزملائه من رجال الأزهر فلن يحاول بعد اليوم واحد منهم أن يفكر أو أن يكتب أو ينشر رأياً في أمر من أمور الدين حتى يحسب لمحاكمة الأزهر و عقابه حساباً أي حساب". وعرج د. طه حسين علي موقف الأزهر من الشيخ محمد عبده وموقفه من الشيخ بخيت مقارناً باسي " أليس غريباً أن تقصر يد الأزهر عن محاكمة الأستاذ الإمام رحمه الله علي كثرة ما ضاق به الأزهر وعلي كثرة ما كاد له الشيوخ وعلي كثرة ما سخط عليه السلطان و أن يتاح ليد الأزهر أن تطول وتطول حتى تحاكم أستاذاً علي أنه قال في الصوم مقالة لم تعجب الشيوخ، بعد أن مضي علي وفاة الأستاذ الإمام نصف قرن.. كم أحب أن أعلم أنمضي نحن إلي أمام أم نرجع إلي وراء؟

وأهم ما جاء في مقال الأستاذ العميد مطالبته بإعادة النظر في قانون الأزهر. " ليصدقني رجال الأزهر أن قضيتهم هذه فتنة نرجو أن يقي الله المسلمين شرها ولا سبيل إلي ذلك إلا إذا أُعيد النظر في قوانين الأزهر ويحرم عليه تحريماً أن يعاقب الناس علي الخطأ في الرأي ".. وأضاف العميد و لتصدقني الحكومة أن عليها للدين و للناس واجباً وأنها تسرف علي نفسها وعلي الناس إذا

قصرت أو تأخرت في أداء هذا الواجب وهو أن تحمي الناس من المحاكمة علي آرائهم في العلم والدين ومن عقابهم علي الخطأ في العلم والدين أيضاً".

تصور شيخ الأزهر وفريقه أنهم حققوا انتصاراً بنقل الشيخ من التدريس لكن القضية لم تكن قد انتهت أو هكذا أراد محمد عصفور المحامي عن الشيخ بخيت، فعقب صدور حكم لجنة الأزهر اجتمع عصفور مع بخيت، وقرر أن يذهب بالقضية إلي القضاء الإداري بمجلس الدولة الأمر الذي أزعج شيخ الأزهر فأمعن في الانتقام والكيد من الشيخ بخيت فقرر نقله إلي وظيفة كاتب بمعهد دمنهور الديني واستدعي هذا القرار من د.عصفور دعوي جديدة ضد الشيخ الأكبر.

حين نُظرت قضية الشيخ بخيت أمام مجلس الدولة تناستها الصحافة وتناساها الكتاب فقد أُثيرت في تلك الفترة قضية المحاكم الشرعية والتي عرفت باسم قضية الشيخ عبد القادر الفار والشيخ عبد الفتاح سيف وحين سُئل د. عصفور عن رأيه في رأي الشيخ بخيت عن الصوم قال لمحمد الليثي في مجلة الجيل لا أدافع عن صواب أو خطأ الشيخ بخيت في إبداء رأيه ولكنني أدافع عن حق الشيخ بخيت في أن يبدي رأيه ولو كان خاطئاً ولذلك أفهمته منذ البداية أنني سأقصر دفاعي علي النواحي الشكلية ولن أقبل المناقشة في موضوع المقال ومدي صوابه أو خطئه.

وبهذه الروح انتقلت القضية إلي مجلس الدولة الذي قبل الدفوع الثلاثة وألغي حكم لجنة الأزهر وعاد الشيخ بخيت إلي موقعه ونال الأستاذية وصار رئيساً لقسم التاريخ فيما بعد.

لم تشر الصحف من قريب أو بعيد إلى حكم مجلس الدولة الذي يعد كما قال لي د. محمد عصفور البطل الحقيقي في هذه القضية - وثيقة من وثائق الدفاع عن الحرية الفكرية تعارض ملاحقة الكتاب بسبب آرائهم وأفكارهم.

يلفت الانتباه أن يوم ٧ سبتمبر حيث كانت القضية تُنظر أمام مجلس الدولة كانت الصحف الثلاث مهتمة بنشر صور وأخبار شيخ الأزهر الذي كان عائداً لتوه من رحلة إلي بلدان آسيا الإسلامية .

والآن هل كان مقال الشيخ بخيت الأعذار المبيحة للفطر يستدعي كل هذه الضجة، ولماذا كان الشيخ الأكبر عبد الرحمن تاج الدين متعجلاً في اتخاذ إجراء ضد الشيخ بخيت، هل كان في الأمر عنصر شخصي..؟

أحد الكتاب تساءل في معرض انتقاده للشيخ الأكبر عن سر تحفزه ضد الشيخ بخيت بينما صمت قبل ذلك عن شيخ آخر قال أنه يمكن للمسلم دخول الجنة دون أداء الصلاة.. كان هذا التساؤل يلمح إلي موقف شخصي لدي الشيخ الأكبر ضد الشيخ بخيت لكن د. محمد عبد المنعم خفاجي أكد لي أنه لم يكن هناك شيء من هذا، فقط

كـان الشـيخ تـاج الـدين يتصـور أنـه يـدافع عـن كرامـة المشيخة.. ويمكن لنا أن نتصور أن القضية بدأت وهي تتعلق بأمر عام وانتهت وهي شخصية يدافع فيها الشيخ الأكبر عـن مكانتـه هـو شخصـياً... كـان الشـيخ بخيـت عضـواً بجماعة إصلاح الأزهر وكان الشيخ الأكبر يعادي هذه الجماعة... وكما يقول د. محمد عبد المنعم خفاجي الذي كان عضواً بالجماعة أنها تأسست بين سنتي ١٩٤٩ و ١٩٥٠ و أسسها الشيخ محمد خليفة إمام أحد المساجد وكانت الجماعة تدعو إلي إصلاح الأزهر وتجديد الحياة العقلية به، أما الشيخ بخيت نفسه فكما قال هو في حديث له مع إسماعيل الحبروك في روز اليوسف أنه طالب من قبل بحل هيئـة كبـار العلمـاء وطالـب بفصـل مشـيخة الأزهـر عـن الجامعـة الأزهريـة وتعـديل قـانون الأزهـر بإلغـاء لائحـة محاكمـة العلمـاء علـي آرائهـم وأضـاف الشـيخ بخيـت في حـديث آخـر لـه أنـه كـان مـن المطـالبين بإقالـة اثـنين مـن شـيوخ الأزهـر السـابقين.. إذن حـين نشـر د. بخيـت مقالتـه كـان يعـد عنصـر شـغب بالنسـبة لمشـيخة الأزهـر ووجـدت المشيخة وحوارييها سواء داخل الأزهر أو خارجه أنها فرصة لتوجيه ضربة إلي جماعة إصلاح الأزهر ممثلة في الشيخ بخيت، يمكن من خلالها إنهاء ما تعده المشيخة شغباً يقوم بـه بعـض شـباب العلمـاء الـذين تـأثروا بـدعوي التجديـد والإصـلاح وزاد مــن حماسـهم قيـام الحركـة المباركـة وإطاحتهـا بالملكيـة وبالألقـاب وكـان رجـال الصـف الأول

بالأزهر من العهد البائد، ولكن سير المعركة كشف حجم و قوة كل طرف.. فالمشيخة فوجئت باحتجاج الكتاب والمثقفين وفوجئ الشيخ الأكبر بأنه مطلوب أمام النيابة العامة في جنحة قذف وسب الشيخ بخيت.

وقتها كان موقع الشيخ الأكبر يكتسب هالة روحية فقط وكان موظفاً عادياً ولم يكن قد تضخم هذا الموقع كما هو الحال الان،حيث اصبح شيخ الازهر بدرجة رئيس وزراء بروتوكوليا.. وكان يمكن للشيخ الاكبر ان يصدر بحقة حكم حبس والشيخ بخيت فوجئ بما يمكن ان يصل اليه الامر من تفريق واتهام بالكفر وفصل ثم سحب العالمية ولعل مشهد الشيخ علي عبد الرازق الذي كان قابعا في بيته لا يبرح خياله وذاكرته وهو ما دفع الشيخ بخيت إلي أن يتراجع أو يحاول الاعتذار متصورا أنه يمكن ينهي الأمر أما الشيخ الأكبر فلعله كان يقارن سطوته بسطوة زملائه السابقين الذين أزعجوا الشيخ محمد عبده وطاردوا طه حسين وجردوا علي عبد الرازق من العالمية وهناك سبب خاص أيضاً فقد كان الشيخ عبد الرحمن قد عُين في منصبه قبل عام فقط كان بعض الأزهريين يرون أنه اختير لهذا الموقع لأنه من أسيوط بلديات جمال عبد الناصر وأنه لم يكن الأصلح لشغل هذا الموقع [٢] الذي جاءه بعد الشيخ الخضر حسين ذا القامة الفقهية والشخصية المديدة، وكان الشيخ

الأكبر قد سار مع ضباط الثورة كما يريدون أفتي قبل ذلك بأن حق المواطنة يسقط عمن يقف ضد مصلحة بلاده وكان المقصود بهذه الفتوي هو الرئيس المخلوع محمد نجيب، ربما لهذه الأسباب أراد أن يكشر عن أنيابه في وجه شباب العلماء الذين يغضبون عليه ولعله توقع المساندة السياسية علي الطريقة المصرية، قدم السبت تلاقي الأحد، ولهذا أصر علي المحاكمة والتأديب وكشف الشيخ الأكبر عن هذا الشعور لكامل الشناوي الشاعر الكبير في حوار بأخبار اليوم..نحن لم نحاكم الشيخ بخيت محاكمة دينية وأياً كان مسلكه فلن نسلبه شهادة العالمية مثلا.. انتهت مشكلة الشيخ بخيت العالم الأزهري الذي أخطأ في الرأي وسنوضح لجمهور المسلمين ما ينطوي عليه رأيه من زيغ وسوء فهم للكتاب والسنة وقواعد الإسلام أما الشيخ بخيت المدرس في الأزهر فإن مشكلته لم تنته بعد إذ أنه ارتكب أموراً تخل بالنظام العام فالشيخ بخيت المدرس في الأزهر تهجم علي رؤسائه وتحداهم ورفع جنحة مباشرة ضد شيخ الأزهر.. ضع أي إنسان مكاني فنحن لا نحاسبه اليوم علي رأيه ولكن نحاسبه علي سوء تصرفه وهذا حقنا بل واجبنا ولا نُلام إذا فعلنا ذلك وإنما نستحق اللوم إذا لم نفعل..

ورغم أن ما يقوله الشيخ الأكبر هنا هو الأقرب إلي مشاعره فإن لائحة الاتهام التي وضعها ضد الشيخ

بخيت كانت كلها منصبة علي آرائه وأفكاره في المقال.. فمن نصدق الاتهام الرسمى الذي وضعه الشيخ الأكبر أم تصريحه المناقض لكامل الشناوى؟

إذن صارت القضية شخصية بحتة عند الطرفين لذا خسراها معها.. ولم يصبح أي منهما بطلاً لا الشيخ الأكبر ولا الشيخ بخيت رغم انه نجا من العقاب، لكنه تم التشهير به.

البطل الحقيقي.. هم هؤلاء الكتاب والمثقفون الذين حملوا القضية ودافعوا عن حرية الرأي والتفكير رغم أنف الشيخين حتى صدر حكم مجلس الدولة واللافت للنظر أن هؤلاء الكتاب كانوا من اليمين. وقتها كان لا يزال اليمين ليبرالياً وديمقراطياً، كان المثقفون يخوضون معركة أخيرة في سلسلة من المعارك، قبلها بعام سنة ١٩٥٤، قامت معركة علي السلطة بين نجيب وضباط مجلس القيادة، خسر فيها المثقفون جزءاً كبيراً من الديمقراطية والحرية وجرت مذبحة الجامعة في سبتمبر ١٩٥٤ وكانت القوي المستبدة تستعد في كل ركن للنيل من حرية العقل وفي هذا الجو جرت وقائع قضية صيام رمضان أما الشيخ بخيت نفسه فلم تتوقف آراؤه المقلقة للأزهر، مع بداية العام الدراسي الجديد ذهب إلي الجامعة منتصرا بحكم قضائي علي الشيخ الأكبر نفسه وقرر أن يخلع الزي الأزهري وارتدي البدلة والبيريه، كان حاصلا

علي الدكتوراه من فرنسا وقال للصحفيين أن الجبة والقفطان حرام، أما البدلة فهي أقرب إلي الإسلام واستعرض تاريخ تطور كل منهما، وفي رمضان التالي - أبريل ١٩٥٦ - كتب في جريدة الجمهورية مطالبا بإلغاء هيئة كبار العلماء ودار الإفتاء وهاجم من سماهم كهان الشيوخ وطالب بتوحيد ثقافة الأمة وزيها بإلغاء الزي الأزهري وامتيازات علماء الدين، كان المقال ناريا ولم يبدِ الأزهر أي رد وجاءه الرد مختلفاً هذه المرة فقد تحرك من الاسكندرية مدرس سابق بالسودان، علي المعاش، ليلتقي برئيس تحرير الجمهورية محتجاً علي نشر مقال الشيخ بخيت ولكن ساقه القدر ليكون وجهاً لوجه أمام الشيخ بخيت فاقترب منه: أنت الشيخ بخيت؟

فقال له: نعم أنا.

وهنا خلع المدرس - ٦٥ سنة - حذاءه وانهال علي الشيخ قائلاً إن الجهاد ضد بخيت واجب. بخيت رد عليه قائلاً بأنه سيتحمل أي شيء في سبيل الله.

الطريف أن رئيس تحرير الجمهورية أحمد قاسم جودة الذي نشر للشيخ بخيت مقالاً انهال عليه نقداً وتجريحاً وهاجمه كتاب الجمهورية ولم تتوقف آراء الشيخ بخيت وتعاملت معه الصحف والمجلات بعد ذلك،علي أنه مادة للإثارة وأجرت معه حوارات بهذا المعني وقال فيها آراءً أكثر جرأة مثل أن الصلاة تجوز بالمايوه

والبكيني وأن البيره حلال وليست مكروهة وأنه لازال عند آرائه في الإفطار والصيام وتجاهله الكُتاب والأزهر أيضاً.

د. محمد عصفور الذي كان محاميه قال لي أن الشيخ بخيت كان رجلاً خفيفاً في سلوكه وتصرفاته وهذا ما يبدو من الوقائع التي عرضناها، وعلي النقيض منه قال د. خفاجي.. بل كان رجلاً عالماً غزير العلم، متحدثاً، لبقاً، مهذباً إلي أقصي حد وجرت مياه كثيرة في النهر وعاش الشيخ بخيت بعد ذلك في صمت حتى رحل عن عالمنا في منتصف الثمانينات....

تلك واحدة من معارك الرأي والتفكير وجانباً من جوانب الحسبة المعاصرة، صحيح أن الشيخ بخيت نجا بحكم قضائي لكن إنتاجه العلمي والفقهي لم يتقدم ولم يتطور بعدها، ربما الخوف والحذر، وربما اليأس.

الهوامش:

١. صار شيخاً للأزهر فيما بعد، وهناك شارع يحمل اسمه الآن في مدينة نصر بالقاهرة.
٢. ظل الشيخ عبد الرحمن تاج شيخاً للأزهر حتى ١٩٥٨، حين قامت الوحدة بين مصر وسوريا، فاختير وزيراً للأوقاف

الفصل السابع

كل الأطراف في قبضة الدولة

بانتهاء معركة الشيخ عبد الحميد بخيت، هدأت قضايا الحسبة وصراعاتها على الساحة الثقافية والفكرية، لكنها لم تتوقف تماماً، الذي توقف هو الشكل والأسلوب فقط وارتبط ذلك بالتغير الذي حدث في طبيعة الدولة والسلطة المصرية، كانت هذه الدولة، من قبل، بها مساحات للتعدد وللتباين تتيح أن تُعبر قوى وأفراد المجتمع عن نفسها، وكان المجتمع المصرى أكثر رحابة وتسامحاً، لكن في نهاية الخمسينيات والستينيات تحول الأمر وصارت الدولة متحكمة وتهيمن على كل شيءٍ وتدير هى كافة الصراعات وتحسمها بطريقتها، خاصة القضايا والمسائل الثقافية، وأبرز نموذج هنا رواية " أولاد حارتنا ".

كانت "أولاد حارتنا" أول رواية يكتبها نجيب محفوظ بعد انقطاع منذ سنة ١٩٥٢، وفي سنة ١٩٥٩ بدأ نشرها مسلسلة في "الأهرام" وبعد عدة حلقات ظهرت بعض الاعتراضات على الرواية وخرجت هذه الاعتراضات إلى العلن عبر أديب من أدباء الأقاليم من شبين الكوم بعث برسالة إلى صالح جودت في "مجلة

المصور" ينتقد الرواية، ومتهماً إياها بأنها تحاكى قصص الأنبياء وتطورت الاعتراضات وازدادت، ونعرف اليوم أن هذه الاعتراضات وصلت إلى الرئيس عبد الناصر الذي طلب إلى اثنين من علماء الازهر أن يعد كل منهما تقريراً عن الرواية وهما الشيخ أبو زهرة والشيخ محمد الغزالى وجاء تقرير كل منهما مؤيداً الملاحظات والمآخذ على الرواية وطلب الرئيس عبد الناصر من حسن صبرى الخولى وكان وقتها مسئولاً عن الرقابة أن يدبر لقاءً بين نجيب محفوظ وعدد من علماء الأزهر للنقاش حول الرواية والوصول إلى حل أو تفاهم، وبقية القصة معروفة، تحدد الموعد وذهب محفوظ لكن لم يذهب الشيخ الغزالى ولم يذهب الشيخ أبو زهرة ويبدو أن كل منهما اعتبر أنه أدى دوره وقال كلمته بالتقرير الذي رفعه إلى الرئيس. [١]

وانتهى الأمر باتفاق ودى أو " جنتلمان" بأن لا تُطبع الرواية في مصر وتطبع خارجها وينتهى الأمر عند هذا الحد.. هنا لم يصل الأمر إلى القضاء بالنسبة للرواية أو كاتبها ولم يتحول الأمر إلى معركة على صفحات الصحف كما حدث من قبل والمهم أنه لم يصدر قرار بمصادرة الرواية ونشرت الرواية في كتاب بعد ذلك بسنوات وصدرت عن دار الآداب في بيروت بموافقة نجيب محفوظ وحرصا على عدم حدوث أى مشاكل فإن "دار الآداب" وصاحبها د. سهيل إدريس لم يدفع بأى نسخ

منها إلى القاهرة وقال لى د.سهيل في حوار أجريته معه بمجلة المصور أنه لم يكن يريد إغضاب علماء الازهر وأن اتفاقه مع نجيب محفوظ كان يقضى بعدم نزولها مصر أما النسخ التي وصلت إلى القاهرة فكانت تأتى مهربة، وبلغ الأمر بنجيب محفوظ، أنه لم يضع الرواية ضمن قائمة أعماله.

بعد "أولاد حارتنا" ظهرت مشكلة كتاب د. مصطفي محمود "الله والإنسان" وقد نشر هذا الكتاب على حلقات في مجلة "صباح الخير" وكان د. مصطفي أحد كتابها البارزين وصدر الكتاب في سلسلة "كتب للجميع" وقد أثار الكتاب الكثير من الاعتراضات فقد اعتُبر كتاباً يبشر بالإلحاد وتقرر عدم طباعة الكتاب مرة ثانيةٍ دون ضجيج، غير أن مصطفي محمود كان متخوفاً من اتخاذ إجراء رسمى ضده كالاعتقال، الحمد لله، لم يحدث ذلك وتقرر عدم طباعة الكتاب مرة ثانية، ثم جرى تحول دراماتيكى في هذا الموضوع فقد حيث فاجأ د. مصطفي محمود الكثيرين وأصدر كتابه "حوار مع صديقى الملحد" الذي يبشر فيه بعودته إلى الإيمان والتراجع عن الإلحاد وسعد به الكثيرون وصار د.مصطفي من الكتاب الإسلاميين والحق أن كتاب "الله والإنسان" ليس فيه ما يشيرٍ إلى الإلحاد من قريب ولا من بعيد ولا يحمل شكوكاً في العقيدة بالمعنى الحقيقى، لكنه يعكس خفة ثقافية،

فهو خليط من بعض كلمات وعبارات الصوفي والفيلسوف الكبير محى الدين بن عربى مختلطة ببعض شعارات الوجودية.. وجودية سارتر التي كانت سائدة وقتها دون التعمق في أى منهما، مع بعض كلمات عوام المسلمين في مصر وفي النهاية فإن الكتاب لم يصل إلى القضاء ولا صار مصدراً لمعركة حقيقية تشغل المجتمع، وتم احتواء الأمر في صمت وهدوء.

الحالة التي كادت أن تخرج عن النطاق المرسوم في الستينيات هى حالة إحسان عبد القدوس.

كانت كتابات إحسان مثيرة لإشكاليات كثيرة سواءً كَتب في السياسة أو كَتب في الأدب.. وكان إحسان تعرض لاعتقال قصير نسبياً، حوالى ٤٠ يوماً، سنة ١٩٥٤، إبان ما عُرف باسم أزمة مارس فقد كتب مقالاً في روز اليوسف بعنوان "العصابة السرية التي تحكم مصر" وكان المقال متهكماً ومريراً على أعضاء مجلس قيادة الثورة وغضبوا بشدة لأن إحسان اعتبرهم عصابة وتحدث إحسان عبد القدوس فيما بعد عن محاولات صديقة القديم، جمال عبد الناصر لمصالحته حيث دعاه إلى تناول الإفطار في منزله لكن الصداقة لم تعد ثانيةً، كان عبد الناصر قد أصبح رئيساً وإحسان الصحفي والكاتب، وبعد هذه الواقعة ركز إحسان الكتابة في مجال القصة والرواية لكن رواياته كانت تخوض القضايا الاجتماعية، بجرأة غير مسبوقة فبدأت

القوى المحافظة تشعر بالقلق وهكذا واجهته المشاكل حين نشر رواية " لا أنام" ثم ازدادت المشاكل مع روايته " أنف وثلاث عيون" سنة ١٩٦٦، وكانت أكثر جرأة، وازداد الاعتراض من المحافظين في مصر.

وصل الأمر أن أحد أعضاء مجلس الامة - البرلمان - أثار أمر هذه الرواية وقدم للمجلس بعض الفقرات منها مندداً ومطالبا باتخاذ إجراء مع الكاتب، شعر احسان بالقلق وأن هناك تحريض سياسى ضده من أحد المسئولين أو أجهزة الحكم في الدولة وقد اعترف عضو مجلس الأمة فيما بعد لإحسان عبد القدوس أنه لم يقرأ الرواية ولم يكن يتابعها وأن الفقرات والمقطوعات التي قدمها في استجوابه أُعدت له وطلب منه - فقط - أن يتقدم بها، بإزاء هذه الحملة لجأ إحسان إلى لجنه القصة والرواية، بالمجلس الأعلى للآداب والفنون والعلوم الاجتماعية (المجلس الأعلى للثقافة حالياً) مطالباً اللجنة والمجلس كله أن يقف إلى جواره وأن يسانده باعتبار الحملة في النهاية حملة ضد حرية التعبير الأدبى.. مقرر لجنة القصة توفيق الحكيم أبدى تعاطفاً " شفوياً" مع إحسان لكن لم يتخذ أى خطوة فعلية ورفض يوسف السباعى أمين عام المجلس مساندته في هذه الأزمة.

كان إحسان، وبالتأكيد الحكيم والسباعى، يدركون جميعاً أن الأزمة وإن كانت في ظاهرها أزمة أدبية لكن من خلفها دوافع سياسية وأنها يجب أن تُحل سياسياً وليس بالبيانات ولا بالمواقف المدافعة عن الحرية، هكذا كان

الحال وقتها، وكتب إحسان رسالة إلى أستاذه د.طه حسين يشكو إليه أن أحداً لم يسانده ولم يقف إلى جواره، وراح يبثه مخاوفه وآلامه، وجاء في الرسالة " إنها لم تكن حملة أدبية ولم يقم بها أدباء ولا حتى أنصاف أدباء".

ولا بد من القول أن فريقاً من الأدباء لم يكن يعد ما يكتبه إحسان رواياتٍ بالمعنى النقدى، وبعضهم رأى ما يكتبه هو من الأدب المكشوف الذي يُخجل من الدفاع عنه وعن كاتبه.

لم يقف الامر عند حد مناقشة الرواية في مجلس الأمة، كان هناك سلاح آخر هو اللجوء إلى القضاء والحادث أنه تم تقديم عدة بلاغات إلى النيابة العامة ضد إحسان وضد رواياته. مكتب النائب العام قرر تحويل أمر هذه البلاغات وما جاء فيها إلى نيابة الآداب، هكذا انتقل الملف من كونه قضية أدبية وثقافية إلى نيابة الآداب، وكان على إحسان أن يمثل متهماً أمام نيابة الآداب وفي رسالته إلى طه حسين قال إحسان أن القضية لم تُناقَش نهائياً بشكل وأسلوب موضوعى والأدق أنها لم تُناقَش كرواية " لم تُناقَش الاتجاهات الأدبية ولا حرية الأديب ولا حق الأديب في التعبير عن الإنسان داخل مجتمعه.. لا مناقشة إطلاقاً."

رسالة احسان حملت تاريخ ٤ مارس ١٩٦٦ ولم تنشر في زمن طه حسين، ظلت محفوظة بين رسائلوأوراق طه حسين الخاصة، حتى تمكن زميلنا الباحث والأديب

إبـراهيم عبـد العزيـز مـن نشـرها ويحلـل فيهـا إحسـان الموقف مـن الحريـات وطريقـة الـتفكير ـ في تلـك الفـترة، هـو مـن مواليـد سـنة ١٩٢١ وعـايش العديـد مـن المعـارك الفكريــة والثقافيــة وكــذلك السياســية وـ في تلــك المعـارك وفـق قواعـد الصـراعات ـ في الـدنيا كلـها، هنـاك فريـق ضـد وآخـر مـع.. مـن يهـاجم ومـن يـدافع.. لكـن ـ في ذلـك الوقـت ـ أى سـنة ١٩٦٦ ـ لاحـظ إحسـان أن " الـدنيا تغيرت.. النـاس الآن.. أقصـد الـذين يتكلمـون بصـوتٍ عـالٍ لا يقولـون رأيهم، ولكنهم يسـألون عـن رأى الحكومـة، ولا يحــددون مــوقفهم مــن القضــايا العامــة او الخاصــة ولكـنهم يبحثـون عـن موقـف الحكومـة فـإذا لم يكـن للحكومة رأى ولا موقف أصبح لا رأي لهم ولا موقف.

تم حل أزمة " أنف وثلاث عيون " سياسياً، فقد جرت اتصالات سياسية ونُقِل الأمـر إلى الـرئيس عبـد النـاصر وتم حفـظ التحقيـق ـ في البلاغـات المقدمـة ولم يقـف إحسان أمام نيابة الآداب.

ـ في تلـك الفقـرة كانـت حريـة التعـبير ـ في موقـف صعب، وتفجرت قضية تنظيم سيد قطب، وتوـ في فجأة الملك فاروق وتردد أنه مات مسموماً، كان منـاخ خـوف وترقـب، وـ في نفس السـنة ١٩٦٦ أصـدر نجيـب محفـوظ " ثـرثرة على النيل " وقد فكر المشير عبد الحكيم عـامر ـ في اعتقـال نجيـب محفـوظ وصـدر الأمـر فعـلاً باعتقالـه وحال عبد الناصر دون تنفيذه ـ في اللحظات الأخيرة [٢]،

ومـن ثَـم فـإن المـواطنين الـذين تقـدموا ببلاغـات إلى النائب العام ضد إحسان كانوا يعبرون عن مناخ عام، تراجعت فيه الحريات العامة، وبالأخص حرية التعبير وكان الكل يضيق بالحرية، المسئولون الكبار في الدولة لا يحتملون أى انتقاد، ولو تلميحاً أو بالرمز كما فعل نجيب محفوظ في " ثرثرة على النيل "، وفي ظل هذا المناخ يتهيأ الأمر ضد الحلقة التي تبدو أضعف في الدولة والمجتمع، وهو الكاتب أو المثقف، لم يكن ممكناً أن تتجه الحسبة إلى كبار المسئولين، ولا إلى رجال الاتحاد الاشتراكى مثلاً، ناهيك عن رجال المشير عامر الذين ملئوا كل مؤسسات الدولة تقريباً، ولم يكن ممكناً، ولا في الخيال، التفكير في الحسبة تجاه سياسات أو بعض سياسات الرئيس عبد الناصر، لكن الكاتب الذي هو موضع عدم ارتياح من كبار المسئولين، و الأجنحة السياسية المتصارعة، يمكن ممارسة الحسبة ضده، ولأن الدولة كانت قوية القبضة فلم يكن ممكناً للحسبة أن تصل إلى نهايتها الطبيعية، أى بحكم قضائى كما حدث في قضية الشيخ عبد الحميد بخيت سنة ١٩٥٥ او قبلها بأربعة أعوام قضية كتاب "خالد محمد خالد".. " من هنا نبدأ " وهو يقوم على فكرة فصل الدين عن الدولة، وطالب البعض، لهذا السبب بمصادرته، ورفضت النيابة العامة المصادرة، وفي العام التالى، يوم ٥ يونيه ١٩٦٧، وقعت الكارثة الأكبر في

تاريخنا المعاصر، والتي أدت إلى كسر المشروع الناصرى وضرب فكرة القومية العربية، وعاد المشروع الإسلامي للظهور عبر توجهات كثيرة ففي يوليو ١٩٦٧، بدأ تكوين المجموعات أو الجماعات الإسلامية ، بمنطق أننا جربنا الاشتراكية والقومية فقادتنا إلى الهزيمة، فلنجرب ولنعد ثانية إلى الإسلام، وسوف تتبلور هذه الفكرة أو الأيدلوجيا عبر سنوات، وفي سنة ١٩٦٩ تم اكتشاف تنظيم مسلح ينتمى أعضاؤه إلى التيار الإسلامي الراديكالى، وبعد انتصار أكتوبر العظيم، جرت واقعة الفنية العسكرية التي قام بها تنظيم صالح سرية، وفي سنة ١٩٧٧ تم اكتشاف تنظيم شكرى مصطفي إثر اختطاف وزير الأوقاف السابق، الشيخ محمد حسين الذهبى وقتله، وجرت في النهر مياه كثيرة، وفي هذا السياق عاد المحتسبون الجدد، بصورة غير مسبوقة.

الهوامش:

١. روى نجيب محفوظ هذه الواقعة كثيراً في أحاديثه ومجالسه، راجع على سبيل المثال: رجاء النقاش "مذكرات نجيب محفوظ".
٢. راجع: رجاء النقاش.. مذكرات نجيب محفوظ

الفصل الثامن

نصر أبو زيد............. التكفير والتفريق

ربما تكون قضية د.نصر أبو زيد هي أشهر قضية حسبة شهدتها مصر في العقود الأخيرة، ليس فقط بسبب حجم الاهتمام الإعلامي والثقافي الذي نالته، ولكن لأنها بما صاحبها من ملابسات تعد كاشفة لأوضاع الدولة والمجتمع في مصر، القضية في بدايتها عادية وبسيطة، أستاذ مساعد في قسم اللغة العربية بآداب القاهرة هو د.نصر أبو زيد يتقدم للترقية إلى درجة الأستاذية، هذا أمر عادى ويحدث كل يوم تقريباً وفي حالة د.نصر كان يلوح في الأفق أنه سوف يواجه مشكلة في الترقية، وهى وجود د.عبد الصبور شاهين، كان الأخير عضو لجنة ترقية الأساتذة، وهو أقدم أستاذ في التخصص الذي يعمل به د.نصر، ومن ثَم فإن أبحاثه سوف تذهب إليه ليقوم بتحكيمها... وكانت هناك أزمة بين د.عبد الصبور ود. نصر تحدث عنها كثيرون وكتب عنها أكثر من مرة، والحكاية أن ندوة عقدت بالجامعة حول شركات توظيف الأموال، وكان المتحدث فيها د.عبد الصبور شاهين ود.نصر ابو زيد وكان شاهد هذه الندوة د.مصطفي لبيب أستاذ

الفلسفة الإسلامية بكلية الآداب، وحدث أن أحرج د.نصر زميله في الندوة د.عبد الصبور وهاجمه بعنف أمام الطلاب متهماً إياه بأنه يعمل مستشاراً لدى الريان، وأنه يسوغ للريان ولشركات التوظيف ما تقوم به - وفيما يبدو أسرها د.عبد الصبور في نفسه والآن جاءته الفرصة للانتقام حيث يمثل د.نصر أمامه للترقية.

واقع الحال في الجامعات المصرية يقول أن لجان الترقية في كثير من الأحوال هي فرصة لانتقام الأساتذة حيناً وتسلطهم حيناً آخراً وتريحهم حيناً ثالثاً.

أدرك د.مصطفي لبيب الأزمة التي سيتعرض لها د.نصر ففي صيف سنة ١٩٩٣ استعد نصر للترقية، ولفت مصطفي لبيب انتباهه إلى أن د.عبد الصبور لن يتركه يمر بسبب ما كان في الندوة، كان نصر قاسياً عليه في الندوة، وكان عبد الصبور ثأرياً، والأفضل له حيث يتقدم بأبحاثه أن يختصمه أمام اللجنة، ويطلب عدم الدفع بأبحاثه إليه بعد الخلاف بينهما وهذا حقه، لكن د.نصر لم يستجب، لعله كان واثقاً في إنتاجه العلمى، وربما كان حسن النية ولعله لم يتصور أن الخلاف الشخصى ينتقل إلى البحث العلمى، وربما كانت لديه رغبة في التحدي.

تقدم للترقية وكان د.عبد الصبور أبرز المحكمين

فلم يجزه ووصف أحد الأبحاث بأنه "كفر في كفر"، كان ذلك الوصف مستفزاً، وما كان يليق أن يُكتب في تقرير علمى، كان يكفي القول أن البحث ضعيف علمياً وأنه لا يرقى، كان ترصداً عنيفاً، لكنه معهود في لجان الترقية، غير المعهود، ليس فقط الحكم بهذه الكلمات على البحث، لكن أن يرفض الباحث أو طالب الترقية ذلك التقرير ويتخذ موقفاً مضاداً، في مثل هذه الحالة يدرك الباحث أن أستاذه غاضب منه أو أنه يقوم بمعاقبته ومن ثَم يهرع إلى استرضائه بأى وسيلة ممكنة، وكل الوسائل متاحة في هذه الحالة، حتى لو وصلت إلى تقديم هدايا عينية، لكن نصر أبو زيد اعتبر أن عبد الصبور يقوم بتكفيره ومن ثم غضب، وغضب معه عدد من أساتذة قسم اللغة العربية بالآداب ورأوا في التقرير عودة إلى محاكم التفتيش، واعتبروها ترصداً وانتقاماً من دار العلوم كلها بحق الآداب كلها، وكان هناك صراع وتنافس تقليدي بين قسم اللغة العربية بالآداب وكلية دار العلوم، وكان أن أصدروا بياناً يندد بالدكتور عبد الصبور و تكفير نصر، فما كان من فريق دار العلوم إلا أن أصدروا بياناً مضاداً، وكانت المفاجأة أن هناك من وقع على البيانين معاً أى بيان الآداب وبيان دار العلوم مثل د.شوقي ضيف.

للخروج من هذه الأزمة طلب عدد من الأساتذة أعضاء لجنة الترقية، ومن بينهم د.عونى عبد الرؤوف

عدم عرض تقرير رفض ترقية د.نصر ابو زيد على مجلس جامعة القاهرة ويكتفي بأن يعرض على مجلس كلية الآداب، على أن يطلب إلى د.نصر التقدم للترقية في الدورة التالية بأبحاث جديدة، وارتضى الطرفان ذلك، ولكن انقلب كل هذا، فقد دعي مجلس الجامعة للانعقاد وأُدرج أمر د.نصر البند الأول في جدول الأعمال، كان رئيس الجامعة د.مأمون سلامة، وحضر الاجتماع عدد من الأعضاء لم يعهد عليهم حضور الاجتماعات، حضروا وانصرفوا بعد إقرار البند الأول في جدول الأعمال، وكان د.محمد الجوهرى نائب رئيس الجامعة والأستاذ بآداب القاهرة هو من أدرج ذلك البند وهو نفسه من جرى الاتفاق معه على عدم إدراج الملف وأن يطلب إلى د.نصر إعادة التقدم للترقية بأبحاث جديدة.

وبينما الجدل يدور في الجامعة حول ترقية د.نصر، كان الملف طُرح في العديد من الصحف المصرية والعربية وبات شاغلاً للرأي العام وصرنا أمام فريقين أو تيارين، الأول: يناصر د.نصر ويهاجم د/عبد الصبور ومن معه وهؤلاء المناصرون كانوا فريقاً من الكتاب اليساريين والليبراليين ـ هاجم لطفي الخولى في الأهرام طريقة التعامل مع د/ نصر متسائلاً هل هى الجامعة أم كتاب سيدنا؟ وخصصت جريدة الأهالي عدداً خاصاً للدفاع عن نصر، وكذلك فعلت مجلة

القاهرة وقت أن كان د.غالى شكرى رئيسا لتحريرها.

الفريق الثانى: وهم من يهاجمون د.نصر وتركز هؤلاء في منابر بعض المساجد في عدد من المدن المصرية وجريدة "الشعب" لسان حزب العمل، إذ نشرت الشعب دراسة للدكتور محمد البلتاجي الأستاذ بدار العلوم يؤصل فيها لكفر نصر أبو زيد، متناولاً معظم أعماله بالتشريح والنقد التكفيري.

لم يقف الأمر عند هذا الحد، بل إن فريق آخر من خصوم د.نصر حملوا الملف وذهبوا به إلى القضاء يطلبون منعه من التدريس بالجامعة بناء على أنه كافر، ذلك أن مجلس الجامعة أقر واعتمد تقرير عبد الصبور الذي يكفر نصر وكنت كتبت وقتها في مجلة "المصور" واصفاً عبدِ الصبورِ بأنه صار أحد رموز التكفير فاتصل بى معاتباً ومؤكداً أنه لم يكفر د.نصر وليس مع حمل الملف إلى القضاء وأنه قال فقط أن أحد أبحاثه ينطوى على كفر.

الفريق الذي ذهب إلى القضاء تزعمه نائب سابق لرئيس مجلس الدولة هو المستشار محمد صميدة عبد الصمد ولأنه رجل قضاء سابق ومحامٍ، فقد كان يعرف ثغرات القانون جيداً لذا ذهب إلى القضاء مطالباً بتفريق د.نصر من زوجته د.ابتهال سالم، المدرس بكلية الآداب آنذاك وقصده أن د.نصر صار طبقاً للتقرير كافراً ومن ثَم لا يجوز له الاقتران بمسلمة

وكان في رأيه أنه لو صدر مثل هذا الحكم فهو يؤكد كفر د.نصر، ومن ثَم تصير الجامعة ملزمة بإبعاده عن التدريس نهائياً، وهذا هو مقصده الأخير.

حدث تنافس داخل الفريق الذي يرفض د.نصر بين عبد الصبور شاهين الذي اعتبرته وسائل الإعلامٍ من أثار القضية، وسعد هو بهذا الوصف، متفاخراً به، والشيخ يوسف البدرى الذي يرى أنه صاحب الفضل في إثارتها، لكن الفريق القانونى الذي تزعمه المستشار محمد صميدة راح يعمل بدأب وفي صمت ويركز في الوسائل القانونية.

الفريق المدافع عن نصر اهتم بالنشر في الصحف والمجلات وعقد الندوات الثقافية ولم يهتم بنفس الدرجة بالشق القانونى، صحيح أن هناك عدد من المحامين قدموا مذكرات ودفوع لكن القضية تركزت في يد المحامى والكاتب خليل عبد الكريم وارتضاه د.نصر، والمشكلة أن اهتمام خليل بالإعلام كان أكبر من اهتمامه بالشأن القانونى، وتركيزه على الجانب الثقافي والاستنارة أشد من تركيزه في المخارج القانونية.

و تقدم عدد من المحامين، في بداية الأمر، للدفاع عن د.نصر، كان في مقدمتهم عادل عيد المحامى والنائب البرلمانى، وكانت خطة عادل عيد بسيطة وكان يود أن ينتهى منها الجميع في الجلسة الأولى

بأن يذهب معه د.نصر من الجلسة الأولى وسوف يسأله القاضي في التهم الموجه إليه بالكفر ويرد بالرفض مؤكداً انه مسلم وينطق بالشهادتين أمامه، فتسقط التهمة تلقائياً، لكن د.نصر رفض ذلك التصور، واعتبر أن نطقه بالشهادتين أمام القاضى يعنى قبوله بحجة الخصم، أنه كافر، بينما هو مسلم وليس بحاجة إلى هذا الاستنطاق العملى أمام المحكمة، وترتب على ذلك أن انسحب عادل عيد من الدفاع، خاصة وأن بعض مناصرى د.نصر اتهموا عادل عيد بسبب ارتباطه في بداية حياته بجماعة الإخوان المسلمين، والحق أن رفض د.نصر لتصور عادل عيد استغله خصومه في التأكيد على أنه يرفض النطق بالشهادتين وكانت مقولتهم: إذا كان مسلماً فماذا يضيره أن ينطق بالشهادتين؟! كان الأمر قاسياً على د.نصر، وفي حوار أجريته معه، قال وقتها أنه ينطق بالشهادتين عدة مرات في اليوم الواحد وبشكل تلقائى، لكن حين يقولها وهو تحت الاتهام فيها إهانة ومساس بشعوره الدينى.

فيما بعد، سوف يكتشف بعض الليبراليين واليساريين أن عادل عيد كان بعيد النظر، ولذا حين رُفعت قضية مشابهة ضد د.عاطف العراقى من أحد المحامين أمام محكمة جنايات المنصورة ذهب العراقى إلى المحكمة مع محامية وسأله القاضى في الاتهام الموجه إليه فرد بالنفي التام مؤكداً أنه مسلم ينطق

الشهادتين وملتزم بمبادئ الإسلام، وهنا اندفع المحامى الخصم يعترض د.العراقى، فما كان من القاضى إلا أن نهره وهدده بأنه سيخضعه للعقاب لأنه يكفر مسلماً ينطق الشهادتين وخرج د.عاطف بريئاً من المحكمة.

كان المشهد به الكثير من المفارقات، د.نصر أبو زيد كان أحد الأساتذة الذين أُبعدوا عن الجامعة في أزمة سبتمبر ١٩٨١ التي أبعد فيها السادات عدداً من أساتذة الجامعات المعارضين لسياساته عن الجامعة، وتحفظ أو اعتقل فيها ١٥٣٦ من خصومه، بينما كان د/ عبد الصبور وقتها مقرر اللجنة الدينية بالحزب الوطنى الحاكم، وهو الحزب الذي ظل مسيطراً على البلاد حتى يناير ٢٠١١ وكان د.شاهين في ١٩٨١ وحتى إثارة قضية نصر عضواً معيناً بقرار من السادات ثم مبارك في مجلس الشورى.

وكان د.نصر قريباً من دوائر حزب التجمع، وهو الحزب الذي عارض السادات بضراوة، وهو كذلك الحزب الذي عارض بقوة الاستفتاء على حسنى مبارك رئيساً للجمهورية للمرة الثانية سنة ١٩٨٧، ومن ثَم فالتداخل بين السياسى والفكرى هنا كان كبيراً، مؤسسة الجامعة نفسها

ـ جامعة القاهرة ـ لم تكن بعيدة عن الحزب الحاكم، رئيس الجامعة كان عضواً به وكذلك نائبه د.الجوهرى الذي تحمس للتقرير المضاد لنصر،

وقد رُقى بعدها الجوهرى إلى منصب رئيس جامعة حلوان وكان يتطلع إلى منصب وزير التعليم العالى، وبين الفريق الذي تبنى الحملة ضد نصر داخل الجامعة وزير سابق، هو د.أحمد هيكل الأستاذ بدار العلوم، د.نصر كان يرى أنه يعاقَب من الدولة لأن رموزها وقفوا ضده بينما هو كان معارضاً لمعاهدة السلام مع إسرائيل واتفاقية كامب ديفيد التي التزم بها مبارك وساندها رموز الحزب الحاكم.

خصوم د.نصر أو بعضهم راح يتحدث عن مساندة من الدولة له، واستدلوا على ذلك بكتابة لطفي الخولى في الموضوع وهو أحد المقربين للرئيس مبارك وتحدث هؤلاء عن دور فعلى لأسامة الباز مستشار مبارك للشئون السياسية وصحيح أن الباز كان له اهتمام وبعض الانتشار في الأوساط الثقافية والإعلامية لكن ذلك كان مجرد اهتمام خاص به وبعيد عن نطاق عمله واختصاصه في القضايا السياسية، والدليل أنه كان صديق مقرب من د.لويس عوض، ومع ذلك مُنع لويس عوض من الكتابة في الأهرام أيام أزمة كتابه عن جمال الدين الأفغانى وشنت الأهرام حملة ضارية على لويس عوض، وبعد وفاة د.لويس أجرى الروائى يوسف العقيد حوارا مع الباز في شأن مواقفه وعلاقته مع لويس عوض وسأله عن هذه النقطة فأجابه الباز بأنها كانت بعيدة عن

اختصاصه لذا لم يتدخل في الأمر.

و من المهم التساؤل، عن موقف الدولة في تلك القضية، فإذا كان خصوم نصر اتهموا الدولة بمساندته فان فريق نصر أبدى تلك الشكوى وأكد عدد منهم أن التيارات المتشددة اخترقت أجهزة الدولة وأن هناك تعاوناً بين بعض أجهزة الدولة وأولئك الذين اقتادوا نصر إلى ساحة القضاء وكانت أمامهم بعض المؤشرات في ذلك، لعل من أهمها، هو صلة د.شاهين بالحزب الحاكم فقد كان عضواً مؤسساً به وتولى لسنوات مسئولية اللجنة الدينية به وكذلك مسئولية اللجنة الدينية بمجلس الشورى ولم يكن د.شاهين وحده، كان هناك آخرون في أعضاء الفريق المناهض لنصر مقربين من الدولة وقيادتها العليا.

كان نصر وفريقه يدافعون عن حرية الرأى والتعبير، ويتبنون الاستنارة الفكرية والعقلية وكانوا في مواجهة مع فريق المتشددين أو "المتطرفين" بالتعبير السائد إعلامياً وقتها وقد توقع هذا الفريق من الدولة أن تساند د.نصر وتدافع عن حقه وهالهم أن لا يجدوا تلك المساندة المتوقعة.

خصوم نصر، رددوا كثيراً، أنهم يدافعون عن الاسلام وعن ثوابت الأمة، وأنهم ضد العنف والتطرف ولذا لجئوا إلى القضاء، ومن ثَم فهم يؤمنون بقيم الدولة التي ينص دستورها في المادة الثانية منه على أن

الإسلام دين الدولة وأن الشريعة هى المصدر الرئيسى للتشريع بها، وطالبوا الدولة أن تساندهم...

والآن، بعد مرور قرابة عقدين على إثارة هذه القضية، يبدو أن الدولة كانت مستريحة لهذا الذي يتم، ومستعدة لتقبله بل تغذيته على الجانبين، فقبل عام من إثارة قضية د.نصر جرى اغتيال الكاتب الباحث د.فرج فودة أمام مكتبه في الشارع بمصر الجديدة، عملية الاغتيال تمت والشمس، في وسط السماء، يقع المكتب على بعد مئات قليلة من الأمتار من مقر رئاسة الجمهورية، مقر المكتب والمقر السكنى لرئيس الجمهورية، والمكتب كذلك يقع أمام كلية البنات التابعة لجامعة عين شمس أى أن المنطقة يفترض أن تكون مؤمنة تماماً ومع ذلك استطاع اثنان من المجرمين تنفيذ العملية وهما يستقلان موتوسيكلاً ثم يهربان هكذا ببساطة وبسهولة، كان د.فرج فودة أغضب بكتبه وبكتاباته جماعات التشدد لذا حين تعلن هذه الجماعات أنها قررت عدم اللجوء إلى العنف والذهاب إلى القضاء فهذا يريح الدولة التي كان جهازها الأمنى مرهَقاً وعاجزاً عن ملاحقة العمليات الإرهابية، ويبدو أن خصوم د.نصر فهموا ذلك المعنى لدى الدولة وراحوا يؤكدون رسالتهم إلى الدولة من أنهم ضد العنف وضد الإرهاب وأنهم يحترمون مؤسسات الدولة، لذا ذهبوا إلى القضاء ولم تشأ

الدولـةأن تعرقـل هـذا الاتجـاه لـذا سـارع رجـال مجلـس جامعـة القـاهرة يعـرض تقريـر عـدم ترقيـة نصـر علـى المجلس لاعتماده.

الملاحظة العامة أن النظام السياسي في صراعه مع التيارات المتشددة وضع خطوطاً حمراء لتلك التيارات لا يجوز تجاوزها وهي ما يتعلق بالاقتراب من السلطة..

وهنـاك خطـوط ومنـاطق مرنـه مسـموح لهـم أن يجوسـوا خلالهـا ويحققـوا فيهـا انتصـارات، وأبـرز هـذه المنـاطق مـا يتعلـق بـالمثقفين كتابـاً ومبـدعين وفنـانين وباحثين ويمكن أن نضيف أيضاً المرأة.

فيما يتعلق بالكتاب والمثقفين فإنهم كانوا مصدر إزعـاج وقلـق لنظـام مبـارك يتحـدثون ويطـالبون بـالحريـات وتحقيـق الديمقراطيـة مواجهـة الفسـاد حسـني مبـارك ورث دولـة السـادات واسـتوعب دروسـها، وأهم هذه الدروس مـا حدث في المنصة العسكرية يوم ٦ أكتوبر ١٩٨١، حيث جرى أغتيال أنور السادات وكان مبارك يجلس إلى جواره وأدرك الجميع بعدها أن أحد أخطاء السادات أنه دخل في صراع مع المثقفين والكتاب وأنهم ناصبوه العداء، لذا حاول مبارك الاقتراب منهم، التقى بعضهم في بداية حكمه ثم يلتقيهم كل عام في أفتتـاح معـرض القـاهرة الـدولي للكتـاب وكـان لقـاء المضـطر فقـد كـان يفاجـأ ببعضـهم يتحـدثون في الإصـلاح السياسـي ويطـالبون بضـرورة وجـود مشـروع

قومي لمصر وكثيراً كان ينتهي النقاش في هذه اللقاءات بتوتر العلاقات مع الرئيس، حدث ذلك أكثر من مرة مع أسماء مثل محمد سيد أحمد ونور فرحات ومحمد السيد سعيد وهاله مصطفي وغيرهم، وانتهي الأمر أن شعر مبارك أن هذا اللقاء صار عبئاً عليه وحاول التخلص منه.

المثقفون والكتاب كذلك عقبه أمام بعض الجماعات المتشددة في تطبيقٍ مشروعها السياسي لحكم مصر، هم رفضوا دائماً فكرة الدولة الدينية وقضايا الحسبة ومبدأ العنف الذي تبنيه هذه الجماعات وقتها ومن ثم كان لهم ثأر مع المثقفين،من هنا سعوا إلى تشويهم أمام الرأي العام وفي الزوايا وبعض المساجد بتقديمهم على أنهم مجموعه من الملحدين، الكفرة، يحاربون الإسلام ذاته، مرشد الإخوان قال ذلك و في سنة ٢٠٠٥ وأنهم دعاة انحلال، ولم يكن ذلك كافياً للإسلاميين ولا مرضياً لهم، لذا اقتادوا بعض المثقفين إلى المحاكم، يفتشون في ضمائرهم وعقائدهم ثم حياتهم الخاصة والشخصية، بلغ ذلك ذروته في حالة نصر أبو زيد.

تقدم د.نصر للترقية بعدة أبحاث ورُفضت الترقية اعتماداً على رأى د.عبد الصبور شاهين أن هذه الأبحاث تنطوى على كفر، ولم يكن عدم الترقية كافياً ولكن ما يرضيهم هو إبعاد نصر عن التدريس للطلاب وإفساد

عقولهم والمساس بعقيدتهم ولم يكن ممكناً تحقيق هذا الهدف بغير اللجوء إلى القضاء.. وهم ذهبوا إلى القضاء ليس بأبحاث الترقية بل بكتبه السابقة المنشورة.

وفي المقدمة منها كتاب " القرآن.. مفهوم النص " وكان هذا الكتاب صدر قبل سنوات عن " الهيئة المصرية العامة للكتاب " وهو نفسه الكتاب الذي تقدم به مؤلفه مع أبحاث أخرى قبل ذلك للترقية إلى درجة أستاذ مساعد ونال الترقية بامتياز وكان د.عبد الصبور شاهين ـ نفسه ـ أحد أعضاء لجنة الترقية تلك.

والفكرة في هذا الكتاب أن القرآن الكريم أنزله الله سبحانه وتعالى في الأصل خطاب عبْر الوحى إلى النبى صلى الله عليه وسلم ومن ثَم يجب أن يتم التعامل مع القرآن باعتباره خطاباً وفق مناهج تحليل الخطاب لكن القرآن حين تم تدوينه عبر كُتاب الوحى ثم بعد أن جمع في المصحف خضع لترتيب الآيات في السور القرآنية ثم ترتيب السور وفق المصحف ولم يكن ذلك الترتيب موافقاً لنزول الآيات ومن ثم حدث ما أسماه د.نصر " التوتر" في الترتيب ومن يومها تحول القرءان الكريم إلى نص يُدرس وفق آليات النصوص وعلومها وبرع المفسرون وعلماء الإسلام في ذلك فضلاً عن غيرهم من الذين درسوا القرآن وعلومه وظهرت

نظريات عديدة للفقهاء وللمفسرين حول القرآن مثل المحكم و المتشابه.. الناسخ والمنسوخ وغير ذلك.. وفق هذه العلوم تحول القرءان إلى نص وبهذا المفهوم انطلقت منه جملة اعتراضية في إحدى الفقرات يقول فيها (القرآن منتج ثقافي) وكانت هذه الجملة هى المدخل لإدانته في المحكمة وصدور الحكم بأنه كافر، لقد فهمت هيئة المحكمة هذه الجملة على أن نصر يرى القرءان منتجاً ثقافياً، والمنتج يكون من فعل وعمل البشر ومن ثَم لا يصبح القرءان ـ طبقا لذلك ـ منزلاً من عند الله بل صناعة بشرية.. هكذا فهمت المحكمة وهكذا صدر الحكم وردد نصر كثيراً أنه لا يقصد ذلك بالمرة وأنه يقصد عملية الترتيب والتقسيم إلى مكى ومدنى، لكن الحكم صدر بأنه كافر ومن ثَم يجب تفريقه عن زوجته المسلمة، لم يكن خصومه يقصدون التفريق بين الزوجين لذا أعلن المستشار صميدة قور صدور الحكم أنه لن يطلب تنفيذ الحكم وطالب الجامعة بمنع د.نصر من التدريس في الجامعة. .

وبصدور الحكم نشبت أزمة كبرى، الرأى العام العالمى استهول الأمر بشدة، أن يتم تكفير أستاذ جامعى بسبب بحث قام به أو مقال كتبه، وزادت حدة الأمر أن حياة نصر باتت مهددة، كانت تلك سنوات الإرهاب وكان نجيب محفوظ قد تعرض في أكتوبر ١٩٩٤ لمحاولة اغتيال، بعد عام من تداول القضية في

المحكمة وبصدور الحكم صار من السهل اغتيال نصر، فالكافر والمرتد عن دينه في نظر بعض الجماعات يجب أن يُقتل وطبقاً لرأى الشيخ محمد الغزالى في محاكمة قتلة فرج فودة أن قتل المرتد واجب ولى الأمر فإن لم يقم به ونفذه أحد من المسلمين فلا ضير عليه، هو فقط يكون قد افتأت على حق ولى الأمر، أى يكون مارس مخالفة إدارية فقط.

بصدور الحكم ومع تصاعد العمليات الإرهابية بات من الصعب عملياً على د.نصر أن يدخل الجامعة وأن يقوم بالتدريس ومن حسن الحظ أن الحكم صدر وقت الأجازة الصيفية، وكان من الصعب على نصر أن يمارس حياتة العادية.

يوم صدور الحكم تحول السؤال المحورى كيف يمكن تامين حياة نصر وزوجته د.ابتهال، خاصة أنه يسكن بمدينة ٦ أكتوبر، والشقة تقع بالدور الأرضى بإحدى العمارات و خلف العمارة وحولها صحراء شاسعة ومن السهل على أى فرد اقتحام الشقة، يومها كنت هناك في الشقة حيث تواجد من الصحفيين والكتاب عادل حمودة رئيس تحرير روز اليوسف الفعلى كان نائباً لرئيس التحرير على الورق، وجاء أحد الكتاب وفي انفعال طلب إلى نصر أن يقوم من فوره ويحمل حقيبته وجواز سفره ويتوجه إلى السفارة الفرنسية أو السفارة الأمريكية ويطلب حق اللجوء

السياسى وسيناله على الفور لأنه لم يعد هناك أمان بالنسبة له في مصر ويكفي ما حدث لنجيب محفوظ ومن قبله فرج فودة، نظر نصر إلى عادل حمودة وإليَّ متسائلاً حول ما يسمعه، ورُفض هذا الاقتراح من الجميع.

كان الحكم قاسياً ومخيفاً للكثيرين خاصةً أولئك الذين يعملون في مجال البحث الثقافي والكتابة فقد تخرج من أحدهم عبارة دون قصد فيجد نفسه في المحكمة مداناً بالكفر، في حوارات مطولة مع د.نصر أثناء القضية وبعدها قال لى: أنه لا ينكر ولا ينفي أن يكون وقع في خطأ في البحث وانه لا مانع لديه من أن يستمع إلى النقد وأن يجد من يصحح الخطأ وهو سيكون سعيداً بذلك لكن النقد العلمى شيء والحرب الإعلامية والتشهير على منابر المساجد وفي الصحف شيء آخر، لقد قيلت بحقه تعبيرات بذيئة حيناً وقاسية حيناً مثل قول د.شاهين عن قضية التفريق " سنحرمه من حبيبة القلب ".

على المستوى القانونى لجأ محاموا نصر إلى محكمة الجيزة لطلب وقف تنفيذ الحكم، ونالوا سريعاً هذا الحكم ومن ثم اعتُبر الحكم من الناحية العملية كأن لم يكن، لكن قيمته المعنوية بقيت كما هى وأدرك كثير من المهمومين بالشأن الفقهى والثقافي المأزق الكبير الذي ترتب على حكم التفريق، يومها

امتلك د.كمال أبو المجد المفكر الإسلامي أن يعلن بشجاعة أن نصر أبو زيد مسلم وليس كافر وأن له مشكلة في الجامعة يجب أن تُحل، وطالب د.محمد سليم العوا في مقال له بجريدة الشعب أن تكون قضية نصر آخر قضية يذهب فيها أستاذ جامعة إلى القضاء بسبب رأى أبداه، بعد صدور الحكم بأيام كان من المقرر أن يسافر د.نصر إلى اسبانيا في منحة علمية لمدة ثلاثة شهور يعود بعدها إلى مصر فترة ثم يتوجه إلى هولندا كأستاذ زائر في جامعة لايدن، يوم السفر جاءت سيارة شرطة لتنقله هو وزوجته إلى المطار ومن خلفهما سيارة اخرى للحراسة، لم يكن هو معتاداً على هذا المشهد، أن يسافر في صمت هكذا وأن يخرج في حراسة الشرطة، لذا قرر أن لا يعود إلى مصر وأن يتحرك من اسبانيا إلى هولندا مباشرة وظل سبع سنوات متواصلة لا يزور مصر حتى كانت وفاة شقيقه الأكبر، فلم يكن ممكنناً تجاهل المناسبة وجاء.

حكى لى د.نصر أن محاميته السيدة منى ذو الفقار[1] علمت من زوجته بأمر زيارته إلى مصر وكانت مصممة على إبلاغ الجهات الرسمية بعودته تحسباً لأى عمل قد يمس حياته، وفوجئ في المطار بسيارة حراسة تتبعه، وفي القطار إلى طنطا كانت معه حراسة فرجا رجال الشرطة سحب الحراسة فلا يليق أن يدخل قريته وسط أهله في حراسة أمنية، ودبرت له منى ذو الفقار

لقاء مع عدد من كبار رجال القانون وغيرهم في مكتبها، وطبقا لروايته كان مطلبهم جميعا أن يعود إلى مصر ويمارس عمله بالجامعة وبلغ الحماس بالمستشار إبراهيم صالح - نائب رئيس محكمة النقض سابقا - أن طلب من نصر العودة أيا كانت النتيجة، حتى لو "سقطت شهيداً"وكان رده أنه رجل محب للحياة ولا يريد الموت بهذه الطريقة ولا يجب أن يكون شهيداً على هذا المستوى، في نفس اللحظة حضر اللقاء السيد أسامة الباز المستشار السياسى لرئيس الجمهورية فتدخل قائلاً "هاتوله حرية وهو يرجع".

من المضحكات المبكيات أن اللجنة العلمية أعادت النظر في الأبحاث التي تقدم بها نصر من قبل للترقية، ورُقى بالفعل، وأكثر من ذلك ذهب وفد من اللجنة إلى نصر يبلغونه بأنه تمت ترقيته وصار أستاذاً، رغبة منهم في ترضيته، وروى أحدهم - د.فهمى حجازى - أن استقباله لهم لم يكن إيجابياً ولم يكن سعيداً بالخبر، قال لهم إنه وليس به حاجة إلى الترقية ولذا ففي عام ٢٠٠٣ حين بلغ سن المعاش تحول إلى أستاذ غير متفرغ، وأقام له أساتذة الكلية حفلا في نادى هيئة التدريس على كورنيش النيل بالجيزة وعاد إلى العمل بالجامعة لمدة أسبوعين ثم جدد أجازته وعاد إلى هولندا ثانيةً.

وحتى وفاته سنة ٢٠١٠ كان نصر حامد أبو زيد أستاذاً غير متفرغ بقسم اللغة العربية في كلية الآداب

وكانت أجازته من الكلية تجدد سنوياً.

نحن بإزاء مشهد عبثي بامتياز، أستاذ جامعة ترفض اللجنة ترقيته وتتهمه بالكفر مما يمنح المحتسبون الجدد حق مقاضاته وتوريط القضاء في إصدار حكم بتكفير أستاذ جامعة ويضطر إلى أن يغادر البلاد ولنقل يهرب منها، وحفظاً لماء الوجه تُقدم الجامعة على ترقيته بنفس الأبحاث وتكون كريمة معه في الموافقة على تجديد أجازته السنوية ويردد مسئولوا الكلية والجامعة أن نصر لم يُفصل من الجامعة وأنه تمت ترقيته ليمسحوا عن اسم الجامعة ومكانتها العلمية تلك الكارثة، لكن هذه الجامعة نفسها قرر رئيسها د.مفيد شهاب حين صدر الحكم على نصر أبو زيد، رفع كتبه ومؤلفاته من مكتبة الجامعة بدعوى عدم استفزاز الطلاب، وحتى لو كانت هذه الكتب فيها الكثير من الآراء والمواقف التي لا يرضى عنها الكثيرون فلم يكن لائقاً أن تُرفع من المكتبة التي يجب أن تضم كافة الكتب بغض النظر عن قبول أو رفض ما فيها، في مكتبات الولايات المتحدة لم تُسحب أعمال كارل ماركس بل كانت متاحة للقراءة والدراسة.

بعد واقعة د.نصر بعشر سنوات تقدم د.على مبروك أستاذ الفلسفة المساعد بآداب القاهرة للترقية إلى الأستاذية ورُفضت أبحاثه أكثر من مرة لكن كان

الجميع حذراً من أن يتكرر ثانيةً سيناريو نصر أبو زيد لذا تمت ترقيته في النهاية بأقل قدر من الخسائر، أى دون تكفير ودون اللجوء إلى القضاء في قضية حسبة جديدة.

والسؤال الأن: ماذا لو لم يرفع البعض دعاوى الحسبة في مجالات الاعتقاد والإيمان...؟ هل يضار الدين وهل يمس ذلك الأمر التدين لدى المواطنين؟

الحق أن سلبيات هذه القضايا كانت أكبر من الإيجابيات، وهناك بعض حالات لم تصل إلى القضاء، ومع ذلك بقي الإسلام قوياً كما هو.

هناك الدراسة التي نشرها إسماعيل أدهم بعنوان " لماذا أنا ملحد".

إسماعيل أدهم كان يعيش بالإسكندرية، والده تركي وأمه روسية كان الوالد مسلماً وكانت الأم مسيحيه وأنتهى به الأمر أن ترك الإسلام ليس إلى ديانة أخرى ولكن ليصبح ملحداً ورصد في تلك الدراسة دوافعه إلى الإلحاد وإلى عدم اقتناعه بوجود الله سبحانه وتعالى، تقم لم تعثر الدنيا لنشر تلك الدراسة، لم تصادر المجلة التي نشرتها ولا اغتيل أدهم ولا رفعت ضده قضية حسبة ولا أعلن المسلمون الجهاد فيه، كل ما حدث أن محمد فريد وجدي العلامة المتميز، رئيس تحرير مجلة الأزهر نشر مقالاً مطولاً في المجلة يرد فيه على أدهم مفنداً حججه وإ دعاءاته،

كان المقال بعنوان "لماذا هو ملحد ؟"ثم نشرت بعض المقالات في التعقيب على هذا كله ومن بينها مقال للدكتور الغمري بعنوان "لماذا أنا مؤمن " وانتهي الأمر عند هذا الحد لم يتغير الإسلام ولا تراجع الأيمان ولا أنتشر الألحاد في مصر بل أزداء الجميع تقديراً واحتراماً للإسلام وللمسلمين وللمؤسسة الدينية الرسمية، الأزهر الشريف.

وفي عام ١٩٥٣ أصدر د. زكي نجيب محمود كتابه "خرافة الميتافيزيقأن" وتعرض لهجوم حاد سببه من بعض الكتاب الإسلاميين مثل د. محمد البهي

مناط الهجوم أن هناك من يعتقد أن الميتافيزيقا (ما وراء الطبيعة) تعني الله ومن ثم فإن الكاتب هنا د. زكي نجيب يقول إن الله خرافة.

ومن يدرس الفلسفة وتحديداً الميتافيزيقا يدرك تماماً أن الذات الإلهية تختلف تماماً عن الميتافيزيقا، ولعل القول بخرافة الميتافيزيقا مقبولاً وطبيعياً من الذي يؤمن بوجود الله، لذا فإن الفلسفة الإسلامية لم تعرف الميتافيزيقا على النحو الذي عرفته الفلسفة اليونانية، كان زكي نجيب يقول بخرافة الميتافيزيقا سعياً نحو التأسيس للفلسفة العلمية ومن ثم لم يكن مشغولاً بقضية وجود الله لأنها كانت محسومة عنده، وكتاباته الأولى قبل سفره إلى بريطانيا تكشف عن إيمان صوفي عميق ومتجذر.

المهم لم تتجاوز حملة على زكي نجيب المقالات الصحفية وإن تخوف هو أن يصل الأمر إلى القضاء، لكن فيما يبدو للانشغال العام بأجواء ما بعد طرد الملك فاروق و التحول السياسي إلى الجمهورية، توقف الأمر عند هذا الحد، ومع ذلك لم يتأثر الإسلام ولا المسلمين بذلك الكتاب وأعاد هو نشره فيما بعد، وقام بتعديل العنوان ليجعله "موقف من الميتافيزيقا" وشرح في المقدمة أسبابة للتعديل فقد شعر أن العنوان كان صادماً للكثيرين.

ترى ماذا لو كان زكي نجيب أقتيد إلى المحاكمة وتم التفتيش في عقيدته وضميره؟

المعنى في الحالتين واضح، إن دراسة أو كتاب لا يمكن أن يغير إيماناً قوياً ولا أن يهز ديناً من الأديان.

الهوامش:-

١- حوار منشور بجريدة المصور – عدد ١٣ مايو ٢٠٠٩.

الفصل التاسع

تقنين الحسبة

شكلت قضية د. نصر حامد أبو زيد انتصاراً كبيراً لأولئك الذين يعملون الحسبة ضد بعض الكتاب، وكانت فاتحة الشهية بالنسبة لهم وكان الأنشط في هؤلاء الشيخ يوسف البدرى و هو لا يعد من الإخوان المسلمين ولا هو من الجماعات السلفية المنظمة التي عرفتها مصر في السنوات الأخيرة، هو وحده بذاته عنوان على فريق من الراغبين في عودة الحسبة وهو من الذين لا يصنَّفون داخل تيار أو مجموعة هو وحده يعد تياراً.

وقبل أن يصل القضاء إلى القول الفصل في قضية د. نصر أعلن الشيخ يوسف أنه يجهز لعدة قضايا أخرى، حيث ذكر في حوار مع " مجلة المصور " أن لديه قائمة بعشرات من الأسماء سوف يتعامل معهم كما تعامل مع د.نصر وأن الدور القادم سوف يكون على نجيب محفوظ وأنه يعد أوراق قضية تفريق محفوظ عن زوجته، وكان هذا القول مثيراً لردود أفعال حادة داخل مصر وخارجها، محفوظ يختلف عن د.نصر لأنه روائى في المقام الأول وليس باحثاً ولا مفكراً وصار شخصية عالمية بكل المقاييس وازداد تقدير العالم له بعد أن نال جائزة نوبل سنة ١٩٨٨، ثم تحول هذا التقدير إلى تعاطف بالغ إثر محاولة اغتياله في أكتوبر

١٩٩٤، وقد أصيبت الدولة المصرية عند قمتها بارتباك حين كان الرئيس الأمريكى بيل كلينتون بصدد زيارة عابرة إلى القاهرة وكان رئيس الجمهورية حسنى مبارك يعتبر مثل هذه الزيارة تكريماً له ودعماً في مواجهة معارضيه بالداخل، خاصة من الجماعات المتشددة وإذا بالرئيس الأمريكى يطلب أن يزور جناح نجيب محفوظ في مستشفي الشرطة بالعجوزة الذي كان يُعالج به من آثار محاولة اغتياله، لم يكن مبارك حتى ذلك الوقت زار محفوظ بالمستشفي ولا أرسل مندوباً عنه لزيارته، كان طلب كلينتون محرجاً وكاشفاً للرئاسة المصرية وسوء تعاملها مع محفوظ، وتأتى الطامة بعد ذلك بأن هناك قضية يتم تجهيزها لتفريقالرجل عن زوجته، وكان وقتها أتم ٨٤ سنة من العمر.

كانت مشكلة نجيب محفوظ مع معظم التيارات الإسلامية بسبب روايته " أولاد حارتنا "، لم يكن مسموحاً طباعة الرواية في مصر، لكن بعد حصوله على نوبل تجدد الجدل حولها، فقد أصر الإسلاميون على أن محفوظ نال الجائزة الكبرى مكافأة على هذه الرواية، ويجهر الشيخ عمر عبد الرحمن فتوى بتكفير محفوظ بسببها ويصدر الشيخ عبد الحميد كشك كتاباً في الرد على هذه الرواية وكان تفسيرهم أن هذه الرواية تسئ إلى الإسلام والأنبياء ومن ثم كوفئ من الغرب عليها ولهذا كانوا يسعون إلى الانتقام منه

ومعاقبتـه، تمثـل هـذا الانتقـام في محاولـة الاغتيـال وفشلت المحاولة، لكنها تركت فيه عاهة لازمته بقية حياتـه، لم تكـن محاولـة اغتيالـه كافيـة، لـذا كـان الـتفكير في تفريقـه عـن زوجتـه وكـان تصـور اقتيـاد الرجل في هذه السن إلى المحكمة هو وزوجته والتفتيش في حياته الشخصية أمراً مسيئاً ومهيناً بكل المقاييس، ومن يعرف نجيب محفوظ يعلم أن أصعب شيء عنده كان أن يقترب أحد من حياته الخاصة.

كانت ردود الفعل غاضبة داخل مصر وخارجها من هذا التطور والتدخل في الحياة الخاصة للمبدعين، تم توجيـه اللـوم الحـاد والانتقـاد الشـديد إلى الدولـة، واعتبرها الكثير من المثقفين السبب المباشر وراء هذه الحملة على المبدعين والمفكرين، كتب جمال بدوى مقالاً في " الوفد"، وكان رئيساً للتحرير، يتهم الدولة بالمسئولية عما يتعرض له الكتاب من إمتهان والمقصود هنا رئيسها ذلك أن الدولة حين أصدرت القانون ٩٣ لسـنة ١٩٩٥ المقيِّـد لحريـة الصـحافة، فإنهـا بـذلك فتحت الباب أمام القوى المعادية للحريات في المجتمع أن تطارد الكتاب وتحاسبهم، وما كان لهؤلاء أن يقيموا محاكم التفتيش للكُتاب لولا أنهم يدركون أن ذلك يجد هوىً خاصاً لدى الدولة. [١]

كان القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥، يغلظ العقوبات ضد الصـحفيين بسـبب آرائهـم و الأخبـار الـتي ينشـرونها

وكانت الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين تناضل لإسقاط ذلك القانون الذي وقف وراءه وتحمس له الرئيس مبارك بنفسه ونوقش القانون في البرلمان لمدة ربع ساعة وتم إقراره واعتمده الرئيس في نفس الليلة ودخل حيز التنفيذ من اليوم التالى وهو القانون الذي أطلق عليه الصحفيون " قانون علاء مبارك " فقد صدر القانون إثر الأحاديث المتزايدة في الشارع عن مشاريع نجل الرئيس الاقتصادية.

وبإزاء هذه الحملة تم حشد مجلس الشعب يوم ٢٩ يناير ١٩٩٦ لتعديل قانون الحسبة وتم الموافقة بالإجماع على القانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٦ والخاص بتنظيم إجراءات مباشرة دعوى الحسبة في الأحوال الشخصية بناءً على الاقتراح المقدم من اللجنة التشريعية بالمجلس وكان يرأسها: المستشار محمد موسى، وكان د.فتحي مسرور هو رئيس مجلس الشعب.

وقد تباينت المواقف من هذا القانون، بعض السلفيين اعتبروا القانون الجديد مقيداً للشريعة الإسلامية ولكن كان رأيهم محدوداً، لم يكونوا أغلبية.

التعديل سحب من الأفراد حق رفع دعاوى التفريق بين الأزواج بسبب ما يراه خصومهم كفراً أو خروجاً عن الدين، وللأفراد فقط حق إبلاغ النيابة العامة بما يرونه وللنيابة أن تحقق في الموضوع وتحيله إلى المحكمة أو تحفظه، ومنح القانون الأفراد حق الاعتراض على

قرار النيابة حين يصدر.

رأى عدد من المثقفين والكتاب أن هذا القانون يردع المحتسبين الجدد، عبَّر الشاعر أحمد عبد المعطى حجازى عن ذلك الرأي بوضوح في أكثر من مقال، وكتب فهمى هويدى (الأهرام – ٦ فبراير ١٩٩٦) مُرحباً بالقانون " حسناً فعلت الحكومة المصرية حين أصدرت قانوناً لتنظيم الحسبة، بعد الذي لحق بها من عبث وابتذال، ومن أسفٍ أن ذلك العبث والابتذال أديا إلى تفريغ الحسبة من مضمونها الجليل وحولاها إلى مصطلح سيء السمعة، انضم تلقائياً إلى سجل المصطلحات المفترَى عليها في خطابنا العام " وقال فهمى هويدى أيضاً أن الحسبة اختُزلت في " محاولات تطليق بعض الخلق من زوجاتهم ".

ورحب فريقٍ من الكتاب بالقانون الجديد لكنهم رأوه غير كافياً ومن هؤلاء أستاذ الفلسفة، المفكر د.فؤاد زكريا ففي مقال له بالأهرام ومقال آخر بالمصور ذهب إلى أن القانون عالج النتيجة ولم يعالج السبب فقد أبقى على الحسبة لكنه ترك استعمالها للنيابة العامة أى أن المبدأ مازال باقياً وهو حق تفريق الزوجين واتهام الزوج بالكفر.

بين رجال القوانين، واجه القانون العديد من الاعتراضات، أستاذ القانون د.عبد المنعم الشرقاوى أعد دراسة نشرت في "أخبار اليوم" – ٢٩ يناير ١٩٩٦ رصد

فيها تجاهل القانون الدعاوى الجنائية والمدنية واقتصر فقط على دعاوى الأحوال الشخصية ومن ثم يمكن لأي فرد أن يرفع دعوى تكفير ضد أي كاتب أو مبدع أمام محكمة الجنايات وتُقبل الدعوى وتأخذ مسارها الطبيعى وذلك ما حدث بالضبط مع أستاذ الفلسفة الإسلامية د.عاطف العراقى ولذا فإن مطاردة الكُتاب والتفتيش في ضمائرهم سوف تبقى قائمة.

وأبدى د.الشرقاوى تخوفه من أن القانون الجديد منح صاحب البلاغ حق التظلم من قرار النيابة العامة ومن ثَم يمكنه أن يباشر الدعوى بنفسه، دعوى التفريق، أمام المحكمة حتى لو حفظت النيابة البلاغ المقدم منه وهذا حدث - في رأيه - بسبب العجلة في سن القانون، دون دراسة ودون نقاش حقيقي مع المختصين والمعنيين بهذا الشأن، وأعد د.الشرقاوى مشروع قانون بديل يعالج ثغرات القانون الذي صدر، لكن لم يتم الالتفات إليه من المشرع.

أكثر رجال القانون اعتراضاً كان المستشار محمد سعيد العشماوى وهو صاحب تاريخ طويل من الخلاف مع المجموعات المتشددة فضلاً عن خلافه الدائم مع تيار الإسلام السياسى.

كان المستشار العشماوى مستفزًّا من حكم محكمة الاستئناف الذي قضى بتفريق نصر أبو زيد وزوجته وراح ينتقد الحكم بضراوة ويرى أن هيئة المحكمة

أخطـأت في الاسـتدلال وفي الاسـتنتاج وصـحيح أن محكمة النقض قضت سنة ١٩٦٦ بقبول دعوى الحسبة في واقعـة تفريـق ولكـن الـزوج في تلـك الحالـة كـان مسيحياً واعتنـق الإسلام وتـزوج بمسلمة وبعد الـزواج، تـرك الإسلام وعـاد ثانيـة إلى المسيحية أي أنـه ارتـد عـن الإسـلام إلى ديانتـه الأولى وأقـر بـذلك ومـن ثَـم تم التفريق، والوقائع التي قضت فيها المحاكم بالكفر من قبل كان المُدعى عليه ينكر صراحةً أنه مسلم ويثبُت أنه اعتنق ديناً آخراً لكن في حاله نصر أبو زيد كـان الرجل مصراً على أنه مسلم وأنه لم يرتـد ولم يكفر ومع ذلك راحت المحكمة تفتش في ضميره وفي عقيدته ثم تستنتج أنه كافر وتفرقه عن زوجته.

توقف المستشار العشماوى عند ديباجة القانون وراح يفندها، قررت الديباجة التي وزِّعت على أعضاء مجلس الشعب أن أصل الحق في الحسبة مقرر شرعاً وأنها ولاية شرعية غايتها إصلاح بين الناس، وأنها تطبق مبدأ الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، وعنده أن الحسبة ليست أصلاً دينياً وليست من الشريعة لكن قررها الفقهاء في العصر العباسى تأثراً بالدولة البيزنطية وكان رأيه أن هذا القانون هو تشجيع على الإرهاب الفكري للمبدعين عموما وللكتاب، قبل نصر أبو زيد كانت هناك دعوى حسبة ضد الفنان محمد عبد الوهاب سنة ١٩٩٠ بسبب أغنية " من غير ليه" .

والواقع أن القانون ٩٣ لسنة ٩٦ أُعِد على عجل وكان الهدف منه إطفاء نار دعاوى التفريق التي بدأ التلويح بها بعد قبول الدعوى ضد د.نصر أبو زيد وفي هذا النطاق فقد نجح القانون وحقق الهدف المرجو منه، اذ أدرك المحتسبون الجدد أن هذا الباب صار خطاً احمراً ترفضه الدولة ويمقته المجتمع لكن بقيت أبواب الحسبة الأخرى مشرعة تماماً ومفتوحة بالكامل أمام من يريد أن يدخل وكان الدور في هذه المرة على د.عبد الصبور شاهين فقد رفع الشيخ يوسف البدرى دعوى حسبة ضد الكاتب الإسلامي أو الداعية الإسلامي كما كان يحب من الآخرين أن يلقبوه د.عبد الصبور شاهين الذي كان قد أصدر كتاباً عن أول البشر آدم ودخل في المنطقة الشائكة هل يعد آدم نبياً أم لا ...؟

وهى قضية قديمة تداولها المتكلمون والمفسرون وثارت حولها خلافات عديدة وذهب الشيخ يوسف بالكتاب إلى المحكمة وبرأت المحكمة د.شاهين.

كانت الدعوى ضد د. شاهين تأكيداً لملاحظات القانونيين على القانون ٣ لسنة ١٩٩٦ وأنه لم يغلق الباب أمام التفتيش في ضمائر وعقائد الكتاب وزادت الدعوى من قلق ومخاوف الكتاب، صحيح أن البعض انتابهم إحساس بالشماتة والتشفي، ذلك أن د.شاهين كان هو بداية الخيط في تكفير نصر أبو زيد لكن معظم الكتاب انتابهم القلق، فإذا كان د.شاهين وهو الذي يؤم المصلين ويخطب

الجمعة يتم التفتيش في عقيدته فمن يمكن أن ينجو بعد ذلك؟ وكانت هذه القضية فرصه أمام الشيخ يوسف ليؤكد أنه حين وقف ضد د.نصر لم يكن يستهدف شخصاً بعينه ولا تيارا فكرياً وثقافياً بذاته إنما هو مسلم يدافع عن عقيدته ضد من يتصور أنه يمسها أياً كان، بغض النظر عن اسمه ووزنه، حتى لو كان د.عبد الصبور شاهين.

أثناء نظر القضية راح د.شاهين يؤكد أنه ليس مع دعاوى الحسبة ضد الكتاب وأنه لم يكن يريد أن يصل الأمر مع د. نصر إلى ناوصل إليه، ولم يصدقه الكثيرون لكنى أصدقه، هو لم يكن مع هذه القضايا ولكن ما قام به مع د.نصر هو انتقام ثقيل العيار من أستاذ إنتقده بشدة وهو الأستاذ القديم في أستاذيته وهذا غير معتاد في الجامعة، لذا قرار أن يؤدبة بطريقته عليه وهذا معتاد في الجامعة المصرية وفي لجان الترقية، يحدث ذلك كثيراً من عدد غير قليل من الأساتذة الكبار مع تلاميذهم ومن يسعون إليهم طلباً للترقية العلمية، حالة نصر اختلفت لأنها خرجت من الجامعة.. أياً كان الأمر بقى أمر الحسبة مفتوحاً أمام الجميع.

الهوامش:-

١- جمال بدوى، مقال في جريدة الوفد – عدد ٢٨ يناير ١٩٩٦.

الفصل العاشر

التخوين بدلاً من التكفير

أدى القانون ٣ لسنة ٩٦ الغرض الذي استهدف من سنه حتى لو كانت به العديد من الثغرات فقد اختفت قضايا التفريق بين الزوجين على غرار قضية د.نصر حامد أبو زيد، لكن قضايا الحسبة بذاتها لم تتوقف، صحيحٍ أنها تراجعت كثيراً بعد صدور القانون مباشرة، والذي حدث أن المناخ السياسي الرافض لقضايا الحسبة وكذلك ما حدث من استنكار الرأى العام بعد واقعة نصر أبو زيد ساهم في الحد كثيراً من قضايا الحسبة.

بعد هذه الفترة وقعت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وما ترتب عليها من حملات في الإعلام ومراكز الأبحاث الأوربية والأمريكية، مما أدى إلى شعور عام أن الإسلام مستهدف من القوى الكبرى في الغرب وتحديداً الولايات المتحدة وأن هذا الاستهداف بسبب تشدد وعنف فريق من الإسلاميين، الشعور بالخطر الخارجي دفع كثيرين إلى التريث في المعارك الداخلية، لكن هذه الفترة لم تدم ففي سنة ٢٠٠٣ تم احتلال العراق وإسقاط صدام حسين تم محاكمته وهنا صار الخطر والعدوان الخارجي ماثلاً أمامنا ويمكن أن يقع في أي

لحظة وأي مكان به حكم استبدادي، وأظن أن هذا المشهد دفع الكثيرين هنا في مصر إلى التفكير في المستقبل وضرورة الإصلاح الداخلي حتى لا يقع لنا ما وقع للإخوة العراقيين، كانت مشاهد نهب بغداد مرعبة وكانت محاكمة صدام حسين وإعدامه بواسطة بعض الطائفيين في العراق رسالة واضحة للجميع لذا انشغل الكل هنا بمحاولة تجنب ذلك المصير ومن ثم تراجعت قضايا التكفير لكن انطلقت قضايا الحسبة في اتجاهات أخرى وهى الاتجاهات السياسية والوطنية وتعكس اهتماما وقلقا حول الشأن العام.

وابتداءً من عام ٢٠٠٤ نلاحظ ارتفاع عدد قضايا الحسبة المنظورة أمام المحاكم المصرية وليس بينها قضايا التفريق، لكن تظهر قضايا جديدة لعل أبرزها قضايا " سحب الجنسية " لأسباب وأغراض مختلفة على النحو التالي:

قضايا سحب الجنسية وترقب وصول ضد بعض أفراد من مصر يقيمون خارجها، يرى بعض الأفراد هنا أن آراء وتحركات هؤلاء الأفراد خارج مصر إنما يستهدف إضعاف مصر وانتقادها مما يسيء إليها، ويهز صورتها وتمكينا للقوى الغربية من السيطرة عليها، وهنا نجد العديد من القضايا المرفوعة ضد الباحث وعالم الاجتماع السياسي المعروف د.سعد

الدين إبراهيم بسبب مقالاته وتصريحاته التي ينتقد فيها أداء الحكومة المصرية وأداء الرئيس مبارك وأفراد أسرته، يلفت الانتباه هنا أن إحدى هذه القضايا المرفوعة جاءت من السيدة ثريا لبنة وهى آنذاك عضواً بارزاً بالحزب الوطني (الحاكم) ونقيب الاجتماعيين ورفعت دعواها ضد د.سعد بصفتها النقابية مؤكدة أن ما يقول به من آراء وما يطرحه من أفكار يمثل سباً وقذفاً بحقها، كاجتماعية ونقابية.

وهناك قضايا حسبة ذات طابع دفاعي عن الإسلام مثل قضية رُفعت ضد فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر وضد وزير الخارجية المصري (كلٌ بصفته) ويطلب المدعى كلاً منهما بإلزام سفير الولايات المتحدة بالقاهرة والرئيس الأمريكي بوش على تقديم الاعتذار للمسلمين للإساءة التي وقعت في حق الإسلام وجاءت في مقال كتبته كاتبة فرنسية تهاجم فيه الإسلام، ونُشر المقال في صحيفة "لو فيجارو" الفرنسية.

مَن رفع الدعوى محامي، لكنه لا يذكر اسم الكاتبة التي يتحدث عنها ولا عنوان المقال ولا حتى تاريخ النشر ولا يأتي على جملة واحدة مما جاء في المقال المزعوم، كل ما لديه أنه قرأ عن هذه الكاتبة في صحيفة تصدر في القاهرة محدودة التأثير والتوزيع، لا تكشف القضية عن دراسة جيدة ولا عن تمكن قانوني ولا تثبت موقفاً فكرياً واضحاً ولكنها تكتشف بوضوح

عن مشاعر غاضبة تجاه ما يتعرض له الإسلام من انتقاد بعض كتاب الغرب وسوف نجد أكثر من قضية بهذا المعنى وعلى هذا الغرار.

ودخلت القضايا والصراعات السياسية الداخلية إلى حلبة القضاء بدعاوى الحسبة وجدنا دعوى ضد د.محمد البرادعي يطالب فيها صاحبها بإسقاط الجنسية عنه لأنه طبقاً لما جاء في مذكرة الدعوى، تم إعداده من قبل جهاز المخابرات الأمريكية ومُنح المنصب الدولي ضد رغبة الدولة المصرية مما يقطع لدى صاحب الدعوى أنه رجل الولايات المتحدة والهدف من إسقاط الجنسية أن لا يتمكن البرادعى من رئاسة مصر وفي نفس الدعوى طلب المدعي إسقاط الجنسية عن جمال مبارك حتى لا يتمكن من رئاسة مصر هو الآخر وبذلك تنجو مصر من كارثة التوريث، مبرر صاحب الدعوى في إسقاط الجنسية عن جمال مبارك أنه يحمل الجنسية الأمريكية، لن نجد في ملف الدعوى ورقة واحدة تثبت الادعاء على د.البرادعى ولا على جمال مبارك، الطريف أن المذكرة التي قدمها المدعى تذهب إلى أن الرئيس حسنى مبارك، قد انتقل إلى رحمة الله سنة ٢٠٠٤، لكن العاملين برئاسة الجمهورية تكتموا الأمر تماماً، وجاءوا بشبيه لمبارك هو الذي يحل محله وهو الذي أدى اليمين الدستورية في ٢٠٠٥.

وهناك دعوى رُفعت ضد د.نوال السعداوى يطلب فيها المدعى بترقب وصول د.نوال إلى مطار القاهرة ومنعها من

دخول مصر نهائياً ثم إسقاط الجنسية المصرية عنها والسبب في ذلك أن المدعى قرأ بالصفحة الأولى في "المصرى اليوم" عن مسرحية للدكتورة نوال بعنوان "الإله يقدم استقالته في اجتماع القمة "وذهب المدعى إلى أن المسرحية تمثل اعتداءً سافراً على الذات الإلهية، وأن الكاتبة دأبت على "الاعتداء على الدين الإسلامي من خلال كتاباتها وعلى تقاليد ومبادئ المجتمع الإسلامي دون رادع" ، وطالب المدعى بمحاسبة وزير الثقافة بصفته لأن واجبه أن يصادر كل أعمال وكتب نوال السعداوى ويمنعها من التداول ولم يفعل وطالب كذلك بمحاسبة الإمام الأكبر شيخ الأزهر لأنه لم يطالب بمحاكمة د.نوال باعتبارها مرتدة عن الدين الإسلامي.

المفارقة أن المسرحيةٍ التي تحدث عنها الخبر، لم تطرح في الأسواق نهائياً ولم تتحدث عنها الكاتبة ولكن الذي ذكرها هو الناشر محمد مدبولى فبعد أن طُبعت المسرحية ورأىٍ عنوانها قرر جمع كل النسخ وقام بحرقها نهائياً ولم يحتفظ بنسخة واحدة ولا المؤلفة لديها أي نسخ منها، هوٍ يتحدث عن نص وهمى من الناحية الفعلية، فضلاً عن أنه ليس من حق وزير الثقافة مصادرة أعمال أي كاتب أو كاتبة، ليس ذلك من اختصاصه ولا من مهامه.

صحيح أن معظم هذه القضايا رُفضت ولكنها تكشف أن الكل يريد توظيف الحسبة في المجال الذي يريده.

وطوال الوقت بقى الشيخ يوسف البدرى في طريقه يرفع الدعاوى ضد ما يعتبره مساساً بالدين الإسلامي ، رفع الدعوى ضد وزارة الثقافة ومجلة إبداع بسبب نشر قصيدة الشاعر حلمى سالم " شرفات ليلى مراد " حيث رأى الشيخ يوسف في القصيدة مساساً بالذات الإلهية وحين فاز حلمى سالم بعدها بجائزة الدولة للتفوق في الآداب عن مجمل أعماله رفع الشيخ يوسف دعوى ضد وزارة الثقافة مطالباً بسحب الجائزة من حلمى صاحب قصيدة شرفات ليلى مراد.

كثيرة هى الدعاوى القضايا التي رفعها الشيخ يوسف، هو خريج كلية دار العلوم وفي بداية حياته حاول الكتابة للمسرح والعمل به، لديه اهتمام خاص بالمجالات الأدبية والأنشطة الثقافية وهو يقيسها دائما بالمقياس العقائدي ولا يعجبه بعض الأعمال والكُتاب وهذا حق له بلا شك لكن التساؤل.. هل مجال التعبير عن هذا الموقف هو أن يكتب مقالاً نقدياً يفند فيه قصيدة لا تعجبه أو عمل روائى أو مسرحى يغضبه، أم يلجا إلى القضاء؟

ترى لو كان لدى الشيخ يوسف زاوية ثابتة في مطبوعة ما يبرز فيها آراؤه ومواقفه هل كان يكتفي بذلك أم سيلجأ إلى القضاء؟

ذات مرة سمعت من الشيخ يوسف أنه مضطر لرفع الدعاوى القضائية لأنه لا مجال آخر لديه للتعبير عن

رؤاه وأفكاره ومواقفه ويبقى الشيخ يوسف حاله خاصة له موقفه وأفكاره الواضحة يعبر عنها بالأسلوب الذي ارتضاه ومتسق فيه مع ذاته، هو يقاضى كل ما يراه يمس بالإسلام لا فارق لديه بين نصر أبو زيد وعبد الصبور شاهين ولا بين وزير الثقافة أو وزير الإعلام من جانب، وشيخ الأزهر من جانب آخر وطوال الوقت كان الشيخ يوسف يردد أنه ضد العنف تجاه الكتاب، اغتيال فرج فودة ومحاولة اغتيال نجيب محفوظ، ولذا فإنه يلجأ إلى القانون والقضاء. والملاحَظ في دعاوى الحسبة في السنوات الأخيرة هو تراجع عنصر " التكفير " فيها لكن في المقابل ظهر ما يمكن أن نعده المعادل الموضوعى للتكفير وهو " التخوين " بمعنى أن نشعر تجاه فرد أن ما يدلى به من رأى أو فكرة وما يقوم به من خطوات، يمس الوطن بأكمله ويهدد كيانه، ومن ثَم يجب تجريده من وطنيته بطلب سحب الجنسية منه وهذا ما حدث مع د.سعد الدين إبراهيم و د.محمد البرادعى وجمال مبارك وآخرين.

وقد نختلف أو نتفق مع آراء كل منهم وقد يهولنا ما قام به أحدهم وما ارتكب من الخطايا والحماقات التي أدت إلى محاكمته بعد ثورة يناير، وبالتأكيد فإن الرجل الشرقى عموماً والمتدين تحديداً سوف تصدمه بعض آراء وأفكار د.نوال السعداوى حول معنى الذكورة والأنوثة ومفهوم الشرف والعرض لدى الفتاة

والمرأة، لكن هذا كله لا يعنى ولا يؤدى إلى السعى نحو تجريدها من وطنيتها وجنسيتها، الأمر نفسه ينطبق على كل من د.محمد البرادعى ود.سعد الدين إبراهيم، ومن حسن الحظ أن القضاء لم يستجب لأى طلب من طلبات إسقاط الجنسية عن مواطن مصرى.

وظهرت في السنوات الأخيرة قضايا يمكن أن نسميها " الحسبة المدنية " تعبر عن رغبة جادة ودفاع عن قيم المجتمع الأهلي وحقوق المواطنة والمواطن، وتنتقل بالحسبة من الفضاء الدينى والعقائدى المجرد وكذلك من الفضاء السياسى الذي ينطوى على تحزب وأهواء سياسية وأيدولوجية إلى فضاء مدنى صرف يدافع عن حق المواطن وإنسانيته وهنا نتوقف أمام حالتين دالتين، الأولى من الأستاذ الدكتور سمير صبرى المحامى بالنقض وسجل في دعواه أنه مسلم الديانة، مصرى الجنسية ودعواه كانت ضد نقيب الأطباء وقتها د.حمدى السيد وفضيلة الإمام الأكبر شيخ الجامع الأزهر.

كان لدينا مشكلة اسمها نقل الأعضاء، استغرقت نقاشاً لسنوات بين علماء الدين ومجلس الشعب وقوى المجتمع المختلفة، وكان هناك رفض لنقل الأعضاء تركز الرفض، في الأغلب، على أسباب وتفسيرات دينية، وحدث أن كثير من البلاد المجاورة وصلت إلى القبول بنقل الأعضاء، لكنها بقيت معلقة في مصر وكانت

الحاجة ماسة لنقل الأعضاء لأناس يفقدون حياتهم بسبب كلية وآخرون يمكن أن يبصروا لو تم نقل قرنية وهكذا، وأدى عدم إقرار قانون نقل الأعضاء إلى فتح باب الاتجار في الأعضاء، وكان ضحايا هذه التجارة هم من المواطنين الفقراء الذين يضطرون لبيع عضو كالكلية إلى أحد المرضى من الأثرياء وعلى الأغلب من خارج مصر وضبطت عيادات ومستشفيات خاصة تعمل في هذه التجارة، وبات هناك سماسرة اختصوا بها وبسببها تم النصب على بعض المرضى وبعض الفقراء، مواطن تم الاتفاق معه على مبلغ مقابل بيع كلية وقبض المقدم وبعد إجراء الجراحة لم يدفعوا له الباقى ولا يمكنه أن يشكو أو يلجأ إلى القضاء أو " البوليس " لأنه هو نفسه ارتكب أو شارك في ارتكاب جريمة، بعض العيادات والأطباء استقبلوا مرضى وأوهموهم أنهم بحاجة إلى إجراء جراحة استئصال الزائدة الدودية ثم يكتشف المريض أنه لم يكن بحاجة إلى هذه الجراحة وأنه تم تخديره وانتُزعت إحدى كليتيه، في المقابل تعرض بعض المرضى إلى عمليات الابتزاز والنصب من محترفي التجارة ، بإزاء هذا بات مهماً إصدار قانون لنقل الأعضاء وأصدر فضيلة المفتى د.على جمعة فتوى تجيز نقل الأعضاء من مواطن إلى آخر على سبيل التبرع وليس التجارة، واستقبلت الفتوى بترحيب وارتياح من كثيرين وإذا بنقيب الأطباء آنذاك

د.حمدي السيد يُصدر قراراً بعدم جواز نقل الأعضاء بين مواطنين مسلمين وآخرين مسيحيين وحجة نقيب الأطباء في ذلك أن النقابة رصدت ٤٨ حالة نقل أعضاء من مسلمين إلى مسيحيين في مقابل ٥ حالات من مسيحيين إلى مسلمين.

كان قرار نقيب الأطباء معيباً من كافة النواحى ذلك أنه بقراره ينتزع اختصاص دار الإفتاء المصرية وفضيلة المفتى تحديدا وهو كذلك تجاهل أن الفارق في العدد مقبول ومفهوم في مجتمع أغلبيته مسلمين والأقلية من المسيحيين ومن ثم فإن فارق الحالات والأرقام لا غرابة فيه لمن لديه معلومات كافية عن المجتمع المصري.

وقد أثار قرار (فتوى) نقيب الأطباء جدلاً حاداً في المجتمع وتلقى انتقادات شديدة اللهجة وتعرض لهجوم قاس في كثير من الصحف، وصل الأمر إلى حد اتهامه بالعديد من التهم منها أنه يريد الترويج لتجارة الأعضاء وأنه يصمت على تجارة الأعضاء وبيعها من الفقراء المصريين لأثرياء الخليج وأهون التهم أنه ينافق التيارات الدينية المتشددة في المجتمع ويتملق الإخوان المسلمين الذين يسيطرون على أغلبية مقاعد أعضاء مجلس النقابة.

المفاجأة غير المتوقعة أن اتحاد الأطباء العرب استنكر ذلك القرار وقرر مراجعة نقيب أطباء مصر

فيه واستنكرت الكنيسة القبطية قرار النقيب فضلا عن منظمات المجتمع المدنى والقوى الليبرالية والمدنية في المجتمع المصري.

في هذا الجو جاءت الدعوى القضائية وتراجع نقيب الأطباء عن قراره.

القضية الثانية التي تعبر عن "الحسبة المدنية" رفعها نبيه طه البهى المحامى بالاستئناف العالى ومجلس الدولة، ضد ١١ مسئولاً ـ كل منهم بصفته ـ المسئول الأول هو رئيس الجمهورية وأربعة من الوزراء هم وزراء الصحة والبيئة والقوى العاملة والصناعة ومحافظ القاهرة ورئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ورئيس المجلس القومى لحقوق الإنسان بالإضافة إلى الممثل القانونى لشركة طرة للأسمنت وشركة حلوان للأسمنت وشركة كريستال عصفور بشبرا الخيمة.

وقد انتقل المُحضر إلى كل المدعى عليهم وأعلنهم بالدعوى وكلفهم بالحضور أمام محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة.

تتعلق الدعوى بمصانع الاسمنت ومدى التلوث الذي تحدثه بمنطقة طرة ومنطقة حلوان مما أدى إلى إصابة نسبة كبيرة من السكان بالتحجر الرئوى، وقد تعرضت الصحف كثيراً لهذه القضية وطالب كثيرون، على مدى أكثر من عشرين عاماً، بنقل هذه المصانع خارج الحيز العمرانى، لكن لم يستجب أحد

فلجأ المحامى إلى القضاء والمذكرة بها كلمات قاسية بحق الحكومة والحكم عموما في مصر.

تقول المذكرة " في عهد الحكومة المصرية الحالية أصبحنا أكثر دول الشرق الأوسط بل والعالم إصابة بتلك الأمراض الفتاكة ولا زالت الحكومة تقف مكتوفة الأيدى أمام مصدر تلك الأمراض، صامتة دون رد وكأنما وزراء تلك الحكومة معجبون بما وصل إليه حال صحة الفرد من تردى".

ويصف المحامى دعواه بأنها " استغاثة ونداء يتوجه به بوصفه مصرياً انفطر قلبه حزناً على الحالة الصحية المتردية التي أصبح عليها أغلب سكان مصر بل وصل الأمر إلى حد الصدمة بعد إطلاعه بنتائج الأبحاث التي أجريت على المصريين والتي توصلت لنتائج تقشعر لها الأبدان (...).. بعد أن أصبحت مصر من أكثر أعداد على مستوى العالم إصابةً بالأمراض الخطيرة والمزمنة".

ثم ينتقل إلى الموضوع وهو سكان منطقة طره الاسمنت وحلوان ويقدرهم بحوالى ٨ مليون نسمة جميعهم معرضون للإصابة بكافة الأمراض المزمنة بسبب استخدام تلك المصانع مادتى السليكون والسليكية في تصنيع منتجاتها ويلاحَظ أن المصابين بهذه الأمراض في مصر هم دون العشرين من العمر بينما المعدلات العالمية أن تكون الإصابة لمن هم فوق سن الخمسين.

وتصـل الـدعوى القضـائية إلى القـول " بـالأمس القريـب كـان هنـاك وزراء تسـببوا بمناصـبهم في نشـر أمراض فتاكة بين جموع المصريين باستخدام مبيدات واسعة مسرطنة استطاعت أن تنال من جزء كبير من أفراد الشعب المصرى واليوم يقف الشعب أمام صمت المعنيين عن مثل تلك المصانع التي تنشر سمومها في الهواء وتصيب كل من يستنشق الهواء بالقرب منها ".. وتقول الدعوى أن " الشعب المصرى وضع ثقته في اختيارات القادة للرجال المعني بهم الحفاظ على كافة المصريين من كافة الجوانب سواء كان صحياً أو اقتصادياً أو تعليمياً أما وان أصبح هؤلاء عاجزين عن أن ينأوا بأفراد الشعب المصرى عن مخاطر الإصابة بالأمراض المزمنة من قبل الغير فان ذلك الأمر ينذر بشديد الأسى والبؤس".

وتصل المذكرة القانونية إلى المطعون ضده الأول أى السيد رئيس الجمهورية لتقول أنه ومنذ اللحظة الأولى لتقلده منصب الحكم في البلاد وهو ينادى بالاهتمام بصحة المواطن المصرى ويفرض لها ميزانية خاصة، وحيث أن المطعون ضده الأول بامتناعه عن إصدار قراره إلى كافة الوزراء والمحافظين والمعنيين بنقل كافة المصانع إلى خارج نطاق الحيز السكانى في كافة بقاع جمهورية مصر العربية وذلك من أجل المحافظة على صحة أفراد الشعب المصرى فإنه بذلك

الأمر يعد قراراً سلبياً جائز الطعن عليه ".

الغريب أن هذه الدعوى التي تتحدث عن حق وقضية عامة وإنسانية لم تجد الاهتمام اللائق في الصحف ووسائل الإعلام ولم تهتم بها الأحزاب السياسية ولا الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدنى، خاصةً وأن مصانع الأسمدة باتت من المصانع الأكثر تلويثاً للبيئة على مستوى العالم وتتخلص منها المدن الأوروبية وكان يمكن إحراج الحكومة والنظام كله بسبب هذه القضية وهى إلى اليوم لم تُحل ومازالت المصانع في منطقة طره تبث سمومها بين المواطنين، ومازالت الإصابات كما هي.

هذه القضية تثبت أن مفهوم الحسبة ينتقل من المجال الدينى المباشر ومن ترصد بعض الكتاب ومحاولة تكفيرهم إلى المجال المدنى والإنسانى العام وما يرتبط بحياة الناس، إنها تعود إلى الاصل،كما بدأت وعُرفت من الاهتمام والدفاع عن الحق العام، عن قضايا عموم الناس والمواطنين، وفي القضية الأخيرة الخاصة بمصانع الاسمنت نجد تطوراً كبيراً، وهو أن الحسبة توَّجه ضد رئيس الجمهورية بصفته أعلى سلطة في البلاد وهو ما لم يحدث في العصر الإسلامي فلم نجد دعوى حسبة تُرفع ضد الخليفة أو أمير المؤمنين أي المسئول الأول في الدولة في أي وقت.. الحسبة المدينة لم تجد إهتماماً ولم يتوقف عندها أحد.

عود على بدء

تخلى الرئيس حسني مبارك عن منصبه كرئيس للجمهورية في ١١ فبراير ٢٠١١، وقد اضطر إلى ذلك اضطراراً، إثر احتشاد ملايين المصريين في ميادين المدن الكبرى تطالبه بالرحيل، كانت المظاهرات تهتف " سلمية.. سلمية " وتهتف أيضاً " مدنية – مدنية ".

كانت المظاهرات التي بدأت في ٢٥ يناير، وتحولت إلى الثورة، تعني التخلص من عصر بأكمله، وخاصة ثقافة ذلك العصر وما لازمه من مظاهر احتدام، ومن ثَم التخلص من عقلية الاحتساب والمحتسبين، فقد بات المجال مفتوحاً أمام الجماهير للتعبير عن آرائها وتحديد مواقفها ومن المفترض أن هذه الجماهير قادرة على نقل صوتها ورأيها إلى صناع القرار، وبما أننا نبدأ دولة القانون والحريات المدنية مثل حرية إصدار الصحف وتشكيل الأحزاب، وحق التظاهر السلمي والإعتراض على السياسات القائمة، فلا مبرر ولا معنى لوجود ظاهرة الحسبة، خاصةً وأن التيارات الإسلامية الراديكالية صار مسموحاً لها بالتواجد والعمل العلني، وصار لها أحزابها الرسمية وصحفها الناطقة بلسانها.

غير أننا فوجئنا بدعوى مرفوعة من أحد المحامين ضد الفنان عادل إمام تتهمه بازدراء الأديان ودعوى أخرى مرفوعة ضده هو وأربعة آخرين من الكتاب

والمخرجين، مثل الكاتب وحيد حامد والمخرج شريف عرفة، وحُكم ضد عادل إمام بالسجن ثلاثة شهور، بينما رفضت الدعوى الأخرى ضده والأربعة الآخرين.

القضية التي رُفعت ضد عادل إمام وآخرين فيها الكثير مما يستحق أن نتوقف عنده، توقفت الدعوى عند أعمال مضى على إنتاج وعرض بعضها حوالي عقدين، أي أننا بإزاء عملية محاسبة ومقاضاة بأثر رجعي، ونسى مقيم الدعوى أن هذه الأعمال نالت جميعها موافقة أجهزة الرقابة ولو كان فيها ما يستوجب المؤاخذة لمُنع من المنبع، وتكشف أوراق الدعوى حالة من التعسف الشديد، إذ توقف المدعي عند بعض العبارات التي نطق بها عادل إمام في مسرحية الزعيم، للتهكم على الديكتاتور والطريقة التي يفكر ويتعامل بها مع شعبه والخطاب الاستعلائي والمتغطرس الذي يتوجه به إليه، وإذا بصاحب الدعوى يجتزئ عباراتٍ من خطاب الديكتاتور في المسرحية ويعتبره ماساً بالذات الإلهية.. ويصدر حكم إدانةٍ بحقٍ عادل إمام!!

الحكم لم يصبح نهائياً وباتاً بعد، فما زالت هناك درجة أخرى للتقاضي، ولو أن جهداً قانونياً بُذل لأمكن إلغاء هذا الحكم.

الواقع أن هذه القضية تعيدنا إلى المربع الأول في قضايا الحسبة، والذي تم تجاوزه إلى حد كبير بعد قضية نصر أبو زيد، عدنا إلى التفتيش في العقائد والضمائر، والتذرع

بحماية الذات الإلهية للتدخل في حريات الآخرين، وهذا مناخ اجتماعي وسياسي، تصورنا أننا تجاوزناه فكرياً وسياسياً واجتماعياً بعد ٢٥ يناير ٢٠١١.

الواضح أمامنا أن تيارات الإسلام السياسي تشهد صعوداً وحضوراً كبيراً في المشهد العام، جانب من هذه التيارات أو بعض رموزها لديه هواجس كثيرة تجاه المبدعين عموماً.. كتاب وفنانين وما زالت في أسماعنا كلمات أحد شيوخ السلفية عن أدب نجيب محفوظ وأن روايات محفوظ تدعو إلى الانحلال والدعارة، وفي البال أيضاً مقولة " سحرة فرعون " التي نطق بها د.محمد بديع المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين عن الكتاب والصحفيين، هذه الكلمات تكشف مدى رؤية رموز هذه التيارات تجاه المبدع والإبداع، وإذا كان هناك من يطلق مثل هذه الكلمات فإن هناك من سيذهب إلى القضاء كما حدث في حالة عادل إمام ووحيد حامد وغيرهما..

ويبدو أن هذه الحالة مرشحه للاستمرار فترة، قد تطول وربما تقصر، هي مرتبطة باعتدال الميزان السياسي والديمقراطي في مصر، والحادث أمامنا أن تيارات الإسلام السياسي هي الأكثر تنظيماً بين التيارات والقوى السياسية ولا أتجاوز إذا قلت، أنها وحدها المنظمة وهي تعمل في الشارع وبين الناس منذ عقود، بينما لم يُتح للقوى المدنية الأخرى هذه الفرصة، وربما لم تحاول هي بجدية للوصول إلى الناس.

صحيح أن التيارات الإسلامية في امتحان عملي أمام الجماهير، ومع تعاظم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية وعدم امتلاك هذه التيارات برامج شاملة لمواجهة هذه فالمتوقع أن يتراجع حجم تواجدها الجماهيري، لصالح قوى وتيارات أخرى، لكن إلى أن يحدث ذلك سوف يبقى الكتاب والمفكرين والفنانين في مرمى سهام هذه الجماعات وموضع الاتهام والاقتياد إلى المحاكمات.. تأمل مثلاً ـ ما يشغل الأغلبية البرلمانية في مجلس الشعب، كلها أمور تتعلق بهواجسهم ومصالحهم الأيديولوجية، ولم ينشغلوا بالقضايا الحياتية للمواطن المصري، هم مشغولون بالخلع وتخفيض سن الحضانة للأطفال وسن زواج الفتيات وهناك من يشغل نفسه بمضاجعة الوداع، انطلاقاً من فتوى أن للزوج الحق أن يضاجع زوجته المتوفاة، خلال ست ساعات من الوفاة!!

هذه حالة سياسية وثقافيه نعيشها ونمر بها، وعلينا أن نكون مستعدين لها وندرك أنها حالة مؤقتة، واجبنا أن نسعى لمنعها من أن تطول وأن نحد من مخاطرها.

الأمر يثبت أهمية التأكد في الدستور الجديد على قضية الحريات العامة للمصريين، ذلك أن العقود الماضية، شهدت سن قوانين تحد من حرية المصريين، وتفرض الرقابة عليهم، وأسوأ ما في هذه التشريعات إنها تمسحت بالدين وبالمشاعر الدينية للمصريين، حين ضج

الرئيس السادات باليسار واليساريين لم يجد بداً من مواجهتهم سوى التذرع بالدين ويتهمهم بالإلحاد وعدم الإيمان، خاصة بعد ما تعرض له في أحداث ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧ فصدرت قوانين مثل العيب ومثل ازدراء الأديان.. ولابد من إعادة النظر في هذه التشريعات، بما لا يمس الدين ولا روح الإيمان وبما يحفظ الحريات العامة في نفس الوقت، وأهمها حرية التعبير والتفكير وحرية البحث العلمي.. لأن وجود مثل هذه القوانين المعيبة سوف تبقى حجة وذريعة أمام أعداء الأدب والفن والبحث العلمي تارة وأمام الراغبين في الشهرة تارة أخرى، فضلاً عن المتخوفين على الدين، دون تعمق في فهم ودراسة الدين ذاته، وإلى أن يحدث هذا وقد لا يحدث في القريب العاجل، لابد من عدة أمور، أهمها تكوين شبكة قانونية من محامين ورجال قانون مهمتهم الدفاع عن المبدعين، وأن يكون تركيزهم وإخلاصهم الشديد للبحث عن مخارج قانونية من مثل هذه القضايا.. ولابد من العمل على تكوين رأى عام واسع ومستنير يناهض التوجهات المعادية للحريات، ويناصر المبدعين والفنانين، وفوق ذلك يجب على النقابات والاتحادات والجمعيات المعنية بهذه الجوانب أن تتعامل مع هذه القضايا بجدية أكثر، خاصة تلك التي تمتلك صوتاً يمكن أن يكون مسموعاً ومؤثراً كنقابة الصحفيين واتحاد الكتاب.

نحتاج إيمانا أكبر بقضية الحريات والدفاع عنها،

وأن ننحي الخلافات الخاصة، سواءً كانت شخصية أو عامة، لقد تعرضت قضية عادل إمام للتجاهل من بدايتها، وأتصور أن علاقة عادل إمام السابقة بمبارك ونجله، جعلت الكثيرين يجدون غضاضة في الدفاع عن عادل إمام، والصحيح أن عادل إمام لأسبابه الخاصة كان من المدافعين عن جمال مبارك، وهاجم كثيراً الذين وقفوا ضد التوريث، وهذا موقف سياسي يحسب ويحاسب عليه، لكن هذا شيء وإخضاعه للتفتيش العقائدي شيء آخر، والترصد لأعماله الفنية على هذا النحو لا يجوز.. وتستحق علاقة الفنانين المصريين بالنظام السابق التأمل، كان ذلك النظام شريراً إلى حد ربط الجميع به، وجعل الكثيرين خاصة في الوسط الفني يتصورون أنه الأمان لهم ومصدر حمايتهم، من المفاجآت التي ظهرت أثناء ثورة ٢٥ يناير، إن عادل إمام وفريقه الذين كانوا يعانون من المتشددين هم من المدافعين عن مبارك، أما الفنانات التائبات أو اللاتي اعتزلن الفن وعدن إليه ثانيةً وفق الشروط الدينية كن من المتباكيات على حسنى مبارك، ونتذكر موقف الفنانة صابرين وعفاف شعيب، بغض النظر عن الخلافات والصراعات السياسية، فإن الحرية لا تتجزأ ومن يغض الطرف عن تعرض خصمه لمصادرة حريته، سوف يأتي الدور عليه يوماً.

الحرية لا تتجزأ.. الحرية لنا ولخصومنا أيضاً